

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة طاهري محمد بشار

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة السنة الثالثة جذع مشترك علوم اقتصادية والسنة الثانية ماستر تخصص
اقتصاد نقدي وبنكي

الاقتصاد النقدي

من إعداد الدكتورة: صديقي خضرة

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
المقدمة

نقدم من خلال هذا الموضوع جميع المحاور المحددة في البرنامج الوزاري المتعلق بمقياس " الإقتصاد النقدي " الذي يدرسه طلاب السنة الثالثة جذع مشترك علوم اقتصادية والسنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي في إطار النظام الجديد LMD، والذي يضم مجموعة من المحاور الأساسية لفهم هذا العلم بشكل عام، والتي تخدم طلبتنا في هذا المقياس بشكل خاص.

في عرض فصول هذا المطبوع راعينا السهولة، بالإعتماد على منهجية بسيطة وواضحة من خلال تجربتنا البيداغوجية في هذا المجال، وتم توزيع المطبوع إلى سبعة فصول وفقا للبرنامج الرسمي وهي:

الفصل الأول: نشأة النقود.

الفصل الثاني: القواعد النقدية.

الفصل الثالث: عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه.

الفصل الرابع: سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيه.

الفصل الخامس: النقود والسيولة والثروة.

الفصل السادس: البنوك التجارية مفهومها ودورها في الوساطة المالية وأهميتها.

الفصل السابع: إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي في الجزائر.

الفصل الثامن: السياسة الجبائية.

وفي الأخير، نرجو من الله أن نكون قد وفقنا في تسهيل دراسة هذا المقياس لطلبتنا الكرام السنة الثالثة جذع مشترك علوم اقتصادية والسنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي في إطار النظام الجديد LMD.

الفصل الأول: نشأة النقود

تعتبر النقود من أهم المبتكرات الإنسانية التي تساهم في دعم النشاط الاقتصادي من خلال دورها في تسوية المدفوعات المحلية والدولية المصاحبة لانتقال السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال الدولية، وابتدأت أشكال النقود بحسب تطور المجتمعات البشرية، وسوف يتم دراسة النقود ابتداء من نظام المقايضة وتحديد مفهوم النقود ووظائفها وأشكالها وقيمتها .

المبحث الأول :المبادلة عبر نظام المقايضة

إن الغاية الأساسية للنقود في أي مجتمع هو تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات واختصار الوقت والجهد في عمليات التبادل التجاري ،ولكن النقود في شكلها الحالي لم تنشأ دفعة واحدة ،بل تغيرات وتشكلت نتيجة لمسيرة تاريخية طويلة امتدت من مرحلة الإنتاج السلعي الذاتي إلى مرحلة الإنتاج الموسع بقصد التبادل فعندما انتقل الإنسان من مرحلة الإنتاج لإشباع حاجاته الذاتية إلى مرحلة الإنتاج لإشباع حاجات المجتمع ككل، ظهر أول نظام للتبادل بين البشر ،ألا وهو النظام الاقتصادي الطبيعي الأول للتبادل في المجتمعات الصغيرة البدائية الذي يطلق عليه نظام المقايضة والمقصود بالمقايضة هو مبادلة السلع فيها بينها مباشرة ،أي تبادل ما يفيض عن حاجات الإنسان بما يفيض من حاجات إنسان آخر ،ويود كليهما المبادلة طواعية وبمنفعة متبادلة ،بمعنى أن ما يعرضه الأول من سلعة أو خدمة هو ما يطلبه الطرف الآخر.

وقد قام نظام المقايضة بدور فاعل في إشباع حاجات الإنسان التبادلية عندما كانت المجتمعات مجموعات صغيرة من الأفراد معزولة عن المجموعات الأخرى، فكانت حاجاتها قليلة وأساسية ومحدودة ،وكان التبادل بالمقايضة يفي بالغرض رغم صعوباته ،ولكن عندما نمت المجتمعات وزاد عدد أفرادها وتنوعت حاجاتهم وتطورت ،وزاد التخصص وتقسيم العمل بين العاملين وفاض الإنتاج بكميات كبيرة وأنواع مختلفة وأحجام متباينة ،تعذر الاستمرار بهذا النوع من التبادل التجاري بسبب ما يواجهه من صعوبات ومشاكل ،تمثلت فيما يلي :

1- صعوبة توافق رغبات الأطراف المتبادلة:

وتأتي هذه الصعوبة بسبب تزامن عمليتي البيع والشراء في آن واحد عند المقايضة ،فيكون المشتري بائعا ويكون البائع مشتريا في نفس الوقت ،فعندما يقوم الفرد بعرض بضاعته التي فاضت عن حاجته ،فلا بد أن يبحث عن مستهلك لها ويكون لديه نفس البضاعة التي يطلبها الأول بدلا لسلعته ،وإلا سوف يبحث عن شخص آخر يوافق هذه الرغبة ،وقد يمضي وقت طويل قبل أن تتوافق رغبات الطرفين المتبادلين وقد لا تتوافق أبدا إلا إذا قام الأول بمحاولات عديدة حول "توافق الرغبات" هذه بأن يبحث عن شخص آخر يطلب سلعته وتكون لديه السلعة التي يطلبها الشخص الثاني الذي يعرض السلعة التي يطلبها هو نفسه ،وهكذا وبعد عناء طويل تتم عملية المبادلة على مرحلتين .

2- صعوبة تقدير قيم السلع المعدة للتبادل:

وذلك بسبب عدم وجود وحدة قياس مشتركة كالنقود لقياس قيم السلع والخدمات المتبادلة ،والتالي يصبح من الضروري لتقدير قيمة أية سلعة أن يتم مقارنتها بالسلع الأخرى في السوق ،وذلك لمعرفة قيمتها السوقية ،أي في حالة تقدير قيمة سلعة معينة فانه يتحتم معرفة قيمتها بالنسبة لكل السلع المعروضة في السوق ،وهذا يعني أيضا انه كلما ازداد عدد السلع المعروضة في السوق تزداد معها صعوبة تقدير قيمتها نتيجة لزيادة عدد السلع أولا ثم بسبب زيادة عدد العارضين والمشتريين الذين قد تخلف تقديراتهم حسب ما يجدون من منافع ومزايا في هذه السلع والخدمات.

3- تعدد نسب تبادل السلع في السوق:

ويشير ذلك أن زيادة عدد السلع المعروضة في السوق ،يؤدي إلى زيادة نسب المبادلة ،ونستطيع حساب نسب التبادل بين السلع من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{عدد نسب التبادل (قيم السلع)} = \frac{\text{المعروضة عدد السلع (المعروضة عدد السلع - 1)}}{2}$$

مثال

فلو افترضنا أن هناك أربع سلع معروضة للمبادلة ، فإن عدد نسب التبادل أو عدد نسب المقايضة فيما بينها هو :

$$\text{عدد نسب التبادل (القيم)} = \frac{(1-4)4}{2} = \frac{12}{2} = \frac{3 \times 4}{2} = 6 \text{ قيم}$$

وهي يعني وجود ستة نسب تبادل ممكنة للسلعة الواحدة بدلالة السلع الثلاثة الأخرى فهي قيمة السلعة الأولى بدلالة الثانية، قيمة السلعة الأولى بدلالة الثالثة، ثم الأولى بدلالة الرابعة، ثم الثانية بدلالة الثالثة، ثم الثانية بدلالة الرابعة، وأخيرا قيمة السلعة الثالثة بدلالة السلعة الرابعة.

وتعدد نسب المبادلة (تعدد قيم السلع المتبادلة) يعود إلى عدم وجود مقياس مشترك للقيم الاقتصادية كما هو سائد في الاقتصاد النقدي الذي يعبر عن قيمة كل سلعة بعدد من الوحدات النقدية

4- عدم قابلية السلع على التجزئة :

تزداد صعوبة المقايضة في حالة عدم إمكانية تجزئة الأشياء الداخلة في المبادلة إلى وحدات صغيرة، فإذا أراد شخص أن يبادل جملا بكمية من البطاطا والقمح فانه من الصعوبة العثور على شخص لديه هاتين السلعتين ويرغب بمبادلتها بالجملة، ومن الصعوبة أن يقوم الشخص الأول بتجزئة الجمل وبيعه لأن ذلك يقلل من قيمته التبادلية، كذلك صعوبة تقييم الجمل أمام كل السلع الأخرى.

5- صعوبة احتفاظ الأفراد بشرواتهم:

ففي ظل هذا النظام وبسبب عدم وجود أداة لحفظ القيمة، فانه يصبح من الصعوبة حفظ قيمة السلع لفترات طويلة من الزمن وبخاصة السلع الغذائية، لأنها عرضة للتلف والآفات وتدهور قيمتها سريعا مع الزمن، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف تخزينها، مما يدفع الشخص إلى مبادلتها بسلع أخرى قد لا يحتاج إليها أو استخدامها رغم عدم حاجته لها بصورة كبيرة أو يقايضها بشروط غير مناسبة له، ولكن رغم هذه الصعوبات والمشاكل التي تكتنف نظام المقايضة، فان هذا النظام ساهم بشكل كبير في عمليات التبادل التجاري في المجتمعات البدائية ولا زالت أشكال المبادلة بالمقايضة موجودة إلى يومنا الحالي .

المبحث الثاني: تعريف النقود

تعتبر النقود ظاهرة "مجتمعية" بمعنى أنها ذات فائدة للمجتمع وبخاصة المجتمعات الكبيرة ذات الإنتاج الغزير الفائض عن حاجة المنتجين.

وكما زاد عدد أفراد المجتمع وزاد حجم الإنتاج والتجارة نمت الحاجة إلى وجود وسيط للتبادل بين البائعين والمشتريين للسلع والخدمات.

وتعتبر النقود أيضا من أهم الاختراعات البشرية كغيرها من الاختراعات الهامة كالحروف الهجائية أو الأبجدية والأرقام وغيرها، وتعتبر من أهم الوسائل التي ساعدت على تطوير النشاط الاقتصادي لما تؤديه من وظائف هامة .

وتعرف النقود بأنها أي شيء مقبول قبولا عاما كأداة دفع في تسوية المدفوعات مقابل السلع والخدمات وتسوية الديون، وبهذا المعنى فإنها تستعمل كوسيط للمبادلة أو كأداة لنقل القوة الشرائية، وقبولها العام كأداة للدفع أو كوسيط للمبادلة هو الذي يحدد شكلها، وهذا يعطي النقود القوة في شراء الأشياء بصورة مباشرة، وهي لا تتطلب تحويلها إلى أي شيء أثناء استخدامها في تسديد المدفوعات، وتستمد ثقة الأفراد بقبول النقود من إمكانية الحصول على قوة شرائية.

وقد كانت ثقة الأفراد في قيمة الأشياء واستعداد الأفراد لقبولها هو الذي دفع الأفراد على، استخدام بعض السلع كنقود مثل الإبل والأغنام والحبوب والحرير والماس والبرونز والفضة والذهب.

وقد كانت المسكوكات الذهبية من أكثر المعادن شيوعا في صنع النقود. كما يمكن تعريف النقود من خلال وظائفها على أساس أنها وسيلة للمبادلة ومقياس للقيم ومخزن لها.

فالنقود إذن هي جمع نقد، وهي الأشياء التي بها ننقد أشياء أخرى (السلع والخدمات)، أو بمعنى أننا بواسطتها نقيم الأشياء الأخرى ونقدر قيمتها استنادا إلى قيمة النقود.

ويمكن تعريف النقود من خلال الوظائف التي تؤديها والمنافع التي تحققها للأفراد والمجتمع، فهناك تعريفات كثيرة للنقود، تدور كلها حول وظائف النقود.

ما هي الشروط التي يجب توفرها في النقود؟ :

1- أي شيء يلقي قبولا عاما كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون.

2- "هي كل أداة تسمح بحكم القانون أو العرف لكل مشتري أو مدين الدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفضها أو مناقشة قيمتها.

3- "هي أداة تبادل مقبولة عموماً في مجتمع نقدي"

4- هي كل وسيلة دفع مقبولة قبولاً واسعاً وتنتقل بحرية من يد إلى أخرى كوسيط للمبادلة وكمقياس للقيمة في إطار حدود سياسية معينة.

5- "هي الموجود الذي يقوم في آن واحد بأداء وظيفة وسيط للمبادلة ومقياس للقيم مخزن للقيم".

ونخلص من التعاريف، السابقة أن النقود تقوم بدورها من خلال سمة مهمة هي القبول العام من قبل الأفراد مقابل السلع والخدمات المعروضة، والقبول العام للنقود هو الذي يؤدي إلى خلق قيمة تبادلية للنقود وهي سمة تميزها عن الأشياء الأخرى التي تنسم بالقبول الخاص (درجة قبول محدودة). فبطاقة الائتمان هي ليست نقوداً لأنها لا تسمح لحاملها بالحصول على ما يرغب من السلع والخدمات وإنما تتيح له الحصول على نوع معين من السلعة أو الخدمة.

المبحث الثالث: وظائف النقود

أن اتساع الإقتصادات النقدية وزيادة استخدام النقود أصبح واضحاً. فالنقود تمثل إحدى الأدوات المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي كالدخل والإنتاج والأسعار والتكاليف والادخار والاستثمار ولذلك أصبح للنقود وظائف مختلفة تقوم بها على صعيد الاقتصاد الكلي من أبرزها هي:

أ- النقود كمقياس لقيم السلع والخدمات (وحدة حساب): Money as a unit of account or a standard of value

فالنقود حسب هذه الوظيفة تستخدم كوسيلة عامة في التعبير العددي عن قيم السلع والخدمات لأنها تسمح لنا بتحديد عدد الوحدات النقدية اللازمة لشراء كمية معينة من سلعة ما أو مقابل خدمة معينة فتستطيع معرفة قيم السلع والخدمات المعروضة بوحدات حساب نقدية. في كل عملية تبادل تصبح النقود أداة قياس مشتركه أو قياساً عاماً لقيم الأشياء المعروضة، وهكذا يصبح بالإمكان تحديد قيمة كل سلعة أو خدمة بمعزل عن السلع والخدمات الأخرى. وكذلك فإن النقود تساعد رجال الأعمال في حساب تكاليف الإنتاج وتخطيط الإنتاج وتصوير حساب الأرباح والخسائر.

ولكن تبرز هناك مشكلة هامة تميز النقود كمقياس للقيمة عن سائر المقاييس الأخرى ففي حين أن المقاييس الأخرى كالمتر والكيلوغرام وغيرها تعتبر مقاييس ثابتة في كل زمان ومكان، نجد أن قيمة النقود تتغير حسب تغير المستوى العام للأسعار، كما سنوضح ذلك لاحقاً، فأي تغير في المستوى العام للأسعار، يؤثر على القيمة الحقيقية لوحدة النقد المتداولة.

وتنفرد النقود أيضاً بوظيفة قياس القيم بالمقارنة مع الأصول المالية الأخرى بحيث لا تنافسها في هذا الأصول المالية والحقيقية الأخرى، فهي الأصل المالي الوحيد الذي يقوم بقياس القيم، فالسندات والودائع الزمنية وودائع التوفير وكافة الموجودات المالية الأخرى لا تستخدم إطلاقاً في تقدير قيم السلع والخدمات.

ب - النقود تعمل كوسيط للتبادل ووسيلة للدفع: Money as a Medium of Exchange

تستخدم النقود كوسيط لتسهيل عمليات التبادل التجاري (سلعة - نقود - سلعة)، أي يتم بيع السلعة مقابل النقود ثم تستخدم النقود لشراء سلعة أخرى وقد اشرنا سابقاً إلى صعوبة توافق رغبات الأطراف المتبادلة في ظل نظام المقايضة، وذلك بسبب تزامن عمليتي البيع والشراء في آن واحد، فبواسطة النقود تنتهي هذه المشكلة، فتعمل النقود على فك العمليتين إلى عملية واحدة، فيصبح بإمكان الشخص أن يذهب السوق كمشتري فقط، أو كبائع فقط فيشتري المستهلك السلع والخدمات مقابل النقود، ويبيع المنتج إلى من يرغب وفي أي وقت يشاء والشرط الهام والأساسي لهذا الوظيفة هو القبول العام للنقود من قبل جميع المتعاملين في السوق، بالإضافة إلى شرط استقرار الأسعار أو ثبات قيمة النقود.

ويترتب على وساطة النقود لعمليات المبادلة النتائج التالية :

1-تعمل على تجزئة عملية المبادلة إلى عمليتين مستقلتين كل منها عن الآخر،فالتاجر والمنتج يبيع بضاعته إلى الآخر الراغب في شراءها ثم يحتفظ بالنقود التي حصل عليها ويستطيع حالاً أو فيها بعد أن يشري ما يرغبه بحيث تعطي النقود حرية الاختيار لحاملها باعتبارها تمثل قوة شرائية مخزونة .

2-إن استلام الشخص للنقود مقابل بيعه للبضاعة لا يوافقه إلزام إنفاقها بصورة فورية، حيث يستطيع الشخص الاحتفاظ بها (ادخارها) لفترة من الزمن إلى أن تظهر الحاجة إلى إنفاقها على سلعة أو خدمة معينة.

3-إن استخدام النقود كواسطة للمبادلة يؤدي إلى الاقتصاد في الوقت والجهد ويزيد من الإنتاجية ووقت الفراغ نتيجة لانخفاض سلسلة المعاملات التي تجري في ظل المقايضة لإشباع رغبات الأطراف المتعاملة في السوق.

إن النقود تقوم بوظيفة المبادلة وكمقياس للقيم بصورة سلسلة في الظروف المستقرة، ولكن في الظروف الطارئة وفي أوقات التضخم الجامح Hyperinflation حيث تفقد النقود قيمتها ويقل الثقة بها، يفضل الأفراد الاحتفاظ بالسلع الحقيقية على النقود كأداة للدفع والمبادلة وكمخزن للقيم كالذهب والأراضي والعقارات.

ج- تعمل النقود لحفظ القيمة : Money as a Store of Value

فالنقود كأداة تسمح لنا بتأجيل الإنفاق لحين الحاجة إليه ،وذلك عندما تكون المنفعة المتحققة من الإنفاق أو الاستهلاك أكبر ما يمكن، فنشتري السلعة أو الخدمة عندما نحتاج إليها .فالنقود كأداة للمبادلة لها القدرة الشرائية من فترة لأخرى ،لأنها لا تفسد ولا تفقد قيمتها ، ولذلك فهي تربط الحاضر بالمستقبل وتكون جاهزة لإنفاقها ولا على السلع والخدمات حالياً وكذلك في المستقبل هذا يمنح الفرد حرية اختيار كمية ونوع السلع والخدمات ووقت شرائها ومن أي مكان تشتري، بالإضافة إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية لمواجهة الظروف الطارئة كالشيخوخة والانتظار لتوظيفها في الأصول المالية كالأسهم و السندات أو استخدامها كأداة للمدفوعات المؤجلة. وتشارك الأصول المالية الأخرى مع النقود في هذه الوظيفة حتى أنها تتفرق على النقود في ذلك، فالودائع الزمنية مثلاً تحافظ على الثروة المالية بل وتدر فائدة أو عائداً فوق ذلك ،ولكن النقود لا تدر عائداً (سعر الفائدة).

د - اثر النقود على مستوى النشاط الاقتصادي :

أشار الاقتصادي المعروف جون مينارد كينز إلى وجود تأثير حقيقي للنقود على مستوى إنتاج الحقيقي والدخل القومي والتوظيف والأجور وأسعار عناصر الإنتاج وذلك بتأثير عرض النقد والطلب عليه على متغيرات الاقتصاد الكلي.

فلو تفوق عرض النقد على الطلب عليه ، فان سعر الفائدة عنى القروض الاستثمارية سوف ينخفض مما يشجع على الاستثمار ويزيد من الإنتاج الكلي، فيؤدي هذا إلى زيادة عوائد عناصر الإنتاج وبالتالي يزيد الإنفاق والاستهلاك الكلي فينشط الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي تقوم المؤسسات بتشغيل المزيد من العمالة وزيادة الإنتاج يحصل، العكس إذا قل عرض النقد عن الطلب عليه واثّر النقود على الإنتاج يتوقف على شرطين.

الأول :يعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي ،فإذا أمكن زيادة الناتج لمواجهة الزيادة في كمية النقود ،فان هذه الزيادة تنعكس في زيادة كمية الإنتاج دون أن تنعكس في ارتفاع الأسعار ،ولكن إذا كان الاقتصاد يمر في حالة الاستخدام الشامل للموارد الاقتصادية فإن أي زيادة في كمية النقود تنعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

الثاني : يرتبط بالمرحلة التي يعيش أفيها الإقتصاد من حيث التوسع أو الإنكماش ففي خلال فترة الكساد الاقتصادي طويل الأمد، فإن زيادة تفضيل الأفراد للاحتفاظ بالنقود يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي بما فيه الاستهلاكي والاستثماري، والعكس في حالة الرواج الاقتصادي .أما لو انخفض كمية النقد المتداولة قياساً بالطلب عليها فإن معدل الفائدة سوف يرتفع وتزداد تكلفة الاقتراض من البنوك ويلجأ المستثمرون إلى تخفيض حجم استثماراتهم ويهبط بالتالي الإنتاج والدخل والاستخدام.

هـ - أثر النقود على عدالة توزيع الدخل

ويحصل ذلك عند تغير قيمة النقود بسبب ارتفاع المستوي العام للأسعار فعند ارتفاع الأسعار سوف تتضرر فئات من الأفراد، فيتضرر صاحب الدخل المحدودة والدائنين والمدخرين حتى ولو زادت رواتبهم

وأجورهم في المدى الطويل. لأن هذه الأجور لا تزيد بنفس سرعة زيادة أسعار السلع والخدمات، وكذلك سوف يستفيد من التضخم فئات أخرى من الأفراد، فيستفيد من ذلك التجار والمدينين والمقترضين بسبب زيادة الأسعار وكذلك تأكل سعر الفائدة (تناقص أسعار الفائدة الحقيقية / معادله فيشر) بالنسبة للمدينين لأنهم يردون أموال الدائنين بقوة شرائية أقل من تلك التي افترضوها في الأصل.

المبحث الرابع : خصائص النقود :

إن ما يساعد النقود على القيام بوظائفها الهامة هو بسبب تمتعها بخصائص فريدة لا تشاركها بها أصول مالية أو حقيقية أخرى. وهذه الخصائص تطورت مع الزمن بتطور القواعد والأنظمة النقدية، وتجدر الإشارة إلى أن خصائص النقود تكمل بعضها الآخر كحزمة من الخصائص الأساسية الواجب توفرها لأي عملة أو نقد لكي يقوم بوظائفها التي سبق ذكرها. ومن أهم خصائص النقود ما يلي:

1- القبول العام Acceptable :

فالقبول العام للنقود تعني قبولها وعدم رفضها من قبل الأفراد داخل الحدود الجغرافية للبلد والنقود بهذا المعنى تمنح لحائزها قوة اختيار غير محدودة للسلع والخدمات بحيث لا يرفضها أي من الأطراف المتبادلة في السوق لأنها ذات منفعة عامة في إشباع حاجات جميع الأطراف المتبادلة. وهذه القوة مستمدة أولا من القانون بحيث يفرض القانون التعامل بالنقود الوطنية بشكل إجباري داخل حدود الدولة، أي بمعنى أن لها قوة إبراء قانونية غير محدودة في تسديد المدفوعات والديون. أما خارج حدود الدولة فيكون التعامل بالعملة الوطنية اختيار، وكذلك فإن النقود وعبر السنوات من الإستعمال تكتسب ثقة الجمهور المتعامل بها في إيفاء التزاماتها من شراء السلع والخدمات أو في تسديد الديون والمدفوعات المحلية والعالمية. وهذه الثقة هي الأساس في العمل الائتماني لمصرفي التجاري المركزي.

2- المتانة المادية والقيمة Durability :

وهذه الخاصية تعني استقرار القوة الشرائية للنقود مع متانة المادة التي صنعت منها لأن النقود تمثل حقا عاما على السلع والخدمات المعروضة في السوق في أي وقت، فالجانب المادي في صناعة النقود أي المتانة المادية لا تمثل تحديا كبيرا بحد ذاته، إذ تصنع النقود من أجود المعادن المعروفة مقاومة لعوامل الطبيعة فهي لا تصدأ وقليل ما تتآكل أو تتلف ولكن التحدي يبرز في لمحافظة على قيمة النقود واستقرار القوة الشرائية لها.

3- أن تكون نافعة لجميع أفراد المجتمع Utility :

فجميع أنواع النقود السلعية والورقية وحتى الالكترونية يجب أن تكون ذات منفعة عامة لإشباع حاجات المتعاملين بها، وهذه الخاصية هي مكمل لخاصية القبول العام للنقود، إذ لا يقبلها الأفراد ما لم تكن نافعة لهم في عمليات التبادل التجاري، وتستمد منفعة النقود من قدرتها في الحصول على السلع والخدمات أي أنها تستطيع أن تشبع حاجات الأفراد بصورة غير مباشرة لأنها تمنح لحاملها قوة اختيار للأفراد الذين يتم التعامل معهم وكذلك اختيار نوع السلع والخدمات في أي مكان وزمان، وهذه السمة هي التي تجعل النقود مقبولة قبولاً عاماً.

4- الندرة النسبية للنقود Scarcity :

وتعني عدم توفرها بكميات كبيرة مما يفقدها قيمتها، ولا أن تكون نادرة جدا بحيث تعيق عملية التبادل التجاري. لذلك يجب إصدارها بما يتلاءم مع حاجة المبادلات التجارية وتحافظ على قوتها الشرائية أيضا.

5- قابلية الإنقسام والتجزئة Divisibility :

ويقصد بذلك أن تكون الوحدة النقدية (مقياس القيمة) قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة ليتمكن المستهلكون من شراء مختلف القيم الاقتصادية من سلع وخدمات مهما كبرت أو صغرت قيمتها وذلك بإصدار فئات مختلفة للنقود.

6- سهولة الحمل والتداول Portability :

وهذه السمة يجب أن تنطبق على جميع فئات النقود فتكون سهولة الحمل والنقل والخرن لتيسير تبادلها مقابل السلع والخدمات.

7- سهولة التمييز : Apparency :

سهولة التمييز تتعلق بتحديد لون خاص لكل فئة نقدية وحجم يتناسب مع فئة الوحدة النقدية وتكون قيمة الورقة النقدية واضحة جداً بأرقام يسهل تمييزها.

8- التجانس Homogeneity

أن التجانس يشير إلى أن كل وحدة من العملة الوطنية (كالدينار) متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى من نفس الفئة، وهذه السمة توفر عدم وجود فروق في نوعية الوحدات النقدية من نفس الفئة بحيث تبعد المضاربة على العملة الوطنية.

المبحث الخامس: قيمة النقود :Value of Maney

وتعني القوة الشرائية للوحدة النقدية (الدينار الواحد)، أي كمية السلع والخدمات التي تستطيع مبادلتها بوحدة النقد.

وقد اشرنا في ما سبق أن النقود تستطيع تقييم السلع والخدمات وتكون قيمة النقود مرتبطة بأسعار السلع والخدمات التي تشتريها وبالتالي فإن قيمة النقود ما هي إلا معكوس المستوى العام للأسعار. فأي تغير في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل مباشر وعكسي على قيمة النقود.

قيمة النقود (القوة الشرائية) $= 1 /$ المستوى العام للأسعار
فعند ارتفاع الأسعار (التضخم) تقل القوة الشرائية للنقود، أي أن المستهلك، لم يعد قادراً على شراء نفس الكميات السابقة بنفس المقدار من النقود، بل بأقل من السابق
ويمكن حساب التراجع في القيمة في حالة التضخم كما يلي:

$$\text{نسبة التغير في قيمة الوحدة النقدية} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة}} \times 100\%$$

أنواع النقود وأشباه النقود

أنواع النقود : عرفت المجتمعات البشرية صور كثيرة في النقد لتسهيل عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وهي كالتالي:

1. النقود السلعية :

وهي النقود التي تعادل قيمتها النقدية بقيمتها المادية السلعية أو السوقية ويمكن استعمالها لأغراض غير نقدية كذلك. حيث استعملت عدة سلع للقيام بوظيفة النقد من بينها الملح الصلب في وسط وغرب إفريقيا والجمال عند العرب والأرز عند شعوب شرق آسيا والقمح والذرة والتبغ وأسنان الحيوانات وغيرها وقد شاع استخدام الذهب والفضة كنقود سلعية لفترة طويلة من الزمن لما يتمتعان به من مزايا نافعة للجميع فيقبلونها بلا تردد.

وقد ابتكر الإنسان هذا النوع من النقود كخطوة أولى لعلاج الصعوبات التي واجهته في نظام المقايضة. ومع تطور حاجة الأفراد إلى النقود لتسوية المدفوعات الداخلية والخارجية بدأ الناس يستخدمون أنواع جديدة من النقود السلعية كالحديد والنحاس والبرونز عندما كانت المعاملات محدودة بقيمة السلع المتبادلة قليلة. ولكن مع توسع التجارة والمبادلات استعملت المعادن النفيسة كالذهب والفضة كنقود، ويعود ذلك إلى الخصائص التالية:

- ✓ عدم إمكانية التحكم بإنتاجها مما يوفرها قيمة سوقية أكثر استقراراً من بقية السلع.
- ✓ عدم تعرضها للتلف والصدأ وقابليتها للхран وبالتالي فهي أفضل من غيرها من السلع كمستودع للقيم.
- ✓ سهولة تجزئة وحمل ونقل المعادن الثمينة.
- ✓ المكانة الكبيرة للذهب والفضة في نقوس الأفراد فهي وسيلة للاحتفاظ بالثروة وبالنسبة للدول على المستوى المحلي والدولي هي مصدر للثروة وزيادتها.
- ✓ تمتع المعادن النفيسة بالندرة وارتفاع في قيمتها.
- ✓ يتسم الذهب والفضة بالتجانس التام.

وفي البداية استخدمت المعادن النفيسة بصورة سبائك كأدوات نقدية ولكنها لم تكن سهلة الاستعمال بسبب التفاوت في وزنها ونقاوتها واحتمال تعرضها للغش والتزوير، فاستبدلت في العصور القديمة بإصدار مسكوكات معدنية عليها ختم يشير إلى وزن المعدن ودرجة نقاوته، لتسهيل عمليات التبادل.

2. النقود الورقية: أن النقود الورقية بشكلها الحالي هي نوع جديد من النقود، جاء نتيجة تطور الأنظمة

المصرفية، حيث كانت شهادات الإيصال والإيداع التي تمنحها الصيرفة لأصحاب الودائع تثبت عملية الإيداع بين المودع والصراف دون أن يتقاضى المودع كما هو الشأن اليوم في البنوك - معدل الفائدة - بل عكس ذلك كان ملزم بدفع أجرة للصراف مقابل احتفاظ هذا الأخير بكمية الذهب أو الفضة غير أن هذه الإيصالات أصبح الأفراد يتداولونها ويستعملونها في تسديد التزاماتهم للأسباب التالية:

✓ قابلية الإبدال في النقود المعدنية عند الطالب.

✓ تتمتع بالقبول العام بوفاء الإلتزامات.

✓ الثقة بالجهة المودع لها بانتقال هذه الإيصالات أو الشهادات من يد إلى أخرى تنتقل ملكية النقود المعدنية التي تمتلكها.

✓ كما أن سحب كمية من النقود المعدنية من التداول من أجل الإيداع كان يقابله إصدار إيصالات أو شهادات من نفس المعاملات مما جعل بعض الاقتصاديون يسمونه بالنقد التمثيلي، تغيرت طبيعة هذه الأوراق التجارية وأصبحت نقدا بحد ذاته حيث أقدمت بعض البنوك بخصم الأوراق التجارية وتقدم لأصحاب النقود المعدنية.

3. النقود القانونية: وهي النقود التي يستمد قبولها العام من القانون، وبهذا المعنى فإن الحكومة هي التي

أصدرت هذه النقود وألزمت قبولها، وتحتل النقود القانونية أهمية كبيرة في الوقت الحالي، من اتساع استخدامها وأثرها على النشاط الاقتصادي رغم حداثة وجودها، وإهم أنواع النقود القانونية هي:

أ- النقود الورقية الإلزامية :

وهي النقود التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي بموجب القانون، وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب لدى السلطة النقدية (البنك المركزي) وهي تمثل ديناً على البنك المركزي بمعنى أن من يملك الدينار فهو له الحق في الحصول على كمية من السلع والخدمات، ولأنها تمثل قوة شرائية لمالكها فإنه يتطلب من البنك المركزي أن يحفظ بموجودات من النقد الأجنبي والذهب مقابل إصدار النقود الورقية، وهذه تدعى بالغطاء النقدي وهو يعتبر قيداً عن البنك المركزي عند الإفراط في الإصدار النقدي .

وتتصف النقود الورقية الإلزامية بأن قيمتها الاسمية أكبر بكثير من قيمتها السوقية بمعنى إذا ألغيت النقود الورقية تصبح ليس لها قيمة كسلعة، وأن قيمتها التبادلية مضمونة من قبل السلطات الرسمية، وتستخدم النقود الورقية في تسديد المدفوعات الكبيرة والمتوسطة وتعتبر جزء مهم من احتياطات البنوك التجارية وجزء من ثروة الأفراد.

ب- النقود المساعدة :

وهي نقود يصدرها البنك المركزي بفئات صغيرة من أجل تسهيل عمليات الدفع وإنجاز المعاملات الصغيرة ولا تتخذ النقود المساعدة شكلاً واحداً، فقد تكون بشكل مسكوكات معدنية أو نقود ورقية بفئات صغيرة، ولها قوة إبراء قانونية محدودة، وذلك لأن الغرض الرئيسي من إصدارها هو تسيير عمليات التبادل ذات القيمة الصغيرة، وتتسم بكون قيمتها الاسمية أعلى من قيمتها السلعة وأنها تمثل نسبة ضئيلة من مجموع عرض النقد.

4. النقود الكتابية :

وهي الإيداعات المصرفية التي تتخذ شكل حسابات جارية (أو ودائع تحت الطلب) لدى البنوك التجارية وتسجل كرصيد دائن لصالح الوحدات الاقتصادية غير المصرفية وتتألف هذه النقود من مصدرين هما:

أولاً: الإيداع الفعلي للنقود القانونية في حسابات جارية، وهذه الإيداعات تمثل مدخرات الأفراد والمؤسسات والحكومة وتتطوي هذه العملية على تحويل النقود القانونية إلى نقود ودايع على شكل حساب جاري لدى البنك المركزي، وتنتقل الودائع الجارية من خلال الشيكات، والشيك هو أمر صادر من صاحب الوديعة (الدائن) إلى البنك (المدين) بدفع مبلغ معين للمودع أو لأمره، والحسابات الجارية هي نقود الودائع

وليس الشيك لأنه لو كان الشيك نقودا لاستطاع أي شخص إصدار نقود بمجرد تحرير الفرد شيكا جميع معين وهذا يتعارض مع السياسة النقدية للبنك المركزية .

ثانيا : هي الودائع المشتقة التي تأتي نتيجة قيام البنك التجاري يفتح حساب جاري لعملائه عند منحهم قرضا مصرفيا أو سلعة أو عند شراء البنك التجاري موجودات مالية من عملائه (أوراق تجارية ،كمبيالات).
وتوصف النقود الكتابية كذلك بالنقود الائتمانية لأنها تتضمن صفة الائتمان وتعتبر النقود المصرفية جزء من عرض النقد بالمعنى الضيف نظرا لقدرتها في سداد المدفوعات بصورة فورية عن طريق سحب الشيكات عليها مع إمكانية التحول بسرعة إلى نقود قانونية ،وبذلك فهي تتمتع بسيولة النقود القانونية ،وبنفس الوقت تعتبر نقود الودائع دينا على البنك التجاري التي أصدرتها حيث يواجه البنك التجاري سحبات المودعين على هذه الحسابات ،ولذلك تدرج في جانب الخصوم من ميزانية البنك التجاري وهي تمثل حقا لمالكها ومع وجود تشابه بين النقود القانونية ونقود الودائع لكن هناك اختلافات بينهما :

1- إصدار النقود القانونية يتم من قبل البنك المركزي في حين يتم إيجاد النقود المصرفية من قبل البنوك التجارية من خلال منح قروض لعملائها.

2- إن إصدار النقود القانونية من قبل البنك المركزي ليس يدافع الربح وإنما لتحقيق المصلحة الاقتصادية العامة للبلاد بخلاف النقود المصرفية التي تهدف البنك التجاري من إصدارها إلى الحصول على فائدة.

3- النقود القانونية ملزمة القبول بموجب القانون ،لكن قبول نقود الودائع ليس ملزما .

4- النقود القانونية موجودات ملموسة ،في حين ان النقود المصرفية تتمثل قيود حسابية في الكمبيوتر لدى البنك التجاري والشيك هو الممثل المادي لها ويقوم مقام النقود المصرفية في تسوية المدفوعات.

5- النقود الالكترونية:

وتعتبر هذه النقود من احدث وسائل الدفع المستعملة عن طريق نظام تحويل الأموال بشكل الكتروني ،وتتمتع بالسرعة الفائقة في تحويل الأموال وبتكلفة منخفضة جدا ،وهي كذلك تقلل من حجم الأعمال الإدارية المرتبطة بنقل الأموال عن طريق الشيكات وغيرها .

ويؤخذ على هذه النقود جملة من الانتقادات :هي أنها لا توفر ثباتا باستلام المبالغ المدفوعة أو كشفا بها وان المبالغ تحول بشكل فوري مما يسمح بفتوة زمنية لتعزيز الأرصدة النقدية أو كذلك لا يوجد في النظام الالكتروني ما يمنع من أعمال القرصنة الحاسوبية ولا توجد جهة مسؤولة عن الخسائر في حال حصولها .

أشبه النقود :

أشبه النقود تمثل أصول مالية قابلة للتحويل إلى وسائل دفع بسهولة وسرعة وتتضمن الودائع الزمنية ،والتوفير لدى البنك التجاري وودائع الادخار لدى صناديق الادخار والبريد والمؤسسات الادخارية والسندات الحكومية قصيرة الأجل .

هذه الودائع هي ليست وسائل دفع رغم أنها تشكل احد مكونات السيولة ،وإنما يتطلب الأمر تحويل هذه الودائع إلى ودائع جارية أو نقود قانونية ،ولا يمكن السحب على الودائع الزمنية إلا باخطار وإن كانت البنوك التجارية تتساهل في هذا الشرط وعليها سعر فائدة مرتفع.

وما دامت هذه الودائع قابلة للتحويل إلى وسائل دفع بسرعة وبسهولة لتسوية المدفوعات يجعلها قريبة من النقود القانونية ولذلك سميت بأشبه النقود.

وبنفس الوقت تشكل هذه الودائع أداة لخرن القيم وقد تكون أفضل من النقود القانونية من وجهة نظر البعض ،لأنها تدر فائدة والودائع الزمنية والتوفير تختلف عن الودائع الجارية في النواحي التالية :

1- تعتبر الودائع الزمنية والتوفير أصولا مالية مرغوبة لحفظ القيم لأنها تدر فائدة ،أما الجارية فهي وان كانت تقوم بدور حفظ القيم فإنها تدر فائدة قليلة.

2- إن أشبه النقود يمكن السحب عليها على شكل عمله لعدم إمكانية السحب عليها بالشيكات ،في حيث أن الودائع الجارية يمكن السحب عليها بالشيكات أو بصورة نقود قانونية .

3- إن أشباه النقود لا تستخدم في تسوية المدفوعات ولكن أثرها يتم من خلال سرعة تحويلها إلى نقود وبالتالي فإن الودائع الجارية تمثل قوة شرائية فورية في حيث تمثل أشباه النقود قوة شرائية مؤجلة.

الفصل الثاني: القواعد النقدية

والمقصود بالقاعدة النقدية، جميع النصوص القانونية والتنظيمات والممارسات ذات الصيغة النقدية التي ترتبط باختيار معيار القيمة وشروط إصدارها وإلغاء أو تعيين فئاتها وتحديد العلاقة بينها وبين الأنواع الأخرى من النقود المتداولة من حيث قيمتها وكذلك مراقبة نوعية وكمية النقد في النظام النقدي.

أنواع القواعد النقدية: هناك ثلاث أنواع من القواعد النقدية هي:

- 1- قاعدة المعدنين (الذهب والفضة).
- 2 - قاعدة المعدن الواحد (الذهب والفضة).
- 3- قاعدة النقود الورقية القانونية.

المبحث الأول: قاعدة المعدنين (Bimetallism):

وهي القاعدة التي تسمح يتداول الذهب والفضة، تعتمد هذه القاعدة على توفر الشروط التالية:

- 1 - حرية سك وصهر المسكوكات الذهبية والفضية من وإلى سبائك ذهبية وقطع نقدية وبدون مقابل لدى دور السك التابعة للدولة.
- 2- تحديد قيمة الوحدة النقدية بوزن معين من المعدنين، فعلى سبيل المثال. كان الدولار يساوي 24.75 حبة من الذهب و 371.25 حبة من الفضة خلال الفترة 1792-1834 عندما كانت أمريكا تسير على هذه القاعدة.
- 3- وجود علاقة قانونية ثابتة بين قيمة الذهب وقيمة الفضة أي تكون نسبة السك القانونية بين الذهب والفضة هو 15:1 وحدة واحدة من الذهب يعادل 15 وحدة من الفضة.
- 4- إن الذهب والفضة تشكلان عملة قانونية، ولذلك يكون لها قوة إبراء قانونية غير محدودة في عمليات التبادل التجارية، وأن للأفراد حرية الدفع بأي واحد منهما
- 5- إمكانية تحويل جميع أنواع النقود الأخرى المتداولة داخل النظام الاقتصادي إلى نقود ذهبية أو فضية بحسب رغبة الأفراد.
- 6- أن تتساوى النسبة القانونية والنسبة التجارية بين قيمة المعدنين الذهب والفضة وذلك لضمان المحافظة على تعادل قيمة المعدنين الرسمية أو القانونية والتي تحددها دار السك (الدولة) وقيمتها التجارية أو السوقية كمعادن أو كسلع معروضة في السوق حسب قانون العرض والطلب وذلك لمنع المضاربة والإخلال بقاعدة المعدنيين. ويعتبر هذا الشرط من الشروط الواجب توافرها لنجاح هذه القاعدة.

ويرى مؤيدوا قاعدة المعدنين أنها تحقق فوائد للبلدان التي تسير عليها منها:

- 1- إن قاعدة المعدنيين تحقق استقرار أكبر في المستوى العام للأسعار، وذلك لأن تقلبات المعدنيين تسيران باتجاهين متعاكسين، فارتفاع قيمة الذهب نتيجة لهبوط الإنتاج وانخفاض قيمة الفضة نتيجة لتوسع الإنتاج يترتب عليه ارتفاع قيمة النقود الذهبية وانخفاض قيمة النقود الفضية، وهذه التغيرات المتعاكسة في قيمة الذهب والفضة تساعد في استقرار قيمة العملة التي ترتبط بمعدني الذهب و الفضة .
- 2- إن البلد الذي يسير على الذهب لوحده كمعيار للقيمة لا يستطيع أن يوفر كمية كافية من النقود تفي بتمويل المبادلات، وذلك يضطر البلد الذي يواجه نقص في كمية الذهب إلى تخفيض كمية النقد، في حين أن قاعدة الذهب والفضة توفر للبلد الذي يسير عليها قدر أكبر في توسيع كمية النقود تكفي لتمويل النشاط الاقتصادي، لأن إضافة الفضة إلى الذهب يوسع احتياطات للبلد من المعادن الثمينة وزيادة قدرته في إصدار النقد.

ولكن تشير الوقائع التاريخية إلى أن النسبتين القانونية والتجارية بين المعدنين لم تتساويا في معظم الأحيان، مما أفسد عمل القاعدة النقدية، حيث اختلفت قيمة المعدنين كسلعة تجارية نتيجة تغير ظروف العرض والطلب على هذه المعادن، ولم تتبع القيمة النقدية القانونية هذه التغيرات. وهذا الأمر يشجع على عمليات المضاربة للاستفادة من هذا التفاوت ويصبح احد المعدنين عملة رديئة وسائدة ويصبح الآخر عملة جيدة ويحجب من التداول.

مثال: لنفترض أن نسبة السك القانونية بين قيمة الدولار الذهبي والدولار الفضي تعادل (1) غم ذهب: (15) غم فضة.

أي أن دار السك مستعدة لمبادلة حبة من الذهب مقابل خمسة عشر حبة من الفضة، فإذا حدث أن تراجعت قيمة الفضة في السوق نتيجة زيادة إنتاج الفضة ومن ثم زيادة عرضه في السوق، فإن هذا يؤدي إلى اختلاف العلاقة بين النسبتين القانونية والتجارية بين المعدنيين له ولنفترض أن قيمة الفضة التجارية بالنسبة إلى قيمه الذهب استقرت عند: (1) غم ذهب: (17) غم فضة. وهذا الاختلاف في النسبتين سيؤدي إلى المشاكل التالية:

اختلاف قيمة الفضة في السوق عن قيمتها في دار السك مقابل الذهب والالذان يشكّلان معياراً للقيمة في قاعدة المعدنيين يعتبر الآن مجالا خصبا للمضاربة بالعملة الجديدة ضد العملة الرديئة. فأصبح الذهب هو المعدن الجيد لأن قيمته السوقية أو التجارية أصبحت أعلى من قيمتها الرسمية لدى دار السك. والفضة أصبحت هي العملة الرديئة لأن قيمتها التجارية الآن أصبحت أقل من قيمتها الرسمية فتقيم الفضة الآن بقيمة أعلى في دار السك وبقيمة أقل في السوق.

وهذا الاختلاف يدفع بالمضاربين جمع ما لديهم من مسكوكات ذهبية والتوجه بها إلى دار السك وتحويلها (صهرها) إلى سبيكة ذهبية تزن مثلاً كيلو غراماً واحداً، ثم التوجه بها إلى السوق وبيعها، ثم شراء سبيكة فضية تزن سبعة عشر كيلو غراماً مقابل ذلك، ثم بعد ذلك يعود المضارب إلى دار السك لتحويل سبيكته الفضية إلى مسكوكات ذهبية، محققين بذلك هامش ربح مقداره كيلو غرامين من الفضة.

إن اختفاء أحد المعدنيين من التداول النقدي تعرف بقانون جريشهام Gresham's law ويفيد هذا بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول ويقصد العملة الرديئة هي التي تكون قيمتها السوقية أقل من قيمتها القانونية أو قيمتها كنقد أكبر من قيمتها السوقية، أما النقود الجيدة فهي النقود التي تكون قيمتها كنقد أقل من قيمتها كسلعة أو قيمتها السلعية أكبر من قيمتها النقدية، وفي هذا المثال يعتبر الذهب العملة الجيدة والفضة العملة الرديئة التي تطرد العملة الجيدة (الذهب) من التداول النقدي.

ويحدث العكس لو انخفضت قيمة الذهب نتيجة لزيادة الكمية المعروضة منه، فإذا كانت النسبة القانونية 1: 15 والسلعية 1: 14، فلن قيمة اذهب القانونية أكبر من قيمته السلعية، وهنا سيحاول الأفراد صهر النقود الفضية وتحويلها إلى سبائك (فضية) وبيعها في السوق السلعي مقابل الحصول على سبيكة واحدة من الذهب ثم ينقلون السبيكة الواحدة من الذهب من السوق السلعي إلى السوق النقدي لتحويلها إلى نقود فضية، ويصبح النقد السائد هو الذهب (العملة الرديئة) والفضة تصبح العملة الجيدة لأن قيمتها السلعية أكبر من قيمتها في السوق النقدي.

وعلى المستوى الدولي تواجه قاعدة المعدنيين نفس المشاكل في حالة اختلاف النسبة القانونية للذهب والفضة على المستوى الدولي، فقد كانت النسبة في أمريكا 1 غم ذهب = 15 غم فضة، وفي الدول الأخرى كانت 1: 15.5 وذلك خلال الفترة 1783-1791 وهذا يعني انتقال الذهب من أمريكا إلى الخارج، حيث سيقوم المضاربون بتحويل (1) غرام من الذهب للخارج مقابل شراء 15.5 غرام من الفضة وتحويل الفضة إلى أمريكا وإبدال 15 غرام من الفضة بـ 1 غرام من الذهب ويحصل المضارب على نصف غرام من الفضة، والفضة تصبح المعدن الرديء في أمريكا لأن قيمته في الداخل أكبر من قيمته في الخارج وستطرد الذهب من التداول وتصبح أمريكا تسير على قاعدة الفضة والدول الأخرى تسير على قاعدة الذهب ر غم سيادة قاعدة المعدنيين.

ومما زاد من التفاوت بين النسبة القانونية والسوقية بين المعدنيين هو انخفاض قيمة الفضة على المستوى الدولي، وذلك لارتفاع معدل إنتاج الفضة قياساً بإنتاج الذهب، وقيام دول الشرق والهند بتسديد عجز موازين مدفوعاتها مقابل أوروبا بالفضة، مما زاد الكمية المعروضة من الفضة ولذلك شهد سعره انخفاضاً مستمراً خلال الفترة 1870-1910 وهذا هو العامل الرئيسي في تدهور قاعدة المعدنيين واتجاه الدول لتفضيل معدن الذهب الأكثر استقرار بحيث أصبحت تسير على قاعدة الذهب المعدن الواحد.

المبحث الثاني: قاعدة المعدن الواحد :

ويراد بذلك أن النظام النقدي يركز على معدن واحد هو الذهب وسادت قاعدة المعدن الواحد الذهبي كنظام نقدي محلي (في الولايات المتحدة) ودول أخرى منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى باستثناء بريطانيا التي سارت على هذه القاعدة منذ عام 1816.

أو لا: تحول الدول إلى قاعدة الذهب:

يعود تحول الدول إلى قاعدة الذهب لأسباب أهمها:

1- المساهمة في استقرار الأسعار لسببين :

أ- إن مخزون الذهب النقدي في العالم يتصف بالاستقرار ، فمعدل إنتاجه قليل ومنسجم مع الزيادة السكانية، والتوسع الاقتصادي في بلدان العالم، ويرتبط مقدار النقد المصدر بعلاقة مباشرة وثابتة مع كمية الذهب، فالتوسع أو النقص في كمية الذهب يتبعه أو يرافقه تغير بنفس الاتجاه لكمية النقود، وينعكس ذلك على استقرار نسبي للأسعار في ظل قاعدة الذهب.

ب - إن مستويات الأسعار والتكاليف وإنتاج الذهب تسير باتجاه معاكس، فارتفاع الأسعار والتكاليف يؤدي إلى هبوط إنتاج الذهب وإنخفاض عرض النقد، مما يكبح جناح الإرتفاع في مستوى الأسعار ، وبالمقابل لو انخفضت الأسعار والتكاليف نتيجة لإنخفاض عرض النقد فإن ذلك يؤدي إلى تشجيع إنتاج الذهب وبالتالي زيادة عرض النقود، مما يوقف الانخفاض في الأسعار.

2- تعزيز الثقة في النظام النقدي:

إن استخدام الذهب كقاعدة للنقد يزيد الثقة في النظام النقدي وذلك للمكانة الفريدة التي يتميز بها الذهب، فهو يعتبر احد مكونات ثروة الأفراد وأصل نقدي مقبول على المستوى المحلي والدولي، فعلى المستوى المحلي عندما يلغى الذهب كأداة نقدية فيمكن استخدامه للأغراض الصناعية وكمخزن للقيم، وهذه المميزات غير موجودة في النقود الورقية بحيث إذا ألغيت الورقة النقدية من التداول تفقد قيمتها النقدية، بالإضافة إلى ذلك ثقة الأفراد تنطبق على كافة الأشكال الأخرى من النقود كالأوراق النقدية والودائع الجارية القابلة للتحويل إلى ذهب، ومما يزيد هذه الثقة هو اعتقاد الأفراد بأن النقود المصدرة ترتبط بكمية الذهب لدى السلطات النقدية، وبالتالي لا يمكن للحكومة أو البنك المركزي أن يزيد الإصدار النقدي بصورة مفرطة.

أما استخدام قاعدة الذهب على المستوى الدولي، فإن الذهب يحقق الفوائد التالية:

أ- استعمال الذهب كعملة وسيطة لتسوية المدفوعات وقياس القيم Meduim of Exchange and Standard of Value

لأن الذهب قوة شرائية دولية تستخدم في تمويل التجارة الدولية وتسوية الديون وحركة رؤوس الأموال الدولية، فإذا كان المستورد في الجزائر يرغب بالاستيراد من بلد ما وليس لديه كمية كافية من عمله البلد المصدر فإنه يستخدم الذهب في تمويل الاستيراد.

ب- استقرار أسعار الصرف بين العملات الأخرى: Rates Stability of foreign Exchange

تحقق قاعدة الذهب استقرار لأسعار الصرف بين العملات المحلية ما دام كل عملة معرفة بوزن معين من الذهب، ولأن سعر الذهب ثابت فيبقى سعر التعادل بين العملات ثابت أو مستقر، فعلى سبيل المثال إذا كان الدينار الأردني يساوي 4 غرام من الذهب والجنه المصري 2 غرام من الذهب فإن الدينار الأردني يساوي 2 جنيه مصري، وهذا الاستقرار في سعر الصرف يؤدي إلى استقرار المعاملات التجارية (قيمة الصادرات والواردات) بالنسبة للمصدر المستورد، وعندئذ يستطيع المستورد معرفة كلفة وارداته والمصدر معرفة العائد من صادراته المقيمة بالعملة الأجنبية، وهذا الاستقرار في أسعار الصرف يجنب كذلك التجار والمستثمرين مخاطر الصرف الأجنبي وبالتالي يوسع من حجم التجارة والاستثمار الدوليين.

ج - تساوي مستويات الأسعار الدولية Equality Of International Price Levels

يرى المدافعون عن قاعدة الذهب أن قاعدة الذهب فيها آلية تجعل الأسعار تتجه نحو التعادل في البلدان التي تأخذ بها، وتستند هذه الفكرة على نظرية حركات الذهب وأثر هذه الحركة على التوسع أو التقلص في كمية النقود ومستويات الأسعار، فلو كانت الأسعار في أمريكا أقل من الأسعار في فرنسا، فإن الطلب الفرنسي على السلع الأمريكية سوف يرتفع وتزداد صادرات وحصيلة أمريكا من الذهب مما ينعكس في زيادة قدرتها على التوسع في كمية النقود فيزداد الاتفاق وتتجه الأسعار نحو الارتفاع، في حين يقل الرصيد الذهبي في فرنسا فينعكس في انكماش عرض النقد وهبوط الأسعار ويستمر تقلب الأسعار بين البلدين حتى تتساوى فيهما. وهذا يعني ان توزيع الذهب بين الدول سوف يحدث بصورة تلقائية ولا يتركز الذهب في بلد دون الآخر، وإنما سوف

يتحرك بين الدول استنادا إلى حركة الأسعار، ومن خلال هذه الحركة سوف تنتفي الاختلافات في مستويات الأسعار في البلدان التي تسير على قاعدة الذهب.

ثانيا: أشكال قاعدة الذهب:

هناك ثلاثة أشكال رئيسية لقاعدة الذهب هي

1- قاعدة المسكوكات (The Cold- Coin Standard): طبقت هذه القاعدة في معظم الدول وأول من طبقها انكلترا عام 1916 وأمريكا للفترة 1879-1933، وتقوم هذه القاعدة على الأسس التالية:

أ- تعريف الوحدة النقدية بوزن معين من الذهب الخالص فالدولار الأمريكي كان يساوي 23.22 حبة من الذهب أي 1.5 غرام من الذهب قبل عام 1933 والجنيه الإسترليني يساوي 113 حبة من الذهب - أي ما يعادل 7.3 غرام من الذهب.

ب- تتداول النقود الوطنية على هيئة مسكوكات ذهبية ولكن كان هناك أشكال أخرى من النقود كالفضة والنقود الورقية، وهي قابلة للتحويل إلى مسكوكات ذهبية بما يعادل قيمتها، فعلى سبيل المثال الدولار الورقي يساوي دولار ذهبي، مما يعطيه قوة في تسوية المدفوعات والديون.

ج- حرية سك الذهب، وهذا يعني أن الأفراد يستطيعون أخذ الذهب إلى دار السك لطلب تحويله إلى مسكوكات ذهب.

د- حرية صهر الذهب، حيث يحق للأفراد تحويل المسكوكات إلى سبائك ذهبية.

هـ- حرية بيع وشراء الذهب بأية كميات مرغوبة من الأسواق ومن دار السك أو من خل صهر المسكوكات أو سكها.

و- يتمتع الذهب بقوة إبراء غير محدودة بوصفه المعدن النفيس.

ي- حرية استيراد وتصدير الذهب، بهدف تحقيق التعادل في سعر الذهب بين الأسواق الداخلية والخارجية، فوضع قيود على استيراد الذهب سيؤدي إلى ارتفاع سعره في الداخل مقارنة مع سعره بالخارج.

وتعتبر أسس حرية السك والصهر وحرية تصدير واستيراد الذهب وبيعه وشراءه شرط مهم لتحقيق المساواة بين القيمة الاسمية للنقود الذهبية كما تحددها السلطات النقدية وبين القيمة السوقية للذهب الذي يتحدد حسب قوى العرض والطلب في السوق، فلو ارتفعت القيمة السوقية للذهب عن قيمته النقدية فإن الأفراد سيتجهون إلى صهر المسكوكات الذهبية وتحويلها إلى سبائك وبيعها في السوق السلعية بسعر مرتفع للاستفادة من فرق السعر بين السوقين، لكن عمليات الصهر ستزيد كمية الذهب في السوق السلعي ومن ثم يتجه سعره للهبوط والرجوع إلى حالة التعادل مع القيمة النقدية (الاسمية) للذهب، ويحصل العكس لو ارتفع سعر الذهب في السوق النقدي حيث يسارع الأفراد إلى شراء الذهب بصورة سبائك من السوق السلعي بالسعر المنخفض وتحويلها إلى مسكوكات ذهبية إلى أساس السعر المحدد من قبل السلطة النقدية، لكن هذه العملية أيضا سوف تزيد من كمية المسكوكات في السوق النقدي وتؤدي إلى تقليص كمية الذهب في السوق السلعي وبالتالي ترتفع قيمته حتى تتساوى مع القيمة النقدية (الاسمية) للذهب.

2- قاعدة السبيكة الذهبية Gold Bullion Standard: لجأت الدول خلال الحرب العالمية الأولى إلى إصدار النقود الورقية بصورة مفرطة لتمويل العمليات المدنية والعسكرية في آن واحد، وترتب على ذلك ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار وظهور عدم اتساق بين النقود الورقية وبين حجم الاحتياطيات الذهبية، وانخفاض في قيم النقود الوطنية، مما اجبر البلدان آنذاك ترك قاعدة المسكوكات الذهبية وتبني نظام النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب.

وبعد انتهاء الحرب الأولى اقترح مؤتمر جنوا المنعقد في إيطاليا عام 1922 اقتراحان:

الأول: أن البلدان التي تملك احتياطيات ذهبية كافية تستطيع السير على قاعدة السبيكة الذهبية وعدم استخدام المسكوكات الذهبية في التداول المحلي وإنما يستخدم لغرض تسوية المدفوعات الدولية.

الثاني: أما الدول التي ليس لديها احتياطيات مناسبة من الذهب فيمكن أن تسير على قاعدة الصرف بالذهب.

وقد تبنت انكلترا قاعدة السبيكة عام 1925 وفرنسا عام 1928 وأمريكا عام 1934 والمدافعون عن قاعدة السبيكة يعتبرون أن هذا النظام مفضل على قاعدة المسكوكات في المسائل التالية:

1- إن استخدام المسكوكات الذهبية في التداول النقدي تتعرض للاكتناز خاصة في الظروف غير العادية في الوقت الذي تحتاج فيه الحكومة هذه الاحتياطيات لتسوية المدفوعات الدولية التي تتم بالذهب.

2- إن ترك المسكوكات الذهبية بيد الجمهور يؤدي إلى نقص الاحتياطي الذهبي لدى السلطات النقدية، بحيث تصبح غير قادرة على تحويل أشكال النقود إلى الذهب.

وتقوم هذه القاعدة على الأسس التالية:

- 1 - إلغاء حرية سك الذهب للأفراد و إلغاء تداولها في الداخل.
- 2 - استبدال المسكوكات الذهب بالسبائك الذهبية في التداول، ولكن هذه السبائك تستخدم لتسوية المدفوعات الدولية الزيادة وزنها وسعرها، فقيمة السبيكة في فرنسا التي تزن 12 كغم يصل إلى ربع مليون فرنك، ويستبدل المسكوكات بالنقود الورقية في التداول الداخلي، وتستمد هذه النقود ثقة الأفراد من إمكانية تحويلها إلى ذهب.
- 3- تحدد العملة الوطنية بوزن محدد من الذهب.
- 4- يلتزم البنك المركزي بشراء وبيع أية كمية من الذهب بالسعر الرسمي.
- 5- حرية بيع وشراء الذهب في السوق النقدية، وتعهد البنك المركزي ببيع وشراء الذهب بالسعر المعلن، مما يؤدي إلى تحقيق التساوي بين النقود في السوق النقدية والسلعية في الداخل والخارج.
- 6- إن جميع الأنواع الأخرى من النقود يمكن تحويلها إلى سبائك ذهبية بالسعر السائد لدى السلطة النقدية.

إن ارتفاع قيمة السبيكة يضع حد أدنى لحجم النقود التي تعول إلى ذهب في حالة بلوغها حد معين من النقود الورقية، وهذا أدى إلى هبوط الطلب على الذهب من قبل الأفراد واستخدامه فقط كوسيلة لتسوية المدفوعات الدولية وللأغراض الصناعية، وأدى ذلك إلى تركيز الذهب لدى البنوك المركزية على شكل احتياطات دولية لمواجهة العجز في موازين المدفوعات وتسوية المدفوعات الدولية ومواجهة الطلب عليها لأغراض صناعية.

قاعدة الصرف الذهب Gold Exchange Standard

لقد سارت على هذه القاعدة البلدان التي كانت تعاني من نقص في الاحتياطات الذهبية. فخلال الفترة 1914 وحتى 1934 كانت أمريكا وبريطانيا تسير على قاعدة المسكوكات والسبيكة نظرا لضخامة الاحتياطات لديها في حين أن البلدان الأخرى التي تعاني من عجز في الاحتياطات الدولية تبنت قاعدة الصرف بالذهب، وتعتمد هذه القاعدة على الأسس التالية:

- 1 - تحديد النقود الوطنية بكمية معينة من الذهب.
- 2- حرية الأفراد بيع وشراء الذهب واستيراده وتصديره أو اكتنازه
- 3 - تقوم البنوك المركزية ببيع وشراء الذهب بأية كمية ولكن من خلال حوالات مسحوبة على البنوك المركزية للدول التي تسير على قاعدة المسكوكات الذهبية أو السبائك الذهبية .
- 4- التوقف عن حرية سك الذهب إلى مسكوكات وتداوله محليا.
- 5-النقود الورقية والمساعدة هي الأصول المتداولة محليا.
- 6- أن قاعدة الصرف بالذهب تستند على تحويل النقود الورقية إلى ذهب بصورة غير مباشرة من خلال ارتباط العملة الوطنية بعملة أجنبية تسير على قاعدة السبيكة أو المسكوكات الذهبية. ومعنى ذلك أن العملة الوطنية تكون قابلة للتحويل إلى ذهب عن طريق حوالة مسحوبة على البنك المركزي للبلد الأجنبي الذي يسير على قاعدة الذهب.
- 7 - تتألف الاحتياطات الدولية للبلد الذي يتبنى هذه القاعدة من العملات الأجنبية والودائع لدى البنوك المركزية للبلدان التي تسير على قاعدة المسكوكات أو السبيكة، والاستثمار في السندات الأجنبية قصيرة الأجل. أما كيفية شراء وبيع الذهب فيجري وفقا لإجراءات معينة، فلو أراد شخص شراء الذهب فإنه يسلم للبنك المركزي الوطني ما يقابله من نقود وطنية، مقابل استلام الشخص حوالة مسحوبة على موجودات البلد الأجنبية الموجودة لدى البنك المركزي الأجنبي لبلد يسير على قاعدة الذهب، والذي يقوم بتحويل الحوالة إلى ذهب، بحيث تحسم قيمة الحوالة من الاحتياطات الدولية للبلد الموجودة لدى البنك المركزي الوطني.
- أما في حالة بيع الذهب، فإن الشخص لا يستطيع ان يبيع الذهب إلى البنك المركزي الوطني في البلد الذي يأخذ بقاعدة الصرف بالذهب، وإنما يباع إلى بلد يسير على قاعدة الذهب مقابل حصوله على حوالة ذهبية ثم يدفع هذه الحوالة إلى البنك المركزي الوطني مقابل الحصول على العملة الوطنية، ومن ثم يتم إضافة قيمة الحوالة إلى الاحتياطات الدولية للبلد والموجودة في البنك المركزي الأجنبي.

وعليه فإن البلد الذي يسير على قاعدة الذهب لا يبيع ولا يشتري الذهب من الأشخاص، وإنما يبيع ويشترى الحوالات القابلة للتحويل إلى ذهب.

أن بيع وشراء الحوالات الذهبية يؤثر على عرض النقد، فإذا زادت الاحتياطات الدولية للبلد على خلفية شراء البنك المركزي الحوالات الذهبية، ينعكس في زيادة كمية النقود المتداولة والعكس في هبوط امتلاك البلد من الاحتياطات الدولية، نتيجة لارتفاع بيع الحوالات الذهبية، إذ يترتب عليه هبوط في كمية النقود المتداولة.

أما مزايا قاعدة الصرف بالذهب فإنها تحقق للبلد الاقتصاد في كلفة سك العملة ونقل الذهب وحفظه وتجنب الخسارة الناجمة عن تآكل المسكوكات الذهبية عند استعمالها في التداول النقدي وحصول البلد على فوائد على احتياطاته التي يحتفظ بها لدى البنوك المركزية الأجنبية وأرباح نقود للبنك المركزي تأتي من الفرق بين سعر بيع وشراء الحوالات الذهبية بالإضافة إلى الاقتصاد في استعمال الذهب إلا لغرض تسوية المدفوعات الدولية.

أما الانتقادات الموجهة إلى قاعدة الصرف بالذهب فهي تجعل البلد الذي يرغب بتحويل موجوداته إلى ذهب محكوم بحجم الاحتياطات الذهبية في البلد الذي يسير على قاعدة الذهب، ولذلك إذا ترك البلد هذه القاعدة بسبب عجز احتياطياته الذهبية، فإن البلد الذي يأخذ بقاعدة الصرف بالذهب لا يستطيع تحويل موجوداته (العملات الأجنبية والسندات) إلى ذهب، كما أن هذه القاعدة تؤدي إلى استنزاف الاحتياطي الذهبي في البلد الذي يسير على قاعدة السبكة أو المسكوكات إذا كان طلب تحويل الموجودات في البلدان التي تسير على قاعدة الصرف يحدث بكميات ضخمة.

المبحث الثالث : قاعدة النقود الورقية القانونية (Fiat Money Standard)

وهي القاعدة الشائعة اليوم في جميع دول العالم

وقد سبق الحديث عن النقود الورقية في فصل سابق وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه القاعدة تتميز عن غيرها من القواعد النقدية التي عرفتها المجتمعات المعاصرة بأنها أنهت العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بين الذهب والعملة الورقية، فلا علاقة هنا بين الإصدار النقدي الورقي والاحتياطات الذهبية للدولة بشكل مباشر، وإنما يمكن أن تدرج العملة الذهبية المتوفرة للدولة ضمن موجودات جهازها المصرفي كأى موجود آخر مضمن الغطاء النقدي للعملة.

فعرض النقد لا يعتمد على الغطاء الذهبي فقط، إنما على أشكال مختلفة من الموجودات المالية والمطلوبات غير النقدية الأخرى، ويمكن القول بأن عرض النقد أصبح مرتبطاً بحاجة الاقتصاد الفعلية للنقود، وليس بما يتوفر في الاقتصاد من ذهب أو عملة ذهبية ومع فك الارتباط بين الذهب والنقود الورقية فإنه لا يستبعد فك الارتباط بين النقود المصدرة والغطاء النقدي، فقوانين البنوك المركزية تفرض الاحتفاظ بالذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة والسندات الحكومية الأجنبية كغطاء للعملة، لتجنب الإفراط في الإصدار النقدي ووضع قيود على الإصدار النقدي بما يتناسب مع النشاط الاقتصادي.

وتتطلب هذه القاعدة إدارة نقدية حكومية واهتمام حثيث من قبل الجهاز المصرفي وذلك بإصدار ما يلبي حاجة الاقتصاد الفعلية من العملة المتداولة وكذلك بما يحافظ على قيمتها واستقرار سعر صرفها العالمي.

وتختلف النقود الورقية الإلزامية عن النقود الذهبية أو الفضية من النواحي التالية:

1 - أنها تستمد قيمتها التبادلية من قوة القانون التي أوجدها وثقة الجمهور بالجهة التي أصدرتها وقيمتها التبادلية هي الأساس في قيمتها الإستعمالية، بينما النقود الذهبية أو الفضية تستمد قيمتها التبادلية من قيمتها الإستعمالية.

2 - إن نفقات أو تكاليف إنتاج النقود الورقية لا تكاد تذكر عند مقارنتها مع تكاليف إنتاج النقود المعدنية، وهذا طبعا يشمل تكاليف الإصدار الأولي للنقود الورقية، وكذلك صيانتها وإعادة طبعتها لعدة مرات لاستبدال التالف منها نتيجة التداول.

4- لا توجد للنقود الورقية قيمة ذاتية بوصفها سلعة من عناصرها الورقي الزهيد على خلاف النقود الذهبية أو الفضية التي لها قيمة ذاتية مستمدة من المعدن النفيس الذي صنعت منه.

ومن الناحية التاريخية ارتبط إصدار النقود الورقية بعاملين مهمين:

- 1 - عدم كفاية كمية الذهب بهدف التوسع في كمية النقود لمواجهة حاجات الاقتصاد الوطني، فالحاجة إلى كمية مناسبة من عرض النقد يتناسب مع الزيادة في معدل النمو الاقتصادي والإنتاج والاستخدام والأسعار، هي الأساس التي دفعت البلدان للأخذ بقاعدة النقود الورقية التي حلت محل الذهب.
- 2- إن الحروب التي مرت بها الدول أجبرت الدول لترك قاعدة الذهب التي تقوم على إصدار النقود حسب كمية الذهب المتاح في البلاد، والأخذ بقاعدة النقود الورقية لتوفير كمية كافية من النقود الورقية لتمويل الإنفاق العسكري والمدني المتزايد. وهكذا لجأت كل الدول التي خاضت الحروب إلى هذه القاعدة.

الفصل الثالث : عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه

هنالك مناقشات واسعة دارت حول تحديد مفهوم معين لعرض النقد من ناحية المكونات التي تدخل في تكوينه وكيفية حسابه، ومصدر الخلاف يأتي من اختلاف تطور الأنظمة النقدية والمصرفية ومدى توفر موجودات مالية تدر عائدا ويمكن بنفس الوقت السحب عليها بال شيكات ومدى تقدم العادات المصرفية للجمهور، وبالتأكيد فإن عرض النقد يؤثر على الأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي بصورة إيجابية أو سلبية خاصة إذا كان حجم عرض النقد لا ينسجم مع مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي، فزيادة عرض النقد بصورة مفرطة يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية ونقصانه بأكثر مما يجب يؤدي إلى الانكماش في النشاط الاقتصادي وقلة في المدفوعات النقدية، كما تخلف العوامل المؤثرة على عرض النقد حسب المركز النقدي الخارجي لميزان

المدفوعات ودرجة الانفتاح الاقتصادي ومدى عمق الأسواق النقدية والمالية طبيعة الاقتصاديات الوطنية من حيث كونها اقتصاديات متقدمة أو نامية أو كانت مصدرة للبترول أو مستوردة له.

المبحث الأول: مفاهيم عرض النقد:

تعبر كمية النقود عن متغير خزين (Stock Variable) قابل للقياس في لحظة زمنية معينة شأن في ذلك شأن الثروة (Wealth) والمدخرات (Saving) والمخزون من المواد الأولية، في حين يعبر الإنفاق القومي عن متغير تدفقي (variable flow) لأن النقود تنتقل عبر الزمن من يد لأخرى لتسوية المعاملات اليومية، وانتقال النقود بهذا المعنى يرتبط بفترة زمنية معينة، وللحصول على كمية النقود المستخدمة في تسوية المعاملات خلال فترة من الزمن يتطلب أن نضرب كمية النقود كخزين (M) في سرعة تداولها - أي (M.V) وبذلك تصبح كمية النقود المنفقة خلال السنة على السلع والخدمات أكبر من كمية النقود المتاحة والموضوعة تحت تصرف الجمهور والبنوك التجارية خلال السنة، كما يقول (Fischer): أن إجمالي النقود المستخدمة كأداة للمبادلة والموجودة في التداول تشمل كمية النقود كخزين وعدد المرات التي تتداول فيها الوحدة النقدية الواحدة كعملة في تسوية المبادلات .

ويعتقد الاقتصاديون أن السبب الرئيسي للتذبذب في المستوى العام للأسعار هو التغير في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني التي تتضمن كمية النقود وسرعة تداولها كما يرى (Dewett and Chand)، فزيادة كمية النقود في التداول تزيد من الأسعار وتؤدي إلى هبوط قيمة العملة الوطنية، ولكن هذا التفسير بين كمية النقود والأسعار وقيمة النقود لا يعني كل الحقيقة لأن هناك عوامل أخرى غير كمية النقود تؤثر على الأسعار مثل حجم التجارة وحركة السلع والائتمان المقدم من البنوك التجارية. فالأزمات المالية التي لحقت بالعديد من البلدان النامية تعود إلى الضعف المصرفي الذي أصاب كثير من الاقتصادات الناشئة نتيجة للتوسع المفرط في منح القروض والفشل في استرجاعها.

كما وجد خلال الفترة 1992 - 2000 أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار في منطقة اليورو ليست عالية جداً، وذلك لعدم تضمين الدراسة أهمية للتغيرات في معدل النمو الحقيقي للدخل التي تبين في النهاية طبيعة العلاقة بين معدل النمو النقدي والتضخم ، ومن أجل التعرف على العوامل المؤثرة على عرض النقد (M) لا بد أن نستعرض في البداية مكونات عرض النقد أو مفاهيمه المختلفة:

1- عرض النقد بالمعنى الضيق (Narrow of Money):

حدد الأسلوب التقليدي الذي ساد قبل الثمانينات من القرن الماضي عرض النقد على أساس الوظيفة الفريدة للنقود كونها أداة للمبادلة مقابل السلع والخدمات، وينظر لعرض النقد بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في البلد خلال فترة زمنية معينة، ويرى (Mayer) أن عرض النقد بالمعنى الضيق يضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور والودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بالشيكات وشيكات المسافرين التي تعتبر نقوداً، بينما الودائع الزمنية وودائع التوفير ليست كذلك. وبهذا المعنى فإن عرض النقد بالمعنى الضيق يشمل العملة الصادرة من البنك المركزي على شكل أوراق نقدية ومساعدة وهي النقود القانونية التي تتمتع بسمعة القبول العام كوسيلة للمدفوعات، مضافاً إليها ودائع الطلب (Demand Deposits) الصادرة من البنوك التجارية والتي يمكن السحب عليها بالشيكات وحسب المعادلة التالية:

$M1 = C + D$ حيث أن $M1$ عرض النقد بالمعنى الضيق و C : العملة في التداول و DD : الودائع الجارية. والشيك نفسه ليس الوديعة الجارية وإنما وسيلة لتحويل الوديعة الجارية من شخص لآخر (Depositors)، والودائع الجارية في هذه الحالة تتسم بسيولة كبيرة كالنقود القانونية (Legal Money) أو هي عملة بحد ذاتها، ويرى (Gupta) أن ما يحتفظ به البنك المركزي والبنوك التجارية والخزينة العامة من عملة داخل خزائنها وما تودعه البنوك التجارية من ودائع لدى البنك المركزي لا يدخل ضمن مفهوم عرض النقد، لأنه يعتبر جزءاً من الاحتياطات النقدية التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمواجهة السحوبات والطلب على القروض .

ويعتقد (S. sethi) أن عرض النقد بالمعنى الضيق هو المناسب لتحديد عرض النقد، لأنه يشمل العملة في التداول والودائع تحت الطلب التي تستخدم في الإنفاق الفوري، أما الودائع لأجل والتوفير المملوكة من قبل الجمهور فهي ليست جزءاً من عرض النقد بسبب أنها ليست مقبولة للدفع إلا بعد تحويلها إلى عملة أو ودائع جارية ، وأشار (M. Fled stein and stock) بأن الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وجد أن هناك إمكانية

أفضل للرقابة على عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) من عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) ، وذلك لأن متطلبات الاحتياطي القانوني تفرض على جميع مكونات عرض النقد بالمعنى الضيق، في حين أن العناصر الداخلة في (M2) باستثناء (M1) لا يخضع بعضها لمتطلب الاحتياطي النقدي القانون .

وفي السبعينيات من القرن الماضي حدثت تطورات في الحسابات المصرفية التي تدر فائدة ويمكن السحب عليها بال شيكات، ويذكر (Shapiro) أن ظهور هذه الحسابات أدى إلى إعادة بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في الثمانينات تحديد مفهوم عرض النقد بالمعنى الضيق إلى جزئين: الأول MIA، ويتضمن العملة خارج البنوك الاحتياطية الفدرالية والخزينة العامة والبنوك التجارية زائداً الودائع الجارية لدى البنوك التجارية والشيكات السياحية، والثاني MIB ويضم MIA مضافاً إليه حسابات أوامر السحب القابلة للتحويل (Now) وأوامر السحب الكبرى القابلة للتحويل (S Now) وحسابات الادخار القابلة لتفانياً للتحويل إلى حسابات شيكات (ATS) وودائع تحت الطلب لدى مؤسسات الادخار (DDT) وحسابات أسهم اتحاد الائتمان (CUSA) .

وتعتمد كمية النقود بالمعنى الضيق على دور البنك المركزي في الإصدار النقدي وعلى الاختيار الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية¹ بين النقد والودائع الجارية وعلى النسبة بين الاحتياطيات المصرفية والودائع لدى البنوك، ف لجوء البنك المركزي إلى زيادة الإصدار النقدي ورغبة الجمهور في الاحتفاظ بالودائع وانخفاض نسبة الاحتياطيات إلى الودائع ولجوء البنوك إلى استثمار هذه الاحتياطيات في منح القروض وخلق ودائع جديدة يقود إلى زيادة في عرض النقد بالمعنى الضيق، ومعنى ذلك أن عرض النقد يؤثر عليه البنك المركزي والجمهور والبنوك التجارية.

أما الأهمية النسبية لعناصر عرض النقد بالمعنى الضيق فهي تختلف باختلاف تطور العادات المصرفية من حيث تعامل الجمهور مع البنوك واستخدام الشيكات في إنجاز المعاملات، ويرى فيشر (IrvingFisher) أن نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد تزداد، ويزداد استخدام الشيكات بتطور شركات الأعمال والمؤسسات المالية وتحضر السكان وزيادة الثروة، ولذلك فإن الأفراد يختارون الاحتفاظ بجزء من ثروتهم النقدية على شكل نقود، والباقي على شكل ودائع لدى المصارف وهذه النسبة عرضة للتغير بشكل بطيء عبر الزمن ويشير (Giorgio Radaelli, 1995) أن الطلب على النقد يعتمد على الدخل الحقيقي وعلى كلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود المتمثلة بسعر الفائدة وبنفس الاتجاه ناقش كينغن (Cagan) كلفة الاحتفاظ بالعملة المتداولة، فنسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية تعكس الميزة النسبية للاحتفاظ بالعملة والودائع، وهذه الميزة تعتمد على عدد من المتغيرات كالدخل الحقيقي المتوقع وحجم التجارة وتطور الاتصالات ودرجة التحضر ومعدل الضريبة وانتشار الخدمات المصرفية ودرجة كفاءتها، وعموماً فإن نسبة العملة إلى الودائع الجارية تنخفض مع انتشار الخدمات المصرفية وزيادة الدخل الخاصة وارتفاع درجة التحضر والتوسع في حجم التجارة.

وقد أشار فريدمان (Friedman) أن الأفراد يرغبون الاحتفاظ بنسبة من دخلهم النقدي على شكل أرصدة نقدية ويتأثر هذا الطلب بحجم الدخل الحقيقي وكلفة الاحتفاظ بالنقود، حيث يزيد الطلب على النقود كلما زاد الدخل الحقيقي وانخفض سعر الفائدة على الموجودات الأخرى من غير النقود .

وقد تساءل بيجو (Piguo) عن الدوافع التي تجعل الأفراد والشركات يختارون الاحتفاظ بنسبة من دخولهم على شكل عملة كقوة شرائية، فقد أشار أن الأفراد بحاجة مستمرة لإجراء المدفوعات النقدية لتسوية التزاماتهم اليومية، وبنفس الوقت فإن للأفراد حجماً من الالتزامات لدى الآخرين والتي تستحق الدفع لحسابهم ولانعدام التوافق بين المدفوعات والإستلامات النقدية، فإن الأفراد يرغبون الاحتفاظ بما يكفي من دخولهم على شكل نقود لتمشية المعاملات اليومية الاعتيادية بسهولة وببسر ولمواجهة طلب مفاجئ غير متوقع أو عند حصول ارتفاع حاد في الأسعار، وهذا الاحتفاظ بالنقود هو لغرض الملائمة ولأغراض الضمان.

وتجدر الإشارة أن عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) يختلف عن الأساس النقدي أو نقود القاعدة النقدية (M0) حيث تشمل نقود القاعدة النقدية على العملة في التداول مضافاً إليه احتياطيات البنوك التجارية (R) لدى البنك المركزي وحسب المعادلة التالية:

$$M_0 = C + R$$

حيث أن M_0 = نقود القاعدة النقدية

C = العملة في التداول

R = احتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزي والتي تشمل على الاحتياطي الإلزامي الذي يفرضه

البنك المركزي بنسبة من الودائع والاحتياطيات الاختيارية. ويمكن للبنك المركزي من خلال نقود القاعدة

النقدية التأثير على احتياطات البنوك التجارية وقدرتها في منح الائتمان، حيث يستطيع زيادة إصدار C أو تخفيضها، كما يستطيع التحكم بنسبة الاحتياطي الإلزامي بزيادته أو تخفيضه السياسة الانكماشية أو التوسعية التي يرغب إتباعها.

2 - عرض النقد بالمعنى الواسع (Money Broad):

بدأ عرض النقد بالمعنى الواسع يحظى بالاهتمام منذ السبعينات وأصبح بنك الاحتياطي الفدرالي يعطي اهتماما لسلوكه عبر الزمن، ويشمل على M1 مضافا إليه الودائع لأجل والتوفير والزمنية لدى البنوك التجارية، وحسب المعادلة التالية:

$$M2 = C + DD + Td + Sd$$

حيث أن $M2 =$ عرض النقد بالمعنى الواسع

$C =$ العملة في التداول

$DD =$ الودائع الجارية

$Td =$ الودائع لأجل

$Sd =$ وودائع التوفير

فهذه الودائع قريبة للنقد وذلك بسبب إمكانية تحويلها إلى نقود سائلة بسرعة وبأقل خسارة وكما يقول (ساملسون) فإن (M2) يعتبر مؤشرهم لتحديد اتجاه النمو في عرض النقد ومستوى النشاط الاقتصادي، وان عرض النقد بالمعنى الضيق لا يعبر عن الكميات النقدية الفعلية المتوفرة في الاقتصاد الوطني وليس هو الوحيد المحدد للإنفاق وإنما التغيرات في الإنفاق الكلي والطلب الكلي ومستوى الدخل قد تكون استجابة للتغيرات التي تحدث في الموجودات شبه النقدية، مما يستدعي أخذ أشباه النقود بنظر الاعتبار لتحديد مفهوم عرض النقد.

ويرى بعض الاقتصاديين أن عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) هو أكثر دقة من ناحية علاقته بالدخل القومي وبنفس الوقت يمكن استخدامه كوسيلة للرقابة على السيولة من قبل السلطة النقدية، وعليه فإن أي باحث يرغب في الحصول على توقعات حول الإنفاق الكلي عليه أن يرى ما يحدث لعرض النقد بالمعنى الواسع وبالمعنى الأوسع والسيولة المحلية كما يرى شابيرو (Shapiro) أما العناصر الداخلة في (M2) في الولايات المتحدة فيشمل على M1 مضافا إليه الودائع الزمنية قصيرة الأجل التي لا تزيد عن 100 ألف دولار وحسابات الادخار لدى مؤسسات الإيداع وأسهم صناديق النقد المشتركة واتفاقيات إعادة الشراء العاجلة لدى البنوك وحساب ودائع السوق النقدية وأسهم صناديق النقد المشتركة وودائع الدولار الأوروبي العاجلة المملوكة من قبل المقيم الأمريكي.

والمفهوم الواسع لعرض النقد يعطي صورة أفضل لتحديد حجم عرض النقد في الاقتصاد الوطني للأسباب التالية:

1- أن الهياكل المالية في البلدان المتقدمة قد أوجدت عددا من الأصول المالية يمكن تحويلها إلى نقود قانونية وودائع جارية بيسر وفي فترة قصيرة وبخسارة متدنية فهي تعتبر قريبة للنقد من حيث أثرها على النشاط الاقتصادي والأسعار وبنفس الوقت تقوم بوظيفة مخزن للقيم.

وتنتشر البيانات الرسمية للبنوك المركزية العربية عرض النقد بالمعنى الضيق وكذلك بالمعنى الواسع، ففي التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني لعام 2007 إشارة إلى أن عرض النقد بالمعنى الضيق وصل إلى 4061.3 مليون دينار وبالمعنى الواسع وصل إلى 12364 مليون دينار لعام 2005 ، ومصدر الاختلاف بينهما يعود إلى مكونات كل من الودائع الزمنية والادخارية والودائع الأخرى الذي يحتويه (M2)، وبناء على ذلك فإن الجمهور ومؤسسات الإيداع والادخار بالإضافة إلى البنك المركزي والبنوك التجارية تمثل الأطراف المؤثرة على عرض النقد حسب هذا المفهوم.

2- إن الودائع الزمنية والادخار والحسابات الأخرى عليها عائد على شكل فائدة بخلاف العملة في التداول والودائع الجارية، وبذلك فإن وجود هذه الودائع يساعد الأفراد على استثمار أموالهم في أصول تدر عائدا وبنفس الوقت يمكن استبدالها بالنقد، وبذلك لا يضطر الأفراد إلى تخزين أموالهم على شكل أرصدة نقدية وودائع جارية يمكن السحب عليها بال شيكات ، وعليه فإن عرض النقد بالمعنى الضيق ليس هو المحدد للإنفاق النقدي والطلب الكلي فقط وإنما الودائع الآجلة والتوفير والأصول المالية الأخرى التي تحمل بعض سمات النقود.

ويزداد عرض النقد بالمعنى الواسع M2 كلما زاد إصدار العملة وخلق الودائع من قبل جهاز المصرفي، وكلما فضل الأفراد الاحتفاظ بثروتهم على شكل ودائع آجلة وتوفير لمواجهة المتطلبات المستقبلية. أما أوجه الاختلاف بين وسائل الدفع وأشباه النقود فتتمثل بما يلي:

أ- أن أشباه النقود لا يمكن إنفاقها فوراً إلا بعد تحويلها إلى نقود أو ودائع جارية قابلة للسحب عليها بال شيكات ولذلك فسيولتها ليست مباشرة.

ب- أن أشباه النقود لا يمكن السحب عليها بال شيكات، لأنها محدد بفترة زمنية كالودائع الآجلة، أو لا تسحب إلا بعد أخطار كودائع التوفير وإن كانت البنوك التجارية تتساهل في هذا الأمر وتسمح لعملائها بالسحب حين الطلب .

3 - عرض النقد بالمعنى الأوسع (L): يعود الاهتمام بعرض النقد بالمعنى الأوسع إلى المساهمات العملية التي نشرها عدد من الاقتصاديين في إنكلترا وأمريكا، ويعتبر تقرير راد كليف (Rad Cliffe) المنشور في عام 1959 من أوائل الأبحاث التي اهتمت بهذا التعريف أعقبه مناقشات كيرلي وشو (and Gurley Show) الصادر في عام 1960، وقد أكدوا على أشباه النقود أو بدائل النقود (Money substitutes) مثل السندات والأوراق الحكومية كمصادر بديلة للسيولة، حيث أشار كيرلي وشو أن المؤسسات المالية الوسيطة قد وفرت بدائل جديدة عن النقود تتمتع بسيولة عالية ويمكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير وبأقل خسارة، وهكذا لم تعد البنوك التجارية قادرة على خلق السيولة لوحدها بل أصبح إلى جانبها العديد من المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية التي تعرض للجمهور أنواع من الأصول الجديدة التي تصلح كملجأ مؤقت للقيم، ولا عجب أن تحظى هذه المؤسسات والموجودات المالية باهتمام عدد من الاقتصاديين المهتمين بالشؤون المالية والنقدية في البلدان المتقدمة اقتصادياً، لأن هذه الموجودات تعتبر من أشكال التوظيف المالي وتتمتع بسيولة عالية تؤثر على الطلب على النقود، فارتفاع العائد عليها وانخفاض الفترة الزمنية لتحويلها إلى وسائل دفع يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأرصة النقدية ويزيد من حجم الودائع، وبالتالي فإن الاستقرار النقدي يتطلب من البنك المركزي الاهتمام ليس بالودائع المخلوقة من البنوك التجارية وإنما كذلك مراقبة التغيرات في الودائع التي تصدرها المؤسسات المالية غير المصرفية.

وعلى الرغم مما ذهب إليه بعض الكتاب حول علاقة الإحلال الوثيقة بين العملة والودائع الجارية من جانب والودائع الزمنية وحسابات التوفير والادخار من جانب آخر، إلا أن هناك بعض الدراسات التطبيقية التي أجريت في الدول المتقدمة لم تؤكد تلك العلاقة، وأشارت أن البديل بين العملة والودائع الجارية وبين الودائع (الزمنية والتوفير) هي ضعيفة ولم تكن العلاقة كذلك بين العملة في التداول والودائع الجارية وبين ودائع الادخار والتوفير لدى مؤسسات الإيداع الأخرى غير المصرفية أفضل حالاً، وبالتالي ليس هناك ما يبرر إدخال الودائع لأجل والتوفير ضمن عرض النقد كونها غير مقبولة كأداة للدفع إلا بعد تحويلها إلى عملة أو وديعة جارية، مما يدعم ذلك تعريف عرض النقد على أساس المفهوم الضيق كونه أفضل المؤشرات لقياس عرض النقد في الاقتصاد الوطني .

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على عرض النقد:

لقد سبق القول أن هناك جدل يدور حول العناصر الداخلة في تحديد مكونات عرض النقد، ويدور الجدل حول إدراج ودائع التوفير ولأجل وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية ضمن عرض النقد، وهذا الاختلاف دفع البعض إلى تحديد مفهوم عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)، ويأخذ صندوق النقد الدولي بهذا التعريف وذلك في استعراضه للمؤشرات النقدية المالية لأعضائه والمنشورة في الإحصاءات المالية والنقدية الصادرة من قبله ولذلك سنركز في تحليلنا لعرض النقد والعوامل الداخلية المؤثرة فيه على عرض النقد بالمعنى الضيق. ويمكن التعرف على العوامل المؤثرة على عرض النقد بالمعنى الضيق من خلال تحليل الميزانية العامة للجهاز المصرفي (Monetary survey) الذي يشمل ميزانية البنك المركزي وميزانية البنوك التجارية حسب ما ورد في عرض صندوق النقد الدولي لتلك الميزانيات الواردة في نشراته، وتشمل الميزانية العامة للجهاز المصرفي تحليل كل من الموجودات والمطلوبات وعلى النحو التالي:

أولاً: موجودات الجهاز المصرفي، تتضمن موجودات الجهاز المصرفي ما يلي:

1- صافي الموجودات الأجنبية (Foreign Assets): وتتألف من العملات الأجنبية القابلة للتحويل كالدولار واليورو والذهب النقدي لدى البنك المركزي والودائع لدى البنوك الأجنبية وحقوق السحب الخاصة ومركز البلد لدى صندوق النقد الدولي والاستثمارات الأجنبية الأخرى التي تقوم بها البنوك المركزية مطروحا

من كل ذلك المطلوبات الأجنبية لدى البنك المركزي والتي تمثل حقوق الأجانب على الاقتصاد الوطني لغير المقيمين بما في ذلك القروض من البنوك الأجنبية ومن صندوق النقد الدولي، وبالمقابل فإن البنوك التجارية تمتلك أيضا عملات أجنبية واستثمارات في أصول أجنبية مطروحا منها كذلك حقوق الأجانب غير المقيمين من أفراد وشركات وبنوك للتوصل إلى صافي موجودات البنوك التجارية، وبجمع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك التجارية نتوصل إلى صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي والذي يؤثر بصورة إيجابية على عرض النقد كما سيرد لاحقا.

2- الائتمان المحلي (Credit Domestic)، ويشمل على الائتمان المقدم إلى الجهات التالية:

أ- الائتمان المقدم للحكومة: تقترض الحكومة من البنك المركزي والبنوك التجارية لتغطية العجز بالموازنة العامة، وستأخذ هذه القروض شكل سلف مباشره

قصيرة الأجل للحكومة أو قيام الحكومة بإصدار سندات وبيعها للبنك المركزي وللبنوك التجارية محسوما من كل ذلك الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية

للحصول على صافي الائتمان المقدم للحكومة من قبل البنك المركزي، وفي كلا الصورتين هناك كمية إضافية من النقود التي تخلق من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية لصالح الخزينة العامة، وهذه العملية تنطوي على تنقيد الدين (Montization of Debt) أي تحويل الدين إلى نقد من خلال حصول البنك المركزي والبنوك التجارية على موجودات مالية هي السندات وتسجيل عوضا عنها ودائع جارية لصالح الحكومة حيث ستقوم بتسديد نفقاتها بالسحب من هذا الحساب.

ب - الائتمان المقدم للقطاع الخاص: وتشمل التسهيلات الائتمانية المقدمة للوحدات الاقتصادية المختلفة على شكل حساب جاري مدين وخصم أوراق تجارية

وقروض وسلف مباشرة، وبالتأكيد تأخذ هذه القروض شكل زيادة في الودائع الجارية للمقترض تؤثر بصورة إيجابية على عرض النقد (MI) .

ثانيا: مطلوبات الجهاز المصرفي، تنقسم مطلوبات الجهاز المصرفي إلى جزئين:

1- **المطلوبات النقدية:** وتضم وسائل الدفع الفورية - أي عرض النقد الضيق (MI) الذي يتألف من العملة في التداول (C) والودائع الجارية (DD).

2- **المطلوبات غير النقدية:** وتتألف من الودائع الزمنية وودائع التوفير وودائع المقيمين بالعملة الأجنبية لدى البنوك الأجنبية ويشار إليها في بعض النشرات بأشياء النقود بالإضافة إلى صافي البنود الأخرى التي تشمل على رأس المال والاحتياطي والموجودات الثابتة والصكوك قيد التحصيل والكمبيالات قيد التحصيل للبنك المركزي والبنوك التجارية، واستنادا إلى هذا التحليل يمكن عرض الميزانية العامة للجهاز المصرفي على النحو التالي:

الموجودات = المطلوبات النقدية (MI) + المطلوبات غير النقدية بما فيها رأس المال والاحتياطي.

ويمكن إعادة كتابة هذه المعادلة على النحو التالي لتحديد العوامل المؤثرة على عرض النقد بالمعنى الضيق (MI):

المطلوبات النقدية (MI) = الموجودات - المطلوبات غير النقدية بما فيها رأس المال والاحتياطي.

وبموجب هذه المعادلة يتحدد عرض النقد بمقدار الفرق بين موجودات الجهاز المصرفي ومطلوباته غير النقدية وفقرة الموازنة، وعليه فإن قدرة الجهاز المصرفي على زيادة عرض النقد تزداد كلما زاد حصة الجهاز المصرفي من الموجودات الأجنبية وزادت قروض واستثمارات الجهاز المصرفي للحكومة وللقطاع الخاص وكلما قلت أشياء النقود والودائع الحكومية وفقرة الموازنة، وذلك لتحول جزء منها إلى نقود قانونية وودائع جارية، وهذه العلاقة السلبية بين عرض النقد (M1) وبين الودائع لأجل والتوفير والودائع الحكومية وفقرة الموازنة إنما تشير إلى تسرب العملة (C) والودائع الجارية (DD) إلى هذه البنوك التي تؤلف المطلوبات غير النقدية، وهذا التسرب يؤدي إلى انكماش عرض النقد نتيجة لاحتجاز وسائل الدفع داخل البنوك في حالة عدم رغبتها التوسع في منح القروض وخلق ودائع جديدة لحساب الوحدات الاقتصادية المختلفة و/أو إذا قل الطلب على القروض من قبل هذه الوحدات.

الفصل الرابع : سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيه

تعتبر سرعة تداول النقود عن سرعة إنفاق العملة في الاقتصاد الوطني، وهو يمثل مدى رغبة الأفراد في إنفاق النقود أو الاحتفاظ بها، والتغيرات في سرعة تداول النقود (V) ذات أهمية كبيرة نظرا للدور الذي تلعبه في التأثير على مستوى الأسعار والطلب الكلي مثلها في ذلك مثل التغيرات في كمية النقود المصدرة من قبل البنك المركزي، فزيادتها أو انخفاضها يحمل نفس الأثر الذي تولده الزيادة أو الانخفاض في كمية النقود المصدرة على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الغموض الذي تثيره للسياسة النقدية عندما تكون غير مستقرة عبر الزمن وتعدد العوامل المؤثرة فيها وعدم خضوعها لسيطرة البنك المركزي، مما يعقد عمل السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.

المبحث الأول: مفهوم سرعة تداول النقود:

تشير سرعة تداول النقود (Velocity of Money) إلى عدد المرات التي تنفق بها الوحدة النقدية الواحدة لتسوية المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية قدرها سنة. وهي تعبر عن العلاقة بين الدخل القومي (GNP) ومتوسط الخزين النقدي (M) خلال فترة زمنية معينة. وتأتي أهمية سرعة تداول النقود (V) لأن كمية النقود (M) سيكون لها أثر متباين وكبير على معدل الأسعار والدخول، ولكن عرض النقد في تأثيره على الإنفاق والناتج يعتمد على ماذا يحدث للطلب على السيولة (K) أو سرعة تداول النقود (V).

ويشير جانكن (Jhnigan) أن عرض النقدي يتكون من كمية النقود الفعلية كخزين (stock) وسرعة تداولها (V) مضافا إليه الودائع الجارية وسرعة تداولها، وهناك صيغتان لسرعة تداول النقود (V) هما:

1- سرعة تداول المعاملات (Transaction Velocity): تشير سرعة تداول النقود لأغراض المعاملات إلى عدد المرات التي تتداول فيها الوحدة النقدية مقابل السلع النهائية والوسيلة والإنتاجية والموجودات المالية ، وتقاس على أساس حاصل قسمة الإنتاج (P.T) على عرض النقد (M) وذلك حسب

$$V = \frac{PT}{M}$$

ويذكر سيتا (sethi) أنه بينما كير (M) إلى الحجم الإجمالي لكمية النقود المتداولة، فإن (V) تشير إلى تداول النقود خلال فترة زمنية معينة ، وسرعة تداول المعاملات هي أكبر من سرعة تداول ادخل، لأنها تتضمن المدفوعات على السلع الوسيطة والإنتاجية والنهائية والموجودات المالية، في حين سرعة تداول الدخل تتضمن فقط المدفوعات مقابل السلع النهائية. ولكن قياس (V) حسب هذا المفهوم تكتنفه بعض الصعوبات لأنه يتطلب معرفة عدد المرات التي تشتري به الوحدة النقدية السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية والموجودات المالية.

2- سرعة تداول الدخل (Velocity Income): تشير هذه الصيغة إلى أن (V) هي عدد المرات التي تتداول بها الوحدة النقدية الواحدة بوصفها دخلا لغرض تمويل الناتج النهائي خلال فترة زمنية معينة. ونقاس (V) حسب هذا المفهوم بحاصل قسمة الدخل القومي (GNP) على كمية النقود (M)، وهو المقياس الدارج لاستخراج قيمة (V). وسرعة تداول النقود بهذا المعنى تعبر عن حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات ، فحجم الإنفاق يتغير إما بتغير (M) أو (V) أو كليهما، فإذا كانت (V) ثابتة، فإن (M) سوف يحدد حجم الإنفاق الكلي ومستوى الناتج المحلي، أنا إذا كان (V) غير ثابتة ولا يمكن توقعها فتصبح عندئذ رقابة البنك المركزي في عرض النقد غير كافية في التأثير على حجم الطلب الكلي. ويذكر هانسن (Hanson) أن التغير في (V) يتأثر بالتأثير في عرض النقد (M)، ففي ظل الإنكماش ينخفض الإئتمان وعرض النقد فتتخفض (V)، أما في ظل الرواج الاقتصادي فإن الزيادة في (M) تزيد الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة في (M) ويؤدي ذلك إلى ارتفاع سرعة تداول النقود.

وتشير الدراسات أن النمو في (V) هو انعكاس للنمو المرغوب في الأرصدة النقدية كخزين والتغيرات في معدل الإنفاق، وسرعة تداول النقود (V) تعتبر مهمة لأثرها على السياسة النقدية، فلو كانت (V) مستقرة لتمكن البنك المركزي من التأثير على حجم النفقات والناتج النهائي بمجرد تحقيق التوافق بين عرض النقد كخزين وسرعة تداول النقود (V)، لكن الوقائع تشير إلى عكس الاتجاه، مما يضع السياسة النقدية في ورطة .

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على سرعة تداول النقود (V):

من المشاكل الرئيسية التي تواجه السلطة النقدية هي التعرف على العوامل المحددة ل (V) أو الاتفاق، ومما يعقد هذه القضية هو عدم وجود اتفاق على تلك المحددات ولا على سلوك (V) وخاصة عندما لا يوجد اتساق بين السياسة النقدية والمالية في مسألة كيفية تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي. وهناك العديد من العوامل المؤثرة على (V) نذكر منها ما يلي:

1- نظام المدفوعات في المجتمع: هناك أشكال متعددة لنظام المدفوعات تؤثر على (V) ومنها تكرار استلام الدخل من قبل الأفراد، فكلما قلت الفترة الزمنية بين استلام الدخل وإنفاقه أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية وزيادة (V)، والمحدد الآخر هو مدى انتظام عمليات الدفع والاستلام، فكلما كان الأفراد والمشاريع على يقين بأن إستلاماتهم النقدية ستكون منتظمة، فإنهم يميلون للاحتفاظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية فيؤدي ذلك إلى ارتفاع (V)، كما أن التوافق بين استلام النقود وإنفاقها يؤدي إلى انخفاض متوسط الأرصدة النقدية المحتفظ بها، وبالتالي ارتفاع (V). كما ترتفع (V) مع زيادة التكامل الصناعي الرأسي والعمودي بين المشاريع الذي يسمح للعمليات أن تحدث بينها بدون استخدام النقود، بالإضافة إلى أهمية كثافة السكان وسرعة المواصلات والاتصالات التي تتعلق بسرعة نفاذ النقود لغرض المدفوعات فتزيد (V).

2- التوقعات حول الأسعار: يشير شورت (Short) أن التضخم يؤثر على (V) من خلال تأثيره على كلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى تدهور القيمة الحقيقية للنقود فيتجه الأفراد إلى شراء السلع والعقارات والذهب التي لا تتأثر بشدة بالتضخم فيؤدي إلى ارتفاع (V) . كما أن التوقعات بارتفاع الأسعار يحبرهم امتلاك أرصدة نقدية أقل نسبة إلى نفقاتهم فيتجهون إلى زيادة مشترياتهم قبل ارتفاع الأسعار، فينخفض الطلب على الأرصدة النقدية ، فخلال فترة التضخم المفرط الذي حدث في ألمانيا بعد الحرب الأولى انخفض الطلب على الأرصدة النقدية نسبة إلى النفقات إلى مستويات متدنية، فعندما يرى الأفراد أن النقود تفقد نصف أو أكثر من قيمتها خلا اليوم يحاول هؤلاء تجنب إمتلاك النقود مما يزيد من (V).

إن أثر الأسعار على (V) هو أمر وأرد من الناحية النظرية، ولكن من الناحية العملية يدور جدل حوله، ففي دراسة في مطلع السبعينات عن أثر التضخم على (V) في بلدان أمريكا اللاتينية ثبت وجود أثر للتضخم على (V)، ولكن دراسة رمزي زكي عن (V) في مصر للفترة (1970-1977) تبين فيها أن مصر شهدت ارتفاعا في معدل التضخم ولكن قابله انخفاض في (V)، حيث انخفضت من 3.75 مرة على 1970 إلى

2.45 مرة عام 1977، وتبرير ذلك أن الزيادة في كمية النقود لم يصاحبها زيادة في دوران النقود، ورغبة في اتجاه الأفراد نحو الاكتناز، وأستنتج أن سرعة تداول النقود في مصر لم ساهم في رفع معدلات الأسعار.

3- مستوى أسعار الفائدة: إن كمية الطلب على النقود (K) ترتبط بعلاقة سلبية مع أسعار الفائدة، فقد لاحظ بعض الاقتصاديون تناقص المنفعة الحدية من امتلاك النقود كلما زاد سعر الفائدة، لأن سعر الفائدة يمثل كلفة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية والموجودات التي كر عائداً، فارتفاع سعر الفائدة على الموجودات البديلة عن النقود يقل من الاحتفاظ بالنقود ويرفع بالتالي (V)، وكانت أحد العوامل المفسرة لارتفاع (V) في أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة أثناء الانتعاش الاقتصادي وانخفاضها خلال فترة الركود تفسر كذلك سلوك (V) أثناء الدورات التجارية، فزيادة (V) أثناء الانتعاش الاقتصادي يعني زيادة أكبر في التدفقات النقدية في وقت تتجه السلطات النقدية إلى اتباع سياسة نقدية متشددة للحد من نمو عرض النقد، أما في فترة الركود التي تميل السلطات النقدية إلى اتباع سياسة توسعية لزيادة معدل نمو النقد، فإن (V) تميل نحو الانخفاض وذلك لهبوط معدلات الفائدة» مما يعني أن التدفق النقدي سوف لن يرتفع إلى المستوى الذي ترغبه السلطة النقدية. ووجد كادهارت (Gadhart) أن دالة الطلب على النقود وبالتالي (V) تستجيب للتغير في سعر الفائدة. ولكن يرى البعض بأنه لا يوجد أثر تام لسعر الفائدة على (V)، لأن سعر الفائدة تتأثر بالتوقعات حيال التغيرات في مستوى الأسعار المحلية، ولذلك ليس من الضروري أن تتأثر (V) بسعر الفائدة.

4- التوقعات حول استلام الدخل: تتأثر سرعة تداول النقود بتوقعات الجمهور حول الحجم المتوقع الدخل، فإذا اعتقد الناس أن دخولهم في المستقبل يمكن أن ترتفع فريما يؤدي ذلك إلى تخفيض امتلاك الأرصدة النقدية المحتفظ بها قياساً إلى معدل الإنفاق الجاري، مما يزيد من المعدل الجاري للنفقات قياساً بالأرصدة النقدية المحتفظ بها ويرفع بالتالي (V).

وهناك عدد من الاقتصاديين وجدوا أن سرعة تداول النقود (V) هي دالة سلبية مع الدخل في عدد من الدول ومنها الأردن، وربما يعود ذلك لارتفاع نسبة الادخار إلى الدخل خلال مرحلة التطور الاقتصادي، ولوحظ وجود هذه العلاقة السلبية بين الدخل وسرعة تداول النقود في ثلاث دراسات الأولى تضمنت (70) بلداً والثانية (37) بلداً والثالثة (51) بلداً، ولكن تلك العلاقة السلبية بين سرعة تداول النقود والدخل في البلدان النامية ليست موحدة ولا تحدث في كل الأحيان، ففي ماليزيا وسنغافورة كانت العلاقة موجبة بين سرعة تداول النقود والدخل خلال الفترة 1951-1966.

5- تطور الجهاز المصرفي: إن تطور الجهاز المصرفي وتطور العادات المصرفية يخفض من الطلب على النقود ويزيد من سرعة تداول النقود، فانتشار بطاقات الائتمان والشيكات سيزيد من (V) على أساس أن هذه الأدوات تزيد من الودائع الزمنية والتوفير وقدرة البنوك في منح القروض والاستثمارات المالية، مما يزيد من الإنفاق ومن (V). كما أن تركيب موجودات المصرف يؤثر على (V)، ففي أوقات الركود الاقتصادي تقلل البنوك من منح الائتمان والتعويض عن ذلك بشراء السندات الحكومية، مما يؤدي إلى انخفاض (V)، وهذه العملية سيتمخض عنها ارتفاع في أسعار السندات وانخفاض في معدلات الفائدة، مما يزيد من الطلب على النقود للاحتفاظ بها بصورة عاطلة لا غتنام فرصة مقبلة، وهذا الاحتجاز للنقود سيؤدي إلى هبوط (V) لا بل ويذهب البعض إلى أن (V) هي دالة لمعدل الفائدة والتغيرات في تركيب محفظة البنك.

وترتبط درجة تطور النظام المصرفي بانتشار العادات المصرفية ونمو المؤسسات المالية الوسيطة وفاعلية السياسة النقدية في توجيه الائتمان المصرفي، ويقاس الوعي المصرفي بارتفاع نسبة الودائع الجارية إلى أجمالي عرض النقد وزيادة المدفوعات التي تنجز من خلال الشيكات قياساً بالمدفوعات النقدية.

وكان تطور البنوك وانتشارها في الفترة الأخيرة سبباً في زيادة (V) في عدد من البلدان. ففي ماليزيا وسنغافورة للفترة من 1951-1966 زاد فيها (V) بسبب الزيادة السريعة في عدد الفروع، فهذه الزيادة أدت إلى زيادة حجم التسهيلات في عدد من البنوك وتوسع الأفراد والشركات في قبول الشيكات لنسوية المدفوعات وهذا زاد من امتلاكهم الودائع الجارية والاقتصاد في العملة، مما يزيد من (V)، وقد استنتج شورت (Short) من صندوق النقد الدولي أن هناك علاقة قوية بين عدد الفروع كمتغير مستقل وسرعة (V) في ماليزيا وسنغافورة خلال الفترة 1951-1966، ووصلت تلك العلاقة إلى 91% إذا أخذنا عرض النقد بالمعنى الضيق و 4% إذا أخذنا عرض النقد بالمعنى الواسع، ولكن وجد أن هناك علاقة سلبية بين متغير الدخل وسرعة تداول النقود (V) بالمعنى الضيق أو الواسع، ولا بد من الإشارة أن العلاقة القوية والموجبة بين عدد الفروع وسرعة تداول النقود تقوم على فرضية أن توسع الفروع يزيد من (V) بالمعنى الضيق من خلال

تشجيع المودعين للتحويل من العملة والودائع الجارية إلى الودائع الزمنية التي تزيد من قدرة البنوك في منح القروض والتوسع في الاستثمار.

وفي دراسة قام بها David Lailder نقلا عن Garigill عن العوامل المؤثرة على الطلب على النقود أو سرعة تداولها ($V=1/K$) في الولايات المتحدة للفترة 1891-1957 ، استنتج فيها أن زيادة الأسعار بمعدل 10% يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود أو انخفاض سرعة تداول النقود بمعدل 1% وأن زيادة الدخل الحقيقي بمعدل 14% يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود أو انخفاض سرعة تداول النقود بمعدل 1.4% وأن زيادة سعر الفائدة من 6% إلى 6.6% يخفض من الطلب على النقود ويرفع من سرعة تداول النقود بمعدل 1.6%، وهذه الدراسة تتفق مع دراسات أخرى أشارت كذلك أن مع زيادة الدخل الحقيقي للأفراد فإنهم يرغبون الاحتفاظ بكمية أكبر من النقود قياسا إلى دخلهم.

ثالثا: مدى استقرار سرعة تداول النقود: إن استقرار (V) يعتبر أمرا مهما لأنها تساعد البنك المركزي من تتبع الأثر الذي يمكن أن يحدثه التغير في عرض النقد (M) على الإنفاق والنتاج، وينظر إلى مقلوب الطلب على الأرصة النقدية ($V=1/K$) كمؤشر لسرعة تداول النقود، والأفراد يرغبون الاحتفاظ بجزء من دخلهم على شكل رصيد نقدي، مما يؤثر على سرعة تداول النقود، فعندما يشار بأن استعمال الدينار خلال فترة زمنية معينة قد ازداد أو رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالدينار خلال تلك الفترة قد انخفضت، فإن كل منهما يصف نفس الظاهرة بطريقة مختلفة، فسرعة تداول النقود تترجم سلوك الأفراد إزاء طلبهم على النقود كقوة شرائية، ولذلك ما دام الطلب على النقود (K) هو معكوس سرعة تداول النقود (V) فإن العوامل المحددة للطلب على النقود هي نفسها العوامل المؤثرة على (V)، ولكن باتجاه معاكس ، وقد اختلفت النظريات الاقتصادية في تفسير مدى استقرار (V)، إذ ترى النظرية الكمية قبل الثلاثينات أن (V) ثابتة ومستقرة على المدى الطويل، وأحد الأسس للاعتقاد باستقرار (V) هو افتراض أن الطلب على الأرصة النقدية هو لغرض المعاملات ولا يتأثر بسعر الفائدة، وحسب هذا الاعتقاد فإن ارتفاع كبير في سعر الفائدة لا تكون له أهمية في تخفيض الطلب على الأرصة النقدية وزيادة سرعة تداول النقود.

أما صيغة كمبرج التي جاءت بعد النظرية الكمية فقد تساءلت عن الدوافع التي تجعل الأفراد والمشروعات يميلون للاحتفاظ بجزء من موجوداتهم على شكل نقود، وقد حدد بيجو (Pigou) الذي ينتمي إلى هذه المدرسة الطلب على النقود (k) بأنه ينشأ من حاجة الجمهور والمشاريع للاحتفاظ بالنقود لفترة معينة لعدم وجود توافق بين المدفوعات والإستلامات النقدية لتسهيل تسوية المدفوعات اليومية بيسر وسهولة ولمواجهة الطلب المتوقع أو حصول ارتفاع شديد في الأسعار، مما يستدعي الاحتفاظ بالنقود لأغراض الملاءمة ولغرض الضمان. وأصحاب هذه النظرية ركزوا على النقود التي يتم الاحتفاظ بها كنسبة من الدخل (K_y) وأن سرعة تداول النقود (V_1) أو الطلب على النقود (K) هو ثابت أو مستقر على الأمد القصير، وهذا يتناسب مع افتراضهم ثبات الإنتاج عند مستوى الاستخدام الشامل وتأكيدهم أن التغيرات في عرض النقد تؤثر فقط على الأسعار.

أما النظرية الكينزية فتتظر إلى (K) أو معكوسها (V) باعتبارها غير مستقرة، بل هي دالة لمعدل الفائدة وأن أي ارتفاع في معدل الفائدة كما يرى هيرش (Harris) يعني انخفاضا في الطلب على النقود وارتفاعا في سرعة تداولها، وأن استجابة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة هو الذي يساهم في عدم استقرار (V) و (K). وهكذا فإن التغيرات في عرض النقد (V) و (K) هي ليست مستقلة عن بعضها كما تدعي النظرية الكمية، ويلاحظ من خلال الواقع أن (V) و (K) عي أبعد عن الاستقرار منه إلى الثبات.

وتشير النظرية الكينزية أن سرعة تداول النقود (V) تمثل نسبة بين الدخل والأرصة النقدية النشطة وأنها ليست ثابتة وقيمتها تعتمد على التنظيم الصناعي و هيكل النظام المصرفي والعادات وتوزيع الدخل وعلى كلفة الاحتفاظ بالنقود.

ولذلك فإن التقلبات الحادة في (V) تحدث نتيجة لاستجابة (K) للتغيرات في سعر الفائدة، وهناك، صعوبة في الاعتماد على (V) كأداة للسياسة النقدية نتيجة للتقلبات الحادة فيها وعدم قابليتها للتقدير، فسرعة (V) هي مجرد تسمية ولا تفسر شيء، وغير ثابتة لاعتمادها على عوامل متغيرة وشائكة.

أما فريدمان الذي تزعم النظرية النقدية الجديدة في الولايات المتحدة منذ منتصف الخمسينات فيرى أن استقرار (V) وقابليتها للتنبؤ هي مهمة لأنها تفيد السلطات النقدية من تتبع الأثر الذي يحدثه التغير في عرض النقد على الدخل، مما يجعل السيطرة على عرض النقد (M) من قبل البنك المركزي العامل المهم المؤثر على النشاط الاقتصادي .

ويرى فريدمان وشوارتز في دراستهما ل (V) في أمريكا للفترة (1867-1960) وفي كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للفترة (1865-1975) أن (V) ترتفع مع زيادة الدخل الحقيقي أثناء فترة التوسع الاقتصادي وتنخفض أثناء الركود الاقتصادي مع انخفاض الدخل الحقيقي، وافترض فريدمان وشوارتز الانخفاض الطويل الأجل في سرعة تداول النقود، وقد عزيا ذلك إلى زيادة درجة التنقيد في الاقتصادات المتقدمة، لكن خلافا لذلك وجدا أن (V) في الخمسينات ارتفعت مع ارتفاع الدخل الحقيقي في أمريكا، وقدا تفسيرا آخر لهذه الظاهرة ترتبط بانتشار التوقعات المتفائلة بالاستقرار في مكونات الاقتصاد الكلي وظروف اليقين والثقة في المستقبل، وهذا التوكد يقلل من توجه الأفراد للاحتفاظ بأرصدة نقدية كبيرة مما يؤدي إلى ارتفاع (V).

وابتداء من منتصف السبعينات حدث ارتفاع غير متوقع في (V) في عدد من الدول الصناعية، مما يوحي بأن (V) غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها بشكل مسبق، ويفضي ذلك إلى نتائج خطيرة على صعيد رسم السياسة النقدية، وعدم استقرار (V) في أمريكا وأوروبا ونزوعها نحو الارتفاع في السبعينات، يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة وتخفيف القيود على النظام المصرفي وظهور الابتكارات المالية المتمثلة بحسابات (Now) و (SNOW) والحسابات النقدية واتفاقيات إعادة الشراء التي أوجدتها مؤسسات الادخار والبنوك التجارية، مما أدى إلى زيادة الطلب على هذه الموجودات مقابل انخفاض الطلب على النقود وارتفاع في (V)، وهكذا أصبح النقديون يتجهون الآن إلى تفسير عدم استقرار (V) إلى الابتكارات المالية، إذ يرى ليدر (Laidler) أن هذه الابتكارات ستؤدي إلى ميل الطلب على النقود (K) نحو الأسفل مع الارتفاع في معدلات الفائدة ولجوء الجمهور إلى الاقتصاد في الطلب على الأرصدة النقدية (K) مما ينعكس في ارتفاع (V).

أما ارتفاع (V) في أمريكا للفترة 1974-1976 فيرجع إلى انخفاض طلب الشركات التجارية على النقود نظرا للاستخدام الكبير لاتفاقيات إعادة الشراء، كما أن الارتفاع في (V) للفترة (1980-1981) يرجع إلى نمو صناديق السوق النقدية المشتركة التي اخترعها القطاع الخاص لتجميع مدخرات المستثمرين الصغار التي تتراوح بين (500-5000) دولار، واستثمارها في موجودات مالية قصيرة، مما دفع القطاع العائلي لتقليل الاحتفاظ بالنقود (K) وبالتالي زيادة (V). وحتى تقرير لجنة راد كليف (ReportThe Rad Cliff) في تقريرها عام 1959 الخاص بالنظام، النقدي في انكلترا وجدت أن (V) متغيرا لا حدود له ما دام الاقتصاد قادر على الاقتصاد في استعمال النقود عن طريق استبدالها بالموجودات القريبة بالنقود التي ابتكرتها المؤسسات المالية الوسيطة، وخيبة الأمل الكبيرة التي أصابت النقوديين هو في بداية الثمانينات، إذ شهدت (V) انخفاضا حادا في أمريكا وانجلترا خلافا للاتجاه العام السائد في السابق، مما يوحي بعدم استقرار (V)، وهناك دراسة أجريت من قبل فريدمان وهان (Friedman and Hahn) على (17) بلد من دول الاوسيد استخدمت فيها نفس العوامل المؤثرة على (K) و (V) كالناتج الحقيقي وسعر الفائدة قصيرة الأجل ظهر فيها عدم استقرار (V) أو (K) في دول الاوسد ما عدا ألمانيا، وذلك وجدا عدم الاستقرار هذا في (13) بلد من أصل (17) بلدا جرى اختبارها.

ويمكن الحكم على عدم استقرار (V) من خلال تابعة سلوك كل سرعة تداول الدخل التي تقاس من خلال حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي على كمية النقود $\left(\frac{GNP}{M}\right)$ وسلوك الطلب على النقود التي تقاس من خلال قسمة كمية النقود على الناتج المحلي الإجمالي $\left(\frac{M}{GNP}\right)$ أو $\left(\frac{1}{V}\right)$ ، وفي كل الأحوال فإن الجمهور يعدلون طلبهم على الأرصدة النقدية إلى المستويات المرغوبة قياسا بالناتج المحلي، فخلال فترة الانكماش الكبير والحرب الثانية اتجهت (V) في الولايات المتحدة للانخفاض إلى النصف تقريبا مقارنة بمستوياتها في أواخر العشرينات، وظلت منخفضة حتى عام 1947، ولكن (V) بدأت بالارتفاع من 2.07 في عام 1947 إلى 4.64 عام 1970، أما الطلب على النقود (R) فقد اتجهت للهبوط، فقد انخفضت من 48% من الناتج المحلي عام 1947 إلى أقل من 22% عام 1970؛ وهكذا فإن (V) و (K) هي ليست ثابتة عبر الزمن ولا تخضع لتذبذبات واسعة خلال الأمد القصير، وبصورة عامة فإن انخفاض أو ارتفاع (V) أقل سرعة خلال الانكماش وارتفاعها أكثر سرعة خلال فترة الرواج الاقتصادي.

ويرى جاندر (Ghandler) أن سلوك (V) و (K) في الأخير يتحدد بواسطة الجمهور وليس من خلال خيار البنك المركزي، وحتى في ظل رقابة الأخير على (M) فإن الجمهور هو حر في تحديد معدل الإنفاق كنسبة من عرض النقد، وبمعيار سرعة تداول النقود فإن الأفراد ربما يختارون امتلاك الأرصدة النقدية بفترة

وجيزة قبل إنفاقها، وفي هذه الحالة سوف تكون سرعة تداول النقود عالية، وربما يختارون من جهة أخرى امتلاك الأرصدة النقدية لفترة طويلة قبل إنفاقها، وهذه الحالة سوف تنعكس في انخفاض سرعة تداول النقود. وإذا كان البعض يرى أن استقرار (V) مفيد للسلطة النقدية، فإن آخرين يرون أن التغيرات في (V) تعمل على تقوية السياسة النقدية لا إضعافها، لأن التغيرات في (V) تتيح للبنك المركزي إمكانية تنفيذ سياساتها بصورة مرنة وحررة، حيث تستطيع السلطة النقدية تخفيض التغيرات غير المرغوبة في عرض النقد من خلال التقلبات المعتادة في سرعة تداول النقود.

رابعاً: السياسة النقدية وسرعة تداول النقود:

السؤال الذي يتبادر للذهن هل تستطيع السياسة النقدية معرفة أثر التغير في عرض النقود (M1) على الإنفاق والناتج؟ من الواضح أن معدل الإنفاق يعتمد على تغير كمية النقود (M1) أو (V) أو كليهما، فإذا كانت (V) ثابتة، فإن عرض سوف يحدد حجم الإنفاق الكلي ومستوى الإنتاج المحلي، أما إذا كانت (V) متغيرة ولا يمكن توقعها وتتحرك بصورة عكسية مع (M) فإن رقابة البنك المركزي على عرض النقد للتأثير على حجم الإنفاق والناتج يصبح أكثر صعوبة وتفقد السياسة النقدية فعاليتها كأداة لإدارة الطلب الكلي. ومعنى ذلك أن السلطة النقدية تهدف الوصول إلى المعدل المرغوب للنمو في الناتج من خلال السيطرة على (M) ولكن بشرط أن تكون (V) قابلة للتقدير والتنبؤ، لأن التقديرات غير المناسبة في معدل نمو (V) قد تؤدي إلى إتباع أهداف للسياسة النقدية لا تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية، فالإفراط في تقدير (V) قد يدفع البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية على نحو غير ملائم، والإفراط في تقدير (V) قد يدفع البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية على نحو غير مقبول. وفي هذه الحالة تظهر أهمية السياسة المالية في التأثير على النفقات، من خلال قيام الحكومة تخفيض الضرائب أو زيادة النفقات الحكومية لتحفيز الإنفاق الوطني، لكن إذا كانت (V) ثابتة ولا تتأثر بالإجراءات المالية، فإن السياسة المالية تصبح كذلك عديمة الجدوى كأسلوب للتأثير على حجم الإنفاق، أما إذا زادت (V) مع الحوافز المالية وانخفضت مع القيود المالية، فإن السياسة المالية ربما تكون أداة قوية للتأثير على السياسة الاقتصادية، ومن المستحسن في هذه الحالة تتبع سلوك (V) ومهدداتها وخاصة استجابتها إلى الإجراءات النقدية المالية.

إن صعوبة معرفة التغير في (V) والتنبؤ بهذا التغير يجعل صعوبة في إحداث رد فعل السلطات النقدية لهذه التغيرات، فالاستقرار النسبي في (V) في الدول الصناعية في فترة السبعينات كان السبب في إعطاء أهمية كبيرة للسيطرة على كمية النقود لتحقيق أهدافها الاقتصادية، لكن صعوبة التنبؤ بسلوك (V) في بداية الثمانينات المرافقة للابتكارات المالية جعل السلطات النقدية تبتعد عن الالتزام المسبق بقاعدة نقدية من أجل تنفيذ سياساتها النقدية.

والبنك المركزي يستطيع زيادة كمية النقود أو تخفيضها لتحقيق أهداف النمو والاستقرار الاقتصادي، ولكن جهوده ذهب سدى في حالة إذا ما رافق الزيادة أو الانخفاض في كمية النقود انخفاضاً أو زيادة مساوية في سرعة تداول النقود، فالبنك المركزي يستطيع إصدار النقود ولكن لا يستطيع إجبارها على التداول، فسرعة (V) تعتمد كما أسلفنا على رغبة الجمهور والشركات بالإنفاق، وهذا ما حصل فعلاً في الثلاثينات من القرن الماضي، فقد لبقت الولايات المتحدة والعديد من الدول الصناعية سياسات نقدية توسعية لتحفيز النشاط الاقتصادي للخروج من حالة الكساد الكبير، لكن الزيادة في كمية النقود رافقها انخفاض في (V) نتيجة لامتناع المنتجين والمستهلكين من زيادة نفقاتهم الاستهلاكية والرأسمالية بصورة تتسق مع الزيادة في المعروض النقدي. ومما يزيد الأمر تعقيداً هو أن استجابة الجمهور للتغير في عرض النقد تتباين بشكل لا يمكن تقديره، بحيث يجعل السلطات النقدية لا تعرف ما إذا كان يتطلب منها تغيير معدل النمو في المعروض النقدي بشكل كبير أو صغير، وكان البديل عن السياسة النقدية التوسعية هو زيادة الإنفاق وتمويله من خلال الجهاز المصرفي، لكن كانت هذه السياسة أيضاً غير فعالة في بعث النشاط الاقتصادي من الركود بسبب هبوط (V) وذلك لامتناع مستلمي الدخل الجديدة من إعادة إنفاقها. وفي الظروف العادية تمتلك السلطات النقدية من الوسائل ما يمكنها التأثير في زيادة أو تخفيض (V) من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب ومعدلات الفائدة وإعادة تسديد الدين العام والإقناع الأدبي.

غير أن قيام البنوك التجارية بالتوسع في منح القروض قد يبطل أثر السياسة النقدية الانكماشية خاصة في ظل ارتفاع سيولة البنوك، وسيعني ذلك زيادة في الإنفاق وارتفاع سرعة تداول النقود وإبطال مفعول السياسة النقدية الانكماشية، وهذا ما يميز البنوك التجارية الأردنية التي تمتاز بارتفاع سيولتها قياساً باستثماراتها الفعلية.

ومن جهة أخرى فإن النمو الواسع منذ منتصف الخمسينات في مؤسسات الادخار والإقراض وشركات التأمين والضمان الاجتماعي تمثل أحد القنوات التي ساهمت في ارتفاع (V) إلى مستوى قد لا ترغبه السلطات النقدية، فهذه المؤسسات أصبحت وسيط لنقل المدخرات من الدائنين (المدخرين) إلى المدينين (المقترضين)، مما أتاح زيادة في الإنفاق وارتفاع سرعة تداول النقود بشكل اضعف من فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على حجم المعروض النقدي.

الفصل الخامس: النقود والسيولة والثروة

للنقد صلة وثيقة بمفهوم السيولة وكذلك بالثروة، فقد تجد بعض الأفراد يستعمل هذه الكلمات كمرادفات للنقد وذلك لشعورهم بعلاقة النقد بهذه المفاهيم.

المبحث الأول: النقد والسيولة

فالسيولة ببساطة تعني قدرة الأصل أو الموجود على التحول إلى نقد سائل (وسيلة دفع) بسرعة وسهولة وبكلفة منخفضة.

والنقد تمثل أعلى درجات السيولة لأنها قادرة في أية لحظة على التحول بشكل مباشر إلى سلع وخدمات، وبفس الوقت تعتبر أصل من طبيعة نقدية تامة أو قصوى لأنها كاملة السيولة ولهذا يرغب الأفراد الاحتفاظ بالنقد كجزء من ثروتهم. وهناك تعريفات أخرى للسيولة.

السيولة: تعني قدرة الموجودات للتحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة في القيمة، وتترتب النقود على هرم السيولة لأنها سائلة بالكامل أي أنها وسيلة دفع مباشرة لتسديد الديون ولإنفاق وتحافظ على قيمتها. إن سيولة أصل معين لا تتوقف على طبيعته بقدر ما تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد حاضر عند الحاجة إلى ذلك، وهذه الإمكانية تتوقف أساسا على وجود سوق تباع فيها هذه الأصول، فإذا كانت هناك سوقا متسعة ومنظمة لبيع الأصول طويلة الأجل فهي لا تقل في سيولتها عن الأصول قصيرة الأجل، وبما أن سيولة الأصل تتعلق بإمكانية تحويله إلى نقد سائل بدون خسارة فإن الأمر يتوقف على مدى وجود سوق تباع فيها الأصول المالية (قابليتها للبيع) وأيضا على مدى استخدامها كضمان للحصول على الائتمان من البنك المركزي أو إعادة خصمها لديه كما في حالة الأوراق الحكومية.

والنقد كما ذكرنا هي أصل من طبيعة سائلة تامة لأنها قادرة للتحول إلى سلع وخدمات بشكل مباشر أو لأنها قابلة للاستعمال في أية لحظة (وسيلة دفع) في الحاضر أو في المستقبل وبدون أية كلفة، وهي المعيار الذي يهديننا إلى الحكم على سيولة كافة الموجودات الأخرى لأنها تتمتع بقابلية وسرعة كبيرة في التحول إلى السلع الأخرى.

أما الأصول الأخرى فلا يمكن إنفاقها مباشرة إلا إذا تحولت إلى نقد، وهذا قد يحتاج إلى وقت وجهد وتكلفة وتحمل خسائر أيضا.

أما معايير تحديد درجة سيولة الموجودات فهي:

1- تكلفة المعاملات (أو تكلفة التحويل).

2- خسائر التحويل.

فتكلفة التحويل هي تكلفه تحويل الموجودات أو الأصول إلى نقد، مثل أجور الوساطة المالية وتكاليف العمليات المصرفية والرسوم أو ضرائب المبيعات على الموجودات المالية، ونفقات الاتصالات ونقل المعلومات، والوقت والجهد، وكلما كانت تكلفة المعاملات منخفضة تزداد سيولة الأصل أي أنه يصبح أكثر قربا من النقد.

ولا يوجد تكلفة في تحويل النقد إلى نقد. فمثلا عند تحويل الودائع الجارية إلى نقد قانونية لا يدفع صاحبها أي تكلفة تذكر. وكذلك عند تهويل النقد إلى أجزاء منها (نقد ورقية إلى نقد مساعدة) لا توجد تكلفة لذلك.

أما بالنسبة للخسائر في التحويل فيمكن أن تنشأ من خطر انخفاض القيمة السوقية للأصل أو الموجود عن قيمته الاسمية، وهذا يحصل في بعض الأحيان عند تحويل السندات إلى نقد والتي تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الأصلية عند الإصدار (الاسمية)، وذلك عندما يرتفع سعر الفائدة على الإصدارات الجديدة منها. وكلما زادت الخسائر في تحويل الأصول المالية إلى نقد (أو مخاطر الخسائر المحتملة) ستتنخفض سيولة الموجودات.

ويمكن تقسيم الأصول والموجودات إلى ثلاثة أقسام حسب درجة سيولتها:

1- السيولة من الدرجة الأولى: تعني السيولة التامة أو القصوى، ويمثلها وسائل الدفع الفورية وهي النقود القانونية والنقد المساعدة والنقد الكتابية.

2 - السيولة من الدرجة الثانية: وتعني سيولة أقل من الدرجة الأولى ولكنها قريبة جدا منها، وتضم أشباه النقد ذات القدرة العالية في التحول إلى نقد بتكلفة قليلة جدا وخسائر منخفضة مثل الودائع الزمنية وودائع الادخار (المصرفي وغير المصرفي) والسندات الحكومية قصيرة الأجل والأوراق التجارية.

5- السيولة من الدرجة الثالثة: فتمثل سيولة بقية الموجودات المالية والحقيقية الأخرى ذات القدرة الأقل في التحول إلى نقد سائل وتضم الأسهم والسندات طويلة الأجل والسلع الاستهلاكية والإنتاجية السيارات والعقارات وغيرها.

المبحث الثاني: النقود والثروة

الثروة هي قيمة مجموع الموجودات المالية والحقيقية المملوكة من قبل الأفراد أو المشاريع أو الأمة في لحظة زمنية معينة.

وثروة الأمة مملوكة من قبل الأفراد على شكل ملكيات تجارية (أعمال) أو مؤسسات استثمارية ولها علاقة بالدخل القومي، فوجود الدخل يمكن أن تتراكم الثروة.

وكذلك تعرف الثروة بأنها مجموع الأصول أو الموجودات ذات القيمة التي تملكها الوحدات الاقتصادية وأن هذه الأصول يمكن بيعها وشرائها.

فأما الموجودات الحقيقية فهي الأموال أو السلع المادية (الاستهلاكية والإنتاجية) التي تمنح أصحابها أو مستهلكيها سيلا من الخدمات أو المنافع بصورة مباشرة أو غير مباشرة (حاضرة أو مستقبلية)، وتتمتع بصفة الندرة والمنفعة، وقابلية انتقال ملكيتها من شخص لآخر (أي هي عناصر رأس المال) وتكون كذلك قابلة للقياس في لحظة زمنية معينة.

وذلك فالسلع الإنتاجية تولد خدمات إنتاجية، والمنازل تعطي خدمات سكنية والسيارة، تعطي خدمة النقل، والغذاء ويشبع الحاجات.

وأما الموجودات المالية فهي إجمالا حقوق أو التزامات على الدخل العائد لشخص أو المؤسسة التي أصدرت هذه الحقوق لمن يملكها الآن أو في المستقبل.

وتتضمن الأوراق النقدية والودائع المصرفية والأسهم والسندات والأوراق التجارية وبوليصة التأمين. فمثلا: تعتبر النقود القانونية (الائتمانية) الورقية حقوقا سائلة مقبولة قبولا عامة تمنح حاملها حقا عاما على الإنتاج القومي الحقيقي (السلع والخدمات) في السوق حالا أو في المستقبل وهذه الحقوق هي للأفراد أو المشاريع الإنتاجية على الجهة التي أصدرتها وهي (البنك المركزي). وتندرج تحت مطلوباته.

والنقود بهذا المعنى لا تمثل الثروة في حد ذاتها وإنما تعد شكلا من أشكال الاحتفاظ بالثروة لأنها حقوق والتزامات على من أصدرها. وهي حقوق سائلة تستمد منفعتها من قوة إبدالها بسلع أخرى حالا أو في المستقبل لكونها وسيلة دفع تؤمن لحاملها سرعة متناهية في التحول إلى قيم اقتصادية (سلع وخدمات) دونما خسارة أو تكلفة.

أن صافي ثروة المجتمع تتألف من خزين الأصول الحقيقية فقط، كالمصانع والجسور والأبنية وغيرها.

صافي الثروة = الأصول الحقيقية - المطلوبات الحقيقية

والأصول المالية (بما فيها النقود) لا تعتبر في عداد صافي ثروة المجتمع. لأنها تعتبر أصول لمالكيها وخصوم على من أصدرها، والحقوق تقابل الديون أو الأصول تقابل الخصوم فتلغيها.

وكذلك التغيرات في الثروة المالية لا تؤدي إلى تغيرات مباشرة في ثروة الأمة (حجمها) وإنما على نمط توزيعها على المستوى الفردي. فيمكن للأصول المالية أن تكون ضمن صافي ثروة الفرد أو المشروع .

الفصل السادس: البنوك التجارية: مفهومها ودورها في الوساطة المالية

وأهميتها

المبحث الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية أو لا: نشأة البنوك التجارية

كانت البداية الأولى لظهور البنوك التجارية في المملكة البابلية حوالي 2000 عام قبل الميلاد، التي حكمت أكثر أقطار الشرق الأوسط واشتهرت بالإمبراطورية في بابل بحضارتها العريقة وبضخامة إنتاجها الفكري والمادي وبتجارتها الواسعة ، وتضمنت شريعة حمورابي مجموعة من الأسس والقوانين لتنظيم الودائع والقروض والفائدة والتجارة بين المناطق، وأقيمت مصارف متعددة في مناطق الإمبراطورية البابلية، فقد إقيم مصرف أنشر (Eansir) في مدينة أور على موانئ الخليج العربي وتخصص بتجارة المعادن والعاج والمرمر، وفي بابل أقيم مصرف نيبتهادن (Nebaahiddin) حيث تخصص بتجارة المعادن النفيسة، كما تأسس مصرف اجبي (Egibi) تخصص بتجارة الرقيق والنبذ، وطبيعة عمل هذه المصارف يشبه ما تقدمه المصارف في الوقت الحالي من قبول الودائع ومنح القروض لقاء سعر فائدة، ولكن قبول الودائع كان يتخذ شكل سلع ومعادن وتحف ثمينة، وكانت هذه العمليات تجري بين المصرف والعملاء عن طريق إجراء العقود أمام الشهود أو تتم على أساس القسم بين الطرفين، وكانت إيصالات استلام الودائع تستعمل على شكل ألواح الطين وهي شبيهة بالشيكات الحالية.

وبعد سقوط الدولة البابلية جاء بعدهم الحيثيون فدفعوا العمل المصرفي نحو الأمام من خلال ابتكارهم السبائك الفضية وحلت محل السلع كوسائل دفع ساهمت في تقديم قروض طويلة الأجل وفي تجارة الموجودات الثابتة.

ويذكر أن الصين 2500 ق. م عرفت استعمال النقود المعدنية ثم الائتمانية على شكل قطعة قماش عليها ختم رسمي وأنشأت في الصين بنوك عديدة بحوالي 600 ق. م ساهمت في تحويل الأموال بين المقاطعات لقاء عمولة 3%، وأدخلت نظام الحوالات المصرفية والخصم وإصدار شهادة الإيداع، مما ساهم في الحفاظ على الأموال من السرقة والضياع عند نقل الأموال من مقاطعة إلى أخرى، حيث يستطيع المالك حمل الشهادة لإثبات حوزته كمية من الذهب والفضة مودعة لدى أحد البنوك. ويقوم بالتوقيع على هذه الشهادة لتمويل الصفقة التجارية وكان اكتشاف الورق عند الصين له الأثر الأكبر في إصدار النقود الورقية وشهادات الإيداع والأوراق التجارية.

وعند اليونان كانت المعابد تستعمل كمصارف نتيجة للثقة بها حيث يودع فيها موارد الأملاك المقدسة وإيرادات القرايين والهيئات وهذه الودائع سواء كانت للدولة أو للأفراد ليس عليها فائدة، ولكن الكهنة وظفوا هذه الأموال مقابل فائدة واستغلت هذه الأموال من قبلهم، مما دفع الدولة للتدخل وأصدرت قوانين لتنظيم العمليات المالية والإشراف على إدارة المعابد، وقامت الحكومة في القرن الرابع قبل الميلاد بإنشاء مصارف عامة بهدف حماية المقترضين من استغلال المعابد.

كما ساهمت فئة التجار بالصيرفة عندما تم قبول الودائع من العملاء مقابل فائدة، ثم إقراض هذه الأموال مقابل فائدة، على أن يؤخذ من المقترض ضمانات على شكل سلع كالنحاس والسفن.

وقدم الصيارفة خدمات إلى العملاء تضمنت حفظ التحف والمجوهرات في خزانات حديدية، وعمل كفالات وعقود وتقديم الاستشارات المالية واختراع صيارفة اليونان الشيك كوسيلة للدفع لحماية الأموال من مخاطر السرقة والضياع.

أما الرومان فقد أخذوا تجربة المصارف من اليونان، كالعمليات الصيرفية المتعلقة بمبادلة النقود وقبول الودائع بأنواعها وتقديم القروض بفائدة وقيامهم بالوكيل المالي نيابة عن العميل وتحويل الأموال بين المقاطعات، كما تبنى الرومان فكرة البنوك العامة اليونانية، التي كانت تقوم بتحصيل الضرائب من الولايات وإيداعها في الخزينة الملكية وتوسع استعمال النقود المعدنية على شكل مسكوكات.

وفي العصور الوسطى (400-1400) بعد الميلاد لعب كهنة المعابد واليهود دورا كبيرا في تمويل التجارة والزراعة وقبول الودائع ومبادلة العملات، ومما سهل عمليات الإقراض هو عدم تحريم سعر الفائدة في أحكامهم الدينية، وساهمت الحروب الصليبية في تدفق المعادن النفيسة من آسيا وأفريقيا إلى أوروبا مما كان له الأثر في انتعاش الصيرفة، وساهمت المعابد مساهمة كبيرة في تمويل هذه الحروب، كذلك ساهم تقدم التجارة في إيطاليا وفرنسا وانكلترا في توسيع العمليات المصرفية، وكانت مركز الصرافة موجودة في الأسواق التجارية، حيث يتم تبادل العملات، وازدهر العمل المصرفي في إيطاليا وأوروبا. ورافق نمر التجارة في القرن

الخامس عشر ظهور طبقة التجار ورجال الأعمال الذي اعتمد نشاطهم على عمليات القروض، وهكذا نشأت عدد من المصارف كبنك برشلونة عام 1401 وبنك فينيسيا عام 1587 وبنك امستردام عام 1609 وبنك انكلترا 1694 وبنك اسكتلندا عام 1695.

ثانياً؛ مفهوم البنوك التجارية ودورها في الوساطة المالية:

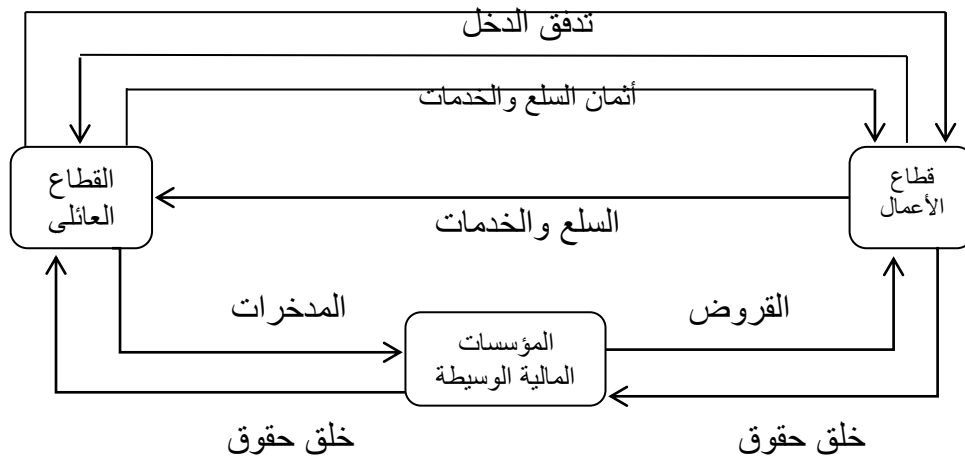
أطلقت كلمة بنوك تجارية في بداية الأمر على البنوك التي تقوم بتمويل العمليات التجارية التي تستلزم تمويلاً قصيراً الأجل يقل عن السنة الواحدة. إلا أن التطور الاقتصادي وتوسع العمليات المصرفية جعل البنوك التجارية تهتم بتقديم تمويلاً لكافة الأنشطة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو لهيئات خاصة أو حكومية، وكلمة بنك هي كلمة إنجليزية (Bank) وليست عربية وهي مشتقة من الكلمة الإيطالية Banco والتي تشير إلى منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن شمال إيطاليا في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع العملات واستبدالها.

ويعرف المصرف بأنه مؤسسة نقدية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء، وبهذا المعنى فإن المصرف يتولى مهمة تعبئة المدخرات من الأفراد والوحدات الاقتصادية المختلفة التي تمثل جهات الفائض وتقديم القروض للوحدات الاقتصادية من أفراد وشركات وحكومة التي تمثل وحدات العجز، وبنفس الوقت تقدم البنوك التجارية خدمات حديثة ومتنوعة لعملائها تتمثل في تحويل العملات وتقديم استشارات للعملاء ودفع أجور الماء والكهرباء وإدارة المحفظة المالية نيابة عن العملاء ومنح البطاقة الائتمانية وتأجير الخزانات الحديدية وخصم الأوراق التجارية كالسندات والكمبيالات وتحصيل مستحقات العميل ودفع الديون المترتبة عليه.

ولتوضيح دور البنوك التجارية في الوساطة المالية نستعرض الشكل التالي الذي يبين دورة تدفق الدخل القومي:

الشكل (1) دور البنوك التجارية في الوساطة المالية

بيع خدمات عوامل الإنتاج



خلق حقوق

خلق حقوق

المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان (2009). النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار وائل للنشر. الطبعة الأولى. عمان. ص 107.

يبين الشكل أعلاه أن القطاع العائلي يبيع خدمات عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والإدارة والتنظيم) إلى قطاع الأعمال، ومقابل ذلك يتدفق الدخل من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي على شكل أجور ورواتب نظير خدمة عوامل الإنتاج، وقسم من الدخل ينفق لشراء السلع الاستهلاكية من قبل القطاع العائلي، والباقي يكون على شكل مدخرات تتجه للإيداع لدى المؤسسات المالية الوسيطة، فتخلق حقوق للقطاع العائلي على هذه المؤسسات، ولكن هذه المدخرات لا تمكث في المؤسسات المالية الوسيطة وإنما ستتدفق على شكل قروض إلى

قطاع الأعمال يتم تقديمها من قبل البنوك التجارية أو عند قيامه بإصدار أسهم وسندات وبيعها عن طريق المؤسسات المالية الوسيطة (السوق المالية)، وهكذا فإن المؤسسات المالية الوسيطة ومنها البنوك تتوسط بين القطاع العائلي الذي يمثل جهة الفائض وبين قطاع الأعمال الذي يمثل جهة العجز المالي.

وهناك عدة قنوات يلتقي فيها المدخرون والمقترضون وتتخلص في الاتصال المباشر، والمتخصصون في بيع وشراء الأوراق المالية، والوسطاء الماليين، والبنوك التجارية وعلى النحو التالي:

1- الاتصال المباشر: يركز الاتصال المباشر على أساس التقاء المقترض مع المدخر بصورة مباشرة، ولكن هذا الأسلوب تكتنفه بعض الصعوبات وذلك لعدم توافق رغبات وحاجات الطرفين، وعدم معرفة بعضهم للآخر، وعدم توافر الثقة بين الجانبين، بالإضافة إلى تباين إمكانيات وحاجات كل من المدخر والمقترض.

2- المؤسسات المالية الوسيطة: وهي مؤسسات مالية تقبل الودائع وتمنح القروض مثل مؤسسات الادخار والإقراض التي تقبل ودائع التوفير واتحادات منح الائتمان التي تقدم تسهيلات ائتمانية إلى قطاع معين أو وزارة معينة تقبل الودائع من مجموعة معينة وتمنح القروض إلى نفس المجموعة.

3 - المتخصصون في تجارة الأوراق المالية: المتخصصون هم الذين يبيعون ويشتررون الأوراق المالية قصيرة وطويلة الأجل لحسابهم أو لحساب جهات أخرى، ولذلك فالمتخصص يلعب دور الوسيط بين المقترضين الذين يصدرون السندات وبين المدخرين الذين يرغبون في شراء هذه السندات، ويمثل السند قرض كبير ولكنه مقسم إلى قروض صغيرة على شكل سندات متشابهة بحيث يسهل إدارتها، وكذلك تجذب صغار وكبار المدخرين في آن واحد، ولكن صغار المقترضين يواجهون صعوبة في إصدار السندات خاصة إذا كان حاجتهم للأموال سريعة. كما يواجه المدخر الصغير صعوبات متشابهة لأن التكلفة الثابتة لشراء السندات تكون باهظة، تلك المتمثلة في العمولات التي تذهب للوسطاء، بالإضافة إلى أن هناك حدود للسندات التي يجب أن تشتري قد تفوق حجم المدخرات التي يملكها الفرد. وحتى كبار المدخرين يجدون صعوبة في شراء السندات خاصة إذا كان لديهم نية في استثمار أموالهم لأجل قصيرة بحيث أن الفوائد على الاستثمار في السندات طويلة الأجل غير كافية لتغطية كلفة بيع وشراء السندات، ولكن هذه المؤسسات لا تقدم خدمات شاملة للعملاء، فبعضها يقبل الودائع من عملاء معينين ويمنح قروض إلى عملاء معينين آخرين.

4- البنوك التجارية: تقدم البنوك التجارية خدماتها لكافة العملاء، وتقدم للمدخرين فرص متنوعة وعديدة لاستثمار أموالهم، فهناك الودائع الجارية والتوفير ولأجل وشهادات الإيداع والسندات التي تصدرها البنوك التي تلائم المدخرين الذين يرغبون استثمار أموالهم في استثمارات طويلة الأجل، وبنفس الوقت تقدم البنوك أنواع مختلفة من القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة ولعامة قطاع الاقتصاد القومي من قطاعات صناعية وزراعية وتجارية وخدمية وسياحية، وعليه ما دامت البنوك التجارية تقدم خدماتها وتصدر أدوات استثمار تناسب مع إمكانيات الجميع، فإن البنوك التجارية في هذه الحالة توصف بأنها من أكثر المؤسسات الوسيطة كفاءة في تقديم خدماتها للجمهور.

و من هناك تأتي أهمية البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني، فهي تمثل وسيط مالي تقوم بتقديم خدماتها المالية إلى وحدات الفائض والعجز، وأغلب موجوداتها تستحق على وحدات اقتصادية غير مصرفية مثل القطاع العائلي وقطاع الأعمال والحكومة. وتقوم البنوك التجارية بإصدار التزامات على نفسها في صورة ودائع لغرض الحصول على الموارد المالية. أما رأس مال ليفك فينجم عنه بيع الأسهم والحصول على الأرباح، وعادة يمثل مصدرا ثانويا بالنسبة لموارد البنك من الودائع، ولذلك فبالإمكان التعرف على دور البنك التجاري من خلال تلبية رغبة كل من المقترضين ومقدمي القروض في الاقتصاد الوطني، ويتوجب على البنك التجاري المنافسة مع البنوك الأخرى والوسطاء الماليين ومع السوق المالية لتلبية طلبات وحدات الفائض والعجز، ويكون البنك ناجحا إذا قام بدوره بشكل مساوي أو أفضل من المنافسين الآخرين. وإضافة إلى أن المصرف يقدم خدمة لكل وحدات الفائض والعجز فيتوجب كذلك على الإدارة المصرفية أن تهتم بمجموعة ثانية وهم مالكي البنك من خلال تعظيم عائد الملاك وهنا يحصل التعارض بين الأطراف الثلاث (المدخرين والمقترضين والملاك). كما يجب أن تهتم الإدارة المصرفية بتحديد المخاطر التي تواجه المصرف عند توظيف أموالها، والإدارة المصرفية تقوم بعمل كفوء إذا استطاعت أن تحقق رغبات الجميع وهم وحدات الفائض والعجز والمالكون والمنظمون للمصرف.

وتتميز البنوك التجارية بخصائص تجعلها مختلفة عن بقية البنوك هي:

1 - إن البنوك التجارية كالمؤسسات المالية الوسيطة تقوم بقبول الودائع ومنح القروض، ولكن البنوك التجارية بخلاف المؤسسات المالية الوسيطة تسمح لأصحاب الودائع بالسحب عليها من خلال الشيكات، ويترتب على ذلك أن الالتزامات على البنوك التجارية في صورة ودائع، هي التزامات قصيرة الأجل لإمكانية السحب عليها بالشيكات وهي تعتبر جزء من عرض النقد، في حين أن المؤسسات المالية الوسيطة غير البنوك التجارية لا تمنح المودعين هذه الإمكانية.

2- إن البنوك التجارية تساهم في إيجاد ودائع جديدة مشتقة من خلال قيام المصرف بعمليات منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية، فالمصرف عندما يمنح العميل قرضاً يفتح له حساب جاري ويستطيع العميل السحب عليه، والودائع الجارية الجديدة التي تشكل مدفوعات فورية لم تكن في الأصل موجودة. ولذلك فإن جزءاً من ودائع البنوك التجارية يتداول على شكل مدفوعات فورية وتعتبر جزءاً من عرض النقد، وفي الدول المتقدمة والدول ذات العادات المصرفية المتطورة تمثل الودائع الجارية جزءاً مهماً من عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)، وهذا يعني أن للبنوك التجارية دوراً مهماً في التأثير على عرض النقد، حيث تزيده إذا منحت قروض وأوجدت ودائع جديدة وتخفّضه إذا سلكت الاتجاه المعاكس. في حين أن المؤسسات المالية الوسيطة كبنوك التنمية الصناعية ومؤسسات الإقراض المتخصصة، هي كذلك تقبل الودائع وتمنح القروض، ولكن القروض التي تمنحها مساوية للودائع أو للأموال التي اقترضتها، ولذلك فهي لا تمنح قروض أكثر من الأموال التي لديها وبالتالي لا تستطيع خلق ودائع جديدة كالبنوك التجارية، لأن الديون على المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية هي ليست وسائل دفع فورية، إذ لا يمكن السحب عليها بالشيكات كما هو الحال في البنوك التجارية.

المبحث الثالث: أنواع الودائع

الوديعة هي اتفاق بين المصرف والمودع، بموجبه يقوم العميل بإيداع مبلغ من النقود لدى المصرف ويلتزم المصرف برد هذا المبلغ عند الطلب أو لأجل معين مع دفع الفوائد على الوديعة، وتحاط الوديعة بالسرية التامة لأنها تدل على المركز المالي للعميل.

وهناك ثلاث أشكال رئيسية للودائع هي: الودائع الجارية، التوفير، ولأجل:

أ- الودائع الجارية Demand Deposits

وهي ودائع تحت الطلب تشير إلى قيام المودع بإيداع مبلغ من المال لدى المصارف وله الحق في سحبه في أي وقت يشاء دون إنذار سابق، وتتسم هذه الودائع بكونها نشطة، أي أن السحوبات عليها سريعة وكثيرة، أما سعر الفائدة عليها فهو محدود، وفي الأردن لا يوجد سعر فائدة على الودائع الجارية للأفراد، ويستطيع الفرد الإيداع في الحساب الجاري بالنقد أو الإيداع على طريق الشيكات التي يتم تحريرها لصالحه، حيث يقوم البنك بتحصيل قيمتها وإيداعها في حسابه، وفي بعض الأحيان يتم الإيداع في الحساب الجاري من قبل البنك نفسه كتحويل كمبيالات أو دعوها العميل أو تحصيل المستحقات نيابة عنه مثل كوبونات الأوراق المالية أو بيع الأوراق المالية أو ورود حوالة لحسابه.

أما السحب من الودائع الجارية فيتم على شكل سحب نقدي بواسطة العميل أو سحب بشيكات لصالح طرف آخر، أو بصورة تحويلات مباشرة من حساب العميل على حساب آخر، أو السحب بناء على تفويض من العميل لتسديد فواتير الماء والكهرباء أو شراء الأوراق المالية أو لتسديد الكمبيالات المستحقة على العميل أو تسديد رواتب العاملين، وكذلك يمكن السحب من حساب العميل دون أخذ موافقة منه في حال وجود ديون للبنك على العميل مثل عمولات خدمات مصرفية قدمت له.

وتتسم الودائع الجارية بثلاث سمات هي:

- أن الودائع هي نقود وليس سلع ولا موجودات مالية.

- إن الودائع الجارية مقبولة قبولاً عاماً.

- يمكن السحب عليها بالشيكات عند الطلب.

وتشير البيانات أن الودائع الجارية للبنوك التجارية الأردنية وصلت إلى 3218 مليون دينار وشكلت نسبتها 14% من أجمالي ودائع البنوك التجارية الأردنية لعام 2006، ولذلك فهي تشكل مصدراً مهماً من مصادر أموال البنوك وجزء من عرض النقد.

ب - ودائع التوفير:

تحمل ودائع التوفير سعر فائدة وهي غير محددة بتاريخ معين، ويتم السحب عليها أو الإضافة إلى هذه الودائع حسب رغبة المودع، وتعتبر ودائع التوفير أقل كلفة، ويحمل صاحب الوديعة دفتر توفير يبين فيه المبلغ المودع والسحوبات والفائدة المستحقة والرصيد المتبقي، وتحرم بعض التشريعات فتح حساب توفير لشركات الأعمال، بينما تضع بعض التشريعات حد أقصى للمبالغ التي يمكن إيداعها من قبل هذه الشركات، فقد بلغ الحد الأقصى 150 ألف دولار في البنوك التجارية الأمريكية. والمبرر في ذلك هو الخوف من قيام الشركات بإيداع أموالها في حساب التوفير ثم تقوم بعد ذلك تحويل جزء منه إلى الحساب الجاري عندما ترغب بتحرير شيك لجهة أخرى، وكذلك الخوف من قيام الشركة بسحب أموالها مما يؤثر على سيولة المصرف لأن هذه السحوبات كبيرة مقارنة بسحوبات الأفراد، وهذا السلوك من قبل الشركات أن حدث فعلاً يؤدي إلى عدم استقرار ودائع التوفير ويحولها إلى ودائع جارية يدفع عليها فائدة، كما أن تحويل الودائع الجارية إلى ودائع توفير يؤدي إلى ارتفاع كلفة الأموال التي يحصل عليها المصرف، مما يدفع المصرف البحث عن فرص استثمار عائدها عالي ومخاطرها مرتفعة.

ج - الودائع لأجل (Time Deposits):

تتمثل هذه الودائع باتفاق بين المصرف والعميل يودع فيه مبلغ من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة في نهاية الفترة ولا يجوز للمودع سحب الوديعة أو جزء منها، ولا يقل مبلغ الوديعة عن حد معين ويرتفع سعر الفائدة عليها كلما زاد حجم الوديعة وطالت مدة الإيداع، ويحصل صاحب الوديعة لأجل على سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة على ودائع التوفير وذلك بسبب إمكانية التنبؤ بحركة هذه الودائع بدرجة أكبر مقارنة بودائع التوفير، فقد بلغ سعر الفائدة على ودائع التوفير لدى البنوك التجارية الأردنية 0.99% مقابل 5.13% على ودائع لأجل لعام 2006م. ولا يمكن السحب على هذه الودائع من خلا الشيكات وإنما يتم سحبها أما على شكل نقدي أو تحويل جزء منها إلى الحساب الجاري لكي يتم السحب بالشيكات على هذا الحساب، ومجموع هذه الودائع تمثل المصدر الرئيسي لتمويل استثمارات البنوك التجارية، ففي الأردن وصلت مجموع الودائع لأجل والتوفير 60% من القروض والاستثمارات المالية و 82% من إجمالي الودائع لعام 2001، ونمت هذه الودائع في الأردن بمعدلات أكبر من نمو الودائع الجارية وأصبحت تمثل مصدر مهم من مصادر أموال البنوك، فطبقاً للميزانية الموحدة للبنوك التجارية الأردنية بلغت الودائع لأجل والتوفير 5 أضعاف الودائع الجارية، وتوصلت دراسة عن علاقة حجم المؤسسة بأدائها، بأن حجم الودائع في البنوك التجارية الأردنية ترك أثراً إيجابياً على العائد على سهم البنك وقد يعود ذلك إلى تأثير حجم الودائع بصورة إيجابية على سمعة البنوك لدى المستثمرين.

د - الودائع العامة:

الودائع العامة هي ودائع جارية أو توفير أو زمنية تعود للوحدات الحكومية، ومعظم الوكالات الحكومية لديها ودائع لدى البنوك التجارية، وتضع بعض التشريعات حدود معينة لهذه الودائع والحكمة في ذلك هو أن كثرة هذه الودائع لدى البنوك التجارية يزيد مواردها بصورة كبيرة ويساعدها على التوسع المفرط في منح القروض بشكل لا ينسجم مع أهداف السياسة النقدية المحلية ومع سياسة الاستقرار الداخلي أي الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ويمكن تصنيف الودائع المذكورة على الأسس التالية:

أ- الودائع حسب مدتها أو حركتها: وتصنف الودائع حسب مدتها إلى ودائع نشطة كالودائع الجارية

وودائع غير نشطة كالودائع لأجل، ورصيد الودائع الجارية متحرك وغير ثابت ويستلزم بالتالي احتفاظ البنك بسيولة عالية مقابلها وذلك لكثرة السحوبات والإيداعات عليها بعكس الودائع لأجل التي تبقى أكثر استقراراً وتعتمد قدرة البنوك التجارية في منح القروض طويلة الأجل على هذه الودائع وقد تكون الودائع لأجل ذات تواريخ استحقاق متعددة، وتتطلب هذه الودائع الاحتفاظ بسيولة منخفضة من قبل البنوك التجارية مقابلها.

ب - تقسيم الودائع حسب الملكية: تنقسم الودائع حسب الملكية إلى الودائع الأجنبية والودائع المحلية:

1- الودائع الأجنبية: وتشمل ودائع البنوك الأجنبية لدى البنوك المحلية التي يحتفظ بها لغرض تسهيل المعاملات بين البنوك وودائع غير المقيمين من الأشخاص والشركات لدى البنوك المحلية.

2 - الودائع المحلية: وتشتمل على ودائع القطاع الخاص المقيم من الأفراد وقطاع الأعمال والودائع الحكومية وشبه الحكومية وودائع البلديات المؤسسات العامة بالإضافة إلى ودائع البنوك المحلية التي تحتفظ بودائع لدى بعضها البعض بهدف تمويل عمليات البنوك التجارية وأغلبها ودائع جارية وسيولتها عالية،

وبالنسبة للجهاز المصرفي ككل فإن الودائع المتبادلة بين البنوك والأرصدة لدى البنوك الأخرى لا بد أن تكون متساوية، لأن الودائع التي تعتبر حقوقاً لبعض البنوك تعتبر أصولاً لبنوك أخرى.

ج - الودائع حسب أصل الوديعة: تنقسم الودائع حسب أصل الوديعة إلى الودائع الأولية والودائع المشتقة، وتمثل الودائع الأولية إيداع حقيقي لمبلغ من النقود القانونية لدى البنوك التجارية ويكون الإيداع على شكل أرصدة نقدية أو إيداع الشيكات والحوالات والكمبيالات، وهذه الودائع توفر للبنوك التجارية احتياطات جديدة، أما الودائع المشتقة فهي الودائع التي تنشأ من عمليات القروض والقيام بالاستثمارات المالية وهي ترتبط بعلاقة طردية مع الوديعة الأولية، حيث ترتفع مع زيادتها وتنخفض مع انخفاضها وينظر المصرف إلى الوديعة من عدة زوايا هي:

أ- حجم الوديعة.

ب- مصدرها.

ج - درجة سيولتها.

د - كلفة الوديعة.

فحجم الوديعة وفترة بقاءها في المصرف تلعب دوراً في تقدير مدة استثمارات البنوك التجارية، فكلما زاد حجم الودائع ومكثت فترة أطول في البنوك كلما استطاعت البنوك توسيع استثماراتها القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، أما من حيث مصدرها فالمقصود به هل الودائع تعود للأفراد أو للشركات وهل تعود لكبار أم صغار المودعين، ومن أجل تحقيق استقرار أكثر لهذه الودائع كمصدر للتمويل فيجب على المصرف تنويع الودائع من حيث الجهة المودعة ومن حيث صغار وكبار المودعين، لأن التنويع في الودائع يحقق استقراراً أكثر في موارد البنوك التجارية، أما من حيث كلفة الوديعة، فالمصرف عليه أن يقارن بين كلفة الحصول على الودائع والعائد الذي يحصل عليه البنك من استثمار الوديعة.

المبحث الرابع: الاستثمار في القروض

1- مفهوم القروض: القرض هو قيام البنك بتزويد الأفراد والمؤسسات والحكومة بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك القروض وفوائدها والعمولات والمصاريف عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تاريخ محدد مقابل تقديم الضمانات التي تساعد المصرف على استرجاع القرض. وتعتبر القروض المصدر الذي تعتمد عليه البنوك في الحصول على الإيرادات، وتشير البيانات أن أكثر من 80% من إيرادات البنوك التجارية الأردنية ناتجة عن الفوائد والعمولات المحصلة من نشاط القروض.

ولذلك فإن أي تقدم في مجال العمل المصرفي يرتبط بطبيعة عمليات الإقراض، ولكن في المستقبل لن تكون عملية الإقراض هو السبيل الوحيد لنجاح المصرف، لأن هناك عدة قواعد تدفع نحو الاعتدال في منح القروض كتلك المتعلقة بقواعد رأس المال الجديدة التي تلزم البنوك بأن لا تقل حقوق الملكية عن 8% من الموجودات الخطرة، كما تميل القروض إلى الانخفاض مقارنة بموجودات المصرف الأخرى نتيجة لتزايد القروض المضمونة، بالإضافة إلى ممارسة بعض المؤسسات غير المصرفية أنشطة منح القروض منافسة بذلك البنوك التجارية. ففي الثمانينات بدأت المصارف تعمل على ضمان كثير من قروضها بما في ذلك الرهن العقاري والقروض الاستهلاكية، ولذلك يستطيع المصرف أن يخرج قروضه المضمونة خارج الميزانية وبالتالي يقلل من متطلبات رأس المال مقابل القروض. وقد تتراجع القروض المصرفية في المستقبل نتيجة لالتجاء عملاء البنك إلى مصادر أخرى للاقتراض كاللجوء إلى الأوراق المالية والشركات المالية. كما تهبط القروض في أوقات الركود الاقتصادي بهدف تقليل الديون المشكوك في تحصيلها.

الفصل السابع: إصلاح السياسة النقدية و القطاع المالي في الجزائر :

المبحث الأول: إصلاح السياسة النقدية في الجزائر

لم تقتصر الإصلاحات الهيكلية التي طبقت منذ أوائل الثمانينات على القطاع الحقيقي. بل شملت كذلك القطاع النقدي و المصرفي فقد أعيدت هيكلة القطاع المصرفي بإنشاء مصرفين جديدين (بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك التنمية المحلية) و ذلك بتحويل جزء من نشاط و محفظة بنكين قائمين (البنك الوطني الجزائري و

القرض الشعبي الجزائري) ليصبح النظام المصرفي يضم خمسة بنوك عمومية، لكن دون أن يطرأ أي جديد فيما يخص الدور الجوهري للبنوك.

و في سنة 1986 صدر قانون مصرفي جديد، حمل في ثناياه العناصر الأولى للإصلاح الوطني للنظام المصرفي، بتوضيحه لمهام و دور البنك المركزي و البنوك الأولية، ملثما هو عليه الحال في اقتصاديات السوق. و قد أدت ضرورة مراقبة التوسع النقدي و ضمان توافقه مع التوازنات الاقتصادية الكلية إلى اعتماد مخطط وطني للقرض. و هو ما مكن البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي، مند 1987، كما ساهم في تحديد الآلية النقدية المرتكزة أساسا على حصص إعادة الخصم. و هكذا أصبح تحديد مستوى القرض المصرفي يخضع لمتطلبات الاقتصادي الكلي و ليس لاحتياجات المؤسسات الاقتصادية.

و قد عرف الإصلاح الهيكلي تطورا نوعيا هاما مند 1988 بعد صدور النصوص القانونية المتعلقة بالاستقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك. التي أصبحت تسيير وفقا لمعايير التجارية و المردودية و في سياق هذا التحول نحو اقتصاد السوق أدخلت تعديلات جذرية أخرى على طريقة عمل القطاع المالي خاصة في الفترة 1989 – 1999. كانت تهدف إلى زيادة الاعتماد على قوى السوق و المنافسة تماشيا مع الإصلاحات الأخرى في القطاع الحقيقي، و الموجهة نحو اقتصاد السوق. بحيث أصبح من الضروري تحويل القطاع المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية، إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد و تخصيصها. و تمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو استخدام أسعار الفائدة و التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري و الرأسمالي و اعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف.

تمثلت المرحلة الأولى للإصلاح في إنشاء إطار مؤسساتي ملائم. و قد كانت الخطوة الرئيسية الأولى هي اتخاذ قرار في عام 1987 بانسحاب الخزينة من عمليات تمويل الاقتصاد، بحيث أصبحت مسؤوليتها تقتصر مند ذلك الحين في تمويل الاستثمارات في البنى الأساسية و القطاعات "الإستراتيجية" فقط. و في الفترة 1987 – 1988 أخذت عدة إجراءات لتشجيع المنافسة كان أهمها إلغاء الحكومة لقرار التوطين الإجباري الوحيد، و السماح للمؤسسات المالية بأن تعمل في مجالات واسعة و مختلفة. و في مايو 1989 أنشئ سوق النقد بين البنوك التي منحتها الدولة الاستقلالية. و ليتدخل البنك المركزي في سوق النقد من خلال آلية الأمانات، و هو نظام من اتفاقات إعادة الشراء بين البنوك و البنك المركزي من أجل التمويل القصير المدى. و قد مثل كل ذلك انطلاقة أولية لبروز قواعد جديدة في التسيير الاقتصادي تفصل بين دور الأعوان الاقتصاديين و بين الدولة في تمويل التراكم.

و في سنة 1990 حدثت نقطة تحول هامة في السياسة النقدية خاصة بعد صدور قانون النقد و القرض الذي وضع الاستقرار النقدي في صدارة الأولويات. و كرس البنك المركزي الذي أصبح "بنك الجزائر" كمؤسسة مستقلة.

و قد وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد، يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، و إبراز دور النقود و السياسة النقدية. فتأسس بالتالي نظام مصرفي ذو مستويين بعد أن كان ذا مستوى واحد لأن الحدود بين الدارة المصرفية و الدارة الموازناتية كانت واهية. كما أبعد هذا القانون كل تدخل إداري في القطاع المصرفي. و أرجع للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و القرض في استقلالية تامة. كما كرس إعادة الاعتبار للبنوك كأعوان اقتصادية مستقلة. و وضع قيودا على مدى تأثير السياسة الجبائية على النقد و ذلك بعزل دائرة موازنة الدولة عن الدائرة النقدية من خلال :

- وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة مع تحديد مدته و إجبارية إرجاعه في كل سنة.

- إرجاع ديون الخزينة تجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 14 أبريل 1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة.
- إلغاء الاكتتاب الإجباري من قبل البنوك في سندات الخزينة.

كما ابعدت الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان و ذلك بتعريف الائتمان كعملية من عمليات البنوك من جهة و منع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات من جهة أخرى.

و زيادة على ذلك أسس قانون النقد و القرض سلطة نقدية تتميز بكونها :

- 1- وحيدة : تتمثل في مجلس النقد و القرض.
- 2- منظمة في إطار الدائرة النقدية و بالضبط في إطار البنك المركزي.
- 3- تتمتع باستقلالية لازمة لتصميم و تنفيذ السياسة النقدية، و صياغة سياسات الائتمان و النقد الأجنبي و الدين الخارجي.

كما كرس القانون انفتاح القطاع المصرفي للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي دون تمييز و دون وضع أي قيود للشاركة. و بالتالي فإن قانون النقد و القرض وضع القطاع المالي و المصرفي، بشكل نهائي على مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق.

وضع قانون النقد و القرض الإطار القانوني للسياسة النقدية و وضع مسار تطورها، كما بدئ في نفس الوقت في اعتبار الأسعار كمتغير أساسي في الاقتصاد و ذلك بالتحريك التدريجي للتضخم المكبوت نظرا لكون الأسعار كانت تحدد إداريا، و هذا إلى جانب التعديل الاسمي لمعدلات الفائدة، و انزلاق سعر صرف الدينار نحو مستواه التوازني.

و قد تمت عملية التعديل هذه في ظروف كانت تتميز بتشديد القيود على وسائل الدفع الأجنبية و تراجع النمو الاقتصادي أثر تقليص استيراد المدخلات اللازمة لتشغيل القطاع الإنتاجي. و بالتالي فإن هدف السياسة الاقتصادية لم يكن ليقصر في الاستمرار في عملية إعادة الهيكلة و تطهير الشركات الوطنية في القطاع الإنتاجي فحسب، بل كان يجب أن يشمل التصدي لتراجع النمو الاقتصادي المصحوب بالتضخم. و في هذا الإطار كان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو احتواء تفاقم الأسعار. ضمن هذا الإطار المؤسسي الجديد أدخل عدد من الإصلاحات الإضافية في سنتي 1991 – 1992 منها فرض حد أقصى على الحجم الكلي لإعادة التمويل من البنك المركزي إلى البنوك العمومية، بينما أزيلت الحدود القصوى على ما تقدمه البنوك من ائتمانات إلى بقية الاقتصاد، كما كان الحال بالنسبة لمعدلات الخصم لقطاعات محددة.

و في سنة 1991، أدخل بنك الجزائر نظام البرمجة المالية، لكن السياسة النقدية استمرت في الاعتماد على أربع أدوات مباشرة :

- 1- فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي للمؤسسات و على كمية إعادة الخصم من جانب البنوك.
- 2- فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عمومية كبيرة تخضع لإعادة الهيكلة المالية.

3- فرض حدود قصوى فرعية على إعادة خصم القروض المصرفية المقدمة إلى هذه المؤسسات.

4- و فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدي ما بين البنوك.

و في سنة 1992 حدث تحول كبير في السياسة النقدية، إذ أن البنك المركزي توقف عن فرض حدود قصوى ائتمانية على إقراض البنوك التجارية و بدأ في الاعتماد تماما على إعادة تمويل الاقتصاد. و قد قام بنك الجزائر بخطوة أخرى في نهاية 1993 عندما شرع في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك نحو

السوق النقدي و بعيدا عن تسهيل إعادة الخصم. و بالرغم من هذه التحسينات، ظلت الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية تتمثل في فرض حدود قصوى على إمكانية حصول كل بنك على حدة على تسهيلات إعادة الخصم و كذلك عمليات إعادة الشراء المفروضة على كل بنك. كما اتخذت خطوة مهمة لتوسيع سوق النقد فيها بين البنوك خلال الفترة 1992 – 1993 إذ جرى توسيع نطاق المشاركة في هذه السوق لكي تشمل أولا المؤسسات المالية غير المصرفية (مثل شركات التأمين) التي سمح لها بأن تقرض أموالها الفائضة و ثانيا أعيد تعريف أداة إعادة الشراء بما يسمح لبنك الجزائر بمرونة أكبر في التدخل.

و يمكن تقسيم التطورات النقدية منذ سنة 1991 إلى فترتين متضادتين تعكس كل واحدة منهما التغير الجذري الذي حصل في الوضع الاقتصادي الكلي. فخلال الفترة 1992 – 1993 كانت السياسة النقدية توسعية أساسا، إذ كانت تهدف إلى تمويل العجزات الكبيرة في موازنة الدولة و احتياجات التمويل لدى المؤسسات العمومية. و بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الإقراض المصرفي خلال تلك الفترة يمكن نسبتها إلى احتياجات صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بينما على العكس من ذلك تميزت السياسة النقدية بصرامة شديدة ابتداء من 1994 بسبب استهداف تخفيض التضخم و دعم استقرار سعر الصرف.

و خلال فترة 1992 – 1993 و بسبب انعدام الانضباط المالي و ما صاحبه من تراخ نقدي، تضاعف رصيد القروض المقدمة للحكومة بحوالي 3 مرات (انظر الجدول 1) و في الوقت ذاته زاد الإقراض إلى الاقتصاد بشكل ملحوظ استجابة لارتفاع الطلب عليه من المؤسسات العمومية، التي تدهور مركزها المالي نتيجة لزيادة الأجور و التباطؤ العام الذي ميز الوضع الاقتصادي، و زيادة على ذلك، لم تجد البنوك أمامها خيارا سوى تقديم الائتمان للمؤسسات العمومية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الجارية.

الجدول (1) الوضعية النقدية، الفترة (1991 - 1993)

الوحدة (%)

1993	1992	1991	
52,2	48,1	48,1	* نسبة السيولة

19,9	44,3	36,3	قروض للاقتصاد الناتج الداخلي الخام
163,1	55	58,7	قروض للدولة إيرادات الموازنة
386,5	150,7	144,2	قروض للدولة الموارد العادية
12,7	16,8	33,3	إعادة تمويل البنك المركزي القروض للاقتصاد

المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي + بنك الجزائر

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{M_2 \text{ المتوسط}}{\text{الناتج الداخلي الخام}}$$

و تبعا لذلك زاد حجم النقد بمفهومه الواسع بنسبة 22% على مدى الفترة 1992 – 1993 مما يعكس التوسع في الائتمان المحلي بصفة إجمالية، و أساسية. و قد كانت الاحتياطات الدولية مستقرة طوال الفترة و بالتالي فقد لعبت دورا محدودا. (كانت 1,6 مليار دولار سنة 1991 و 1,5 مليار سنتي 1992 و 1993). و هكذا فقد أدى التوسع النقدي و زيادة الأجور بالإضافة إلى نقص المواد الاستهلاكية بسبب ضغط الواردات، إلى زيادة السيولة و التوسع النقدي كما يظهر من زيادة السيولة بأكثر من 4 نقاط مئوية من نهاية 1991 إلى 1993. غير أن التضخم، في واقع الأمر انخفض خلال الفترة 1991 – 1993 من 25,5% خلال الاثنى عشر شهرا حتى ديسمبر 1991 إلى حوالي 20,5% من المتوسط في عام 1993. لكن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لم يعبر عن التضخم القائم خصوصا في سنة 1993 بسبب الضوابط السعرية، و ظهور النذرة في المواد الغذائية التي أدت بدورها إلى تنشيط السوق الموازي و نشوء تباين كبير بين سعر الصرف الإسمي و سعر الصرف الموازي.

المبحث الثاني: إدارة السياسة النقدية منذ 1994 :

من الناحية الإجرائية تمثلت المحاور الرئيسية لإصلاح السياسة النقدية و القطاع المالي في الإجراءات

التالية :

- 1- إدخال الحد الأدنى على الاحتياطي في البنوك بنسبة 3% من الودائع التي تفرض عليها فائدة قدرها 11% سنويا. (1994).
- 2- إلغاء الحدود القصوى على معدلات الاقتراض مع فرض حد قدره 5% على هامش أسعار الفائدة المصرفية. (1994).
- 3- تدقيق حسابات البنوك العمومية بالتعاون مع البنك الدولي 1994 – 1996.
- 4- تمويل إعادة هيكلة و رسملة البنوك العمومية عن طريق عمليات الحقن النقدي و تحويل الديون 1994 – 1996.

- 5- تنمية السوق النقدي :
 - إدخال نظام المزادات لائتمانات البنك المركزي 1995.
 - إدخال نظام المزادات لاذونات الخزينة العمومية 1995.
 - إدخال عمليات السوق المفتوحة 1995.
- 6- تطبيق نسبة كفاية رأس المال على البنوك بمقدار 4% مع رفعها إلى معيار بنك التسويات الدولية البالغ 8% سنة (1999).
- 7- تعزيز القواعد الاحترازية التي تقيد تمرکز المخاطر و وضع قواعد واضحة لتصنيف القروض و المخصصات الاحتياطية. 1995.
- 8- إلغاء الخمس نقاط مئوية على نطاق أسعار الفائدة المصرفية. 1996.
- 9- قرار تحويل صندوق التوفير الوطني (CNEP) إلى بنك عقاري تجاري في أوائل 1997. (1996 – 1998).
- 10- إنجاز الأعمال التمهيدية لإنشاء سوق رأسمالية : 1996 – 1998.
 - إنشاء لجنة التنظيم و الرقابة على سوق الأوراق المالية.
 - إنشاء شركة إدارة سوق الأوراق المالية.
 - أو إصدار للسندات من جانب سونطراك (12 مليار) في فيفري 1998.
- 11- دمج صندوق التوفير الوطني (CNEP) في الجهاز المصرفي بالإضافة إلى ما يلي : (1997).
 - ❖ إنشاء نظام لتمويل السكن.
 - ❖ تنفيذ خطة قائمة على التدقيق و المراجعة لتعزيز المؤسسات.
 - ❖ تعريف و تطبيق نسبة تحويل ودائع حسابات مدخرات السكن إلى قروض للإسكان.
- 12- إنشاء نظام للتأمين على الودائع. 1997.
- 13- إعداد برنامج لتحديث نظام المدفوعات بالتعاون مع البنك الدولي 1998.

المبحث الثالث: التحكم في السيولة المصرفية و تخصيص القروض وفق منطق السوق :

كان بنك الجزائر حتى أوائل سنة 1994، يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدة. و من خلال تسهيلة إعادة الخصم أو اتفاقات إعادة الشراء في السوق النقدي بين البنوك. غير أن هاتين الأدوات كنتا موجهتين بقوة نحو تلبية احتياجات البنوك كل على حدة و كانتا تقدمان بناء على مبادرات البنوك التجارية. و بالتالي فقد كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة، بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى تشوهات كبيرة في توزيع الموارد.

لتغيير كل ذلك، أخذ بنك الجزائر منذ 1994 في فرض احتياطي إلزامي على البنوك بنسبة 3% من الودائع المصرفية (مع إستيعاد الودائع بالعملات الأجنبية) مع تعويضها بنسبة 11,5. و تعزيزت فعالية الرقابة النقدية بصورة أكبر في مايو 1995 عندما بدأ بنك الجزائر مزادات إعادة الشراء لتوفير السيولة للبنوك. و قد كان هذه المزادات تهدف تقوية دور أسعار الفائدة من خلال السماح بتطبيق ممارسات أكثر تنافسا في الأسواق و تقديم قدر أكبر من الشفافية تجاه معيار تخصيص الائتمان، و طبقا لنظام المزادات، أصبح بنك الجزائر يعلن سعر فائدة أدنى قبل المزاد، و بعد ذلك تتقدم البنوك بطلباتها في شكل أسعار فائدة و أحجام ائتمان. و في البداية قدم بنك الجزائر عمليات إعادة التمويل بسعر فائدة واحدة (المزاد العادي) لكن في أواخر عام 1995

انتقل البنك إلى نوع من المزادات تتم فيها إرساء أسعار الفائدة التي تعرضها البنوك بالفعل. و كانت المزادات تعقد في البداية كل ستة أسابيع لكن نظرا لتزايد أهميتها كأداة رئيسية لإعادة التمويل، أصبحت تعقد من أوائل 1996 مرة كل ثلاثة أسابيع، و في نهاية 1996 شكلت إعادة التمويل من خلال اتفاقات إعادة الشراء و المزادات حوالي نصف مجموع التمويل مقابل عشر هذا المبلغ في نهاية 1994.

و قد اتخذت خطوة أخرى من قبل الحكومة، نحو تعميق السوق النقدي عندما بدأت في أواخر 1995 في تنفيذ نظام رسمي للمزادات لبيع سندات الخزينة العمومية القابلة للتداول في السوق النقدي. و قد وصلت أسعار الفائدة على هذه السندات إلى 22,5% في أوائل 1996 قبل أن تنخفض إلى 17,5 في نهاية 1996 في ضوء تباطؤ معدلات التضخم. و من بين المشتركين في هذه المزادات البنوك و المؤسسات المالية غير المصرفية. و قد سهل هذا النظام تطبيق عمليات السوق المفتوحة من جانب بنك الجزائر في ديسمبر 1996.

أولاً: تحرير أسعار الفائدة :

حددت أسعار الفائدة على ودائع البنوك في مايو 1990، لكن أسعار الفائدة على الإقراض من البنوك ظلت خاضعة لحد أقصى بنسبة 20% سنوياً. و نتيجة لذلك ظل هادان النوعان من أسعار الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة 1993 – 1994 لأنهما لم يعكسا الضغوط التضخمية المتزايدة الناشئة عن تراخي سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة خلال تلك الفترة. و اتخذت خطوة مهمة بموجب برنامج الإصلاح لسنة 1994 عندما أزيل الحد الأقصى على أسعار الإقراض من البنوك للجمهور. و رافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار خمس نقاط مئوية على هامش الوساطة المصرفية، ذلك بغية منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض. و قد ألغى هذا الإجراء في ديسمبر 1995. و في النهاية أدى تحرير أسعار الفائدة، مع تراجع معدلات التضخم نتيجة سياسات إدارة الطلب الأكثر صرامة، إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ بداية 1996.

و قد تطورت كذلك أسعار الفائدة على إقراض البنك المركزي للبنوك ذلك أن أسعار إعادة الخصم التي منحت معاملة تفصيلية لقطاعات معينة حلها محل سنة 1992، سعر موحد عام، و ألغى الحد الأقصى على أسعار الفائدة في السوق النقدي في أبريل 1994.

ثانياً: تطور الوضعية النقدية :

فرضت شروط الاستعداد الائتماني و تسهيل الصندوق الممدد برنامجاً مالياً صارماً مقابل تقديم موارد صندوق النقد الدولي، و قد حدد هذا البرنامج سقفاً لتوسع M_2 يتعلق مباشرة بتغيير الموجودات الخارجية و الداخلية الصافية، فإن المغزى من تحديد توسيع القرض المحلي كهدف مباشر للسياسة النقدية، يصبح سهل الإدراك، إضافة إلى رفع احتياطات الصرف بغية دعم الوضعية الموائمة لميزان المدفوعات، المتلازمة مع انخفاض التوسع النقدي.

و زيادة على ذلك فقد تم تعقيم جزء من الموارد المحررة بفضل إعادة جدولة الديون الخارجية، بغية تجنب الآثار التضخمية و بالتالي لتجنب توسع M_2 .

و بالتالي فإن الهدف من تقليص العرض النقدي، المعبر عنه بـ M_2 و بمعامل السيولة هو تحديد :

- توسع القرض المحلي مع إعادة هيكلة مقابلات الكتلة النقدية لصالح القروض للاقتصاد أي تخفيض أثر المزامنة.

- اللجوء إلى النقود المركزية. فالتأثير على هيكل أسعار الفائدة و وضع أسقف على المبالغ القابلة لإعادة الخصم، بوسعهما حث النظام المصرفي على جمع الادخار و بالتالي تجنب الإفراط في اللجوء إلى مؤسسة الإصدار.

- و من هذين الهدفين ينبع هدف تقريب معدل التضخم من معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين. و بالتالي، ابتداء من 1994، و ضمن برنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، تم تقييد السياسة النقدية لإجراء تخفيض سريع في التضخم، و قد ساعد على تنفيذ هذه السياسة التحول الهام في الوضع المالي عندما هبط عجز الموازنة بأكثر من 4 نقاط مئوية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام سنة 1994 و ثلاث نقاط مئوية في سنة 1995.

و قد ساهمت الصرامة المالية و ظهور الفوائض في الانخفاض المستمر للانتمان المقدم للحكومة و الذي وصل في نهاية 1996 إلى حوالي نصف حجمه في ديسمبر 1991. كما تعرض الائتمان في بقية الاقتصاد و إلى هبوط حاد سنة 1994، كما يبدو من الجدول (2) لكنه أخذ في الازدياد تدريجيا بعد ذلك بالإضافة إلى الانتعاش الاقتصادي.

الجدول (2) الوضعية النقدية، الفترة (1993 – 1998)

الوحدة : مليار دج

1998	1997	1996	1995	1994	1993	البيان
280,7	350,3	133,9	26,3	60,4	23,9	* الموجودات الخارجية الصافية
1010,0	799,4	781,3	773,3	663,3	601,3	* الموجودات الداخلية الصافية
1273,5	1164,9	1057,3	967,2	774,4	753,6	* القروض الداخلية الصافية
723,2	423,6	280,5	401,6	468,6	522,2	* قروض إلى الدولة
906,2	741,3	776,8	565,6	305,8	231,4	* قروض إلى الاقتصاد
56,3	38,9	35,7	40,7	52,8	52,2	* نسبة السيولة (%)
14,0	12,1	11,3	12,7	16,3	18,1	التداول النقدي الناتج الداخلي الخام (%)
24,9	31,2	31,8	31,2	30,8	33,8	التداول النقدي M ₂ (%)
25,0	29,6	32,8	33,3	16,5	12,7	إعادة التمويل (BA)* إقراض للاقتصاد (%)

المصدر : IMF. Cheraout. M (2004). Crises financières et faillites des banques

Algériennes: Du choc pétrolier de 1986 à la liquidation des banques, El Kalifa et BCIA éditions

GAL.

* AB بنك الجزائر.

- و قد سمحت الإعفاءات من الديون الخارجية التي منحت بين عامي 1994 و 1995 بالإضافة إلى تحسن أسعار البترول في سنتي 1996 و 1997. لدعم مجهودات التحرير الاقتصادي الكلي، بتعزيز الوضعية الخارجية بشكل قوي بحيث أن الاحتياطيات الدولية ارتفعت من 1,5 مليار دولار أمريكي سنة 1993 إلى 8 مليار دولار في نهاية 1997.

و بناء على ذلك فإن نمو الكتلة النقدية (M₂) عرف نوعا من التباطؤ فقد كان يتطور كالتالي :

1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنوات
19,1	18,2	15	10,5	15,3	21,6	% للتطور

المصدر : ONS. 2006

ONS : الديوان الوطني للإحصاء.

و استمر يتطور حسب معايير مقبولة منذ 1994. لكن الكتلة النقدية كانت تعتبر فائضة بالنسبة لاحتياجات الاقتصاد. و تساهم في تزايد الضغوط التضخمية.

و يرجع النمو الأكبر في الكتلة النقدية إلى النفقات الهامة للدولة و خاصة تلك التي كانت تخص التكفل بالعجز المزمّن للشركات العمومية. و إذا كان هناك تأثير سلبي على السيولة المصرفية، من طرف طريقة الدفع الفوري لمقابل الواردات، بسبب صعوبات تعبئة خطوط اقتراض جديدة، مما أجبر المتعاملين للجوء إلى هذه الطريقة في الدفع فإن الخزينة العمومية، على

العكس من ذلك ساهمت من خلال الموارد التي جلبتها إعادة الجدولة في إعادة تشكيل السيولة المصرفية. تلك الموارد التي مكنت من إعادة هيكلة مقابلات الكتلة النقدية لصالح القروض الموجهة للاقتصاد.

إذ بينما سجل انخفاض مطلق في القروض المقدمة للدولة منذ سنة 1993 إلى غاية 1994 فإن القروض المقدمة للاقتصاد عرفت توسعا هاما (الجدول 2) و بتنقيذ جزء هام من موارد إعادة الجدولة عالجت الخزينة العمومية دينها المحلي بالاستدانة الخارجية، مع تطهير وضعية الشركات العمومية و محافظ البنوك. و يختلف تنقيذ موارد إعادة الجدولة عن عمليات التطهير التقليدية في كونها تقلل من أثر المزامنة، الذي يمارسه اقتراض الدولة، في عمليات التطهير التقليدية.

و على المستوى الملموس، فإن المدينين الأساسيين (البنوك و الشركات العمومية) تمكنوا من الاستمرار في خدمة ديونهم الخارجية. و بدلا من تحويل المبالغ المحصل عليها من إعادة الجدولة إلى الخارج، فإنها دفعت إلى الخزينة العمومية التي دفعتها لتدعيم عمليات إعادة الهيكلة و دفع ديونها تجاه النظام المصرفي، مما زاد من توفر الأموال القابلة للإقراض في الاقتصاد. و ببقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، فإنها أدت إلى تخفيض الدين الداخلي للخزينة العمومية و تزايد الدين الخارجي.

و يمكن التساؤل حول استخدام تلك الموارد المحصل عليها بطريقة غير مباشرة من إعادة جدولة الديون الخارجية، إذ حسب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، فإن تلك الأموال لم تغادر النظام المصرفي لأنها استخدمت في تمويل السحب على المكشوف للبنوك و الشركات.

و قد قدر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في نهاية 1995 أن السحب على المكشوف من طرف القطاع الصناعي مثل 26% من رقم أعماله. و مما يجدر ملاحظته هو أن النواة المركزية للقطاع الصناعي (الحديد و الميكانيك و الإلكترونيك) هي التي كانت أكثر معاناة من العجز في الخزينة و هذا لا بد من التساؤل حول مدى تلاعب السياسة النقدية الانكماشية مع إعادة الهيكلة الصناعية.

و رغم ذلك فإن الاقتصاد عبر عن قدرة على استيعاب السيولة الفائضة، التي نشأت، أساسا في الفترات السابقة، و هو ما عبر عنه انخفاض معدل السيولة من 52,2% سنة 1993 إلى 38,9% سنة 1997.

أدت صرامة السياسة الاقتصادية (النقدية و الجبائية) إلى تدهور كبير في معدل التضخم الذي تطور (في المتوسط) كالتالي :

الجدول (3) تطور معدل التضخم

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم (%)	20,5+	29,0	29,8	18,5	5,7	5

المصدر : Bouzidi Abdelmadjid (1999), Les années 90 de l'économie Algérienne, Les limites des politiques conjoncturelles. ENAG/Edition

و قد انتقل مؤشر أسعار الاستهلاك من 7,4% في شهر مارس 1977 مقابل 38,4% في شهر ديسمبر 1994. و يعتبر الانخفاض في معدل التضخم انجازا هاما نظرا لكون تخفيض قيمة الدينار كانت بنسبة 50% في بداية البرنامج، و هو ما أدى تحسن شروط تمويل الاقتصاد بناءا على انفراج أسعار الفائدة، ضمن مناخ اقتصادي تميز بتطهير الوضعية المالية للشركات العمومية و البنوك. ففي غضون سنتين خفضت البنوك من أسعار الفائدة، خمس مرات في حدود 35% تقريبا. و في سنة 1994 بلغت أسعار الفائدة الاسمية رقما قياسيا (23%) لكنها انخفضت إلى 11% في ديسمبر 1997.

و بالتالي فإن السياسة النقدية و الجبائية الجديدة جعلت من الممكن توجيه الائتمان بطريقة أكثر فعالية و هو ما يجسد في انتعاش الإنتاج خلال الفترة 1995 – 1998.

كما يبدو من الجدول (4)، بعد توقيف مسار التراجع الاقتصادي مند سنة 1994. و توفير شروط تمويل غير تضخمي لانتعاش العرض و العودة إلى النمو.

الجدول (4) معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%، الفترة 1993 – 1998).

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام	-2,1	-0,9	+3,9	+3,3	+1,2	+4,6
معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	-2,5	-0,4	+3,7	+2,6	0,9	+5,1

و رغم أن النمو كان هشاً و متواضعا إلا أنه عرف انبعاثا بعد عشر سنوات من التدهور الاقتصادي، و هو لا يزال هشاً لكونه يبقى، أساسا، مجرورا بقطاعي المحروقات و الفلاحة، اللذين ما هما في الحقيقة سوى عاملين خارجيين. الأول متعلق بظروف السوق الدولية للمحروقات و الثاني تابع للأحوال الجوية. و يظهر الجدول (5) تطور معدل النمو القطاعي. الفترة (1993 – 1998)

الجدول (5) تطور معدل النمو القطاعي. الفترة (1993 – 1998)

(%)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة	-1,3	-4,4	-1,4	-7,9	-3,9	+4,6
الفلاحة	-3,7	-9,0	+15,0	+10,5	-14,0	+11,5
BTP	-4,0	+0,9	+2,7	+4,5	+2,0	+2,4
المحروقات	-8,0	-2,5	+1	+7	+5,2	+3,5

المصدر : البنك الدولي، تقرير حول الجزائر.

BTP : البناء و الأشغال العمومية.

يقدم الجدول (6) تطور مؤشرات إنتاج الفروع المنتجة للفترة (1995 – 2002) و هي الفترة التي دخل فيها برنامج التعديل الهيكلي حيز التنفيذ و الفترة اللاحقة لها. و هو يسمح بالوقوف عند التراجع الذي عرفته أغلب فروع الإنتاج.

الجدول (6) تطور مؤشرات الإنتاج لأهم الفروع المنتجة، الفترة (1995 – 2002)

سنة الأساس = 1984.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
- ماء و طاقة	132,4	138,3	143,7	156,2	167,3	171,3	179,9	187,7
- المحروقات	107,6	113,2	118,2	11,2	122,3	129,3	128,6	133,8
مناجم و محاجز	81,1	77,6	67,2	70,8	68,7	79,6	77,3	82,0
- ISMEE	74,5	58,4	46,8	53,1	56,1	56,6	62,8	67,3
- مواد البناء	89,7	93,8	89,2	93,4	90,5	97,5	98,6	106,9
- كيمياء و بلاستيك	86,2	75,0	79,9	93,2	91,7	97,2	94,3	88,8
- صناعة زراعية – غذائية	89,0	85,0	83,1	95,4	93,9	85,5	74,8	60,5
- النسيج	73,1	53,3	48,6	48,1	39,6	33,4	28,5	29,6
- الجلود و الأحذية	42,2	29,3	23,7	22,4	15,9	15,5	15,4	13,0
- الخشب و الورق	60,1	48,5	47,3	45,2	38,9	35,6	30,9	31,5
- صناعات مختلفة	46,6	25,6	21,0	20,6	19,1	26,5	27,0	27,3
المؤشر العام	87,6	81,1	78,2	83,8	84,1	85,2	85,0	86,2
- المؤشر خارج المحروقات	82,9	73,6	68,9	75,6	75,3	75,0	74,8	75,1
- المؤشر الصناعي	78,9	68,3	63,1	69,0	67,9	66,8	66,2	66,4

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء. www.ONS.dz

ISMEE : صناعات الحديد و الصلب، و الميكانيك و الكهرباء.

يبين الجدول (6) أن كل الفروع المنتجة باستثناء فرعي المياه و الطاقة و المحروقات و إلى حد ما فروع مواد البناء قد عرفت تدهورا مستمرا خلال الفترة.

و عند أخذ سنة 1989 كسنة مرجعية فإن مؤشر الإنتاج خارج المحروقات يكون قد انتقل من 101,0 سنة 1989 إلى 68,9 نقطة سنة 1997 أي أنه قد خسر حوالي ثلث قيمته بينما تكون الخسارة بين 1995 و 1997 تساوي 14 نقطة. إن مؤشر الإنتاج الصناعي الذي يعبر أحسن عن استغلال القدرات القائمة فقد انخفض من 99,9 سنة 1989 إلى 63,1 أي أنه خسر 36,1 نقطة من قيمته أو أكثر من ثلث مستواه سنة 1989 بينما خسر بين 1995 – 1977 فقط 15,8 نقطة.

و قد كانت الصناعات الأكثر تضررا بآثار التراجع الاقتصادي، متمثلة بالدرجة الأولى في صناعات الجلود و النسيج. و قد يكون بسبب تراجعها راجعا إلى المنافسة التي واجهتها من جراء انفتاح السوق أمام المنافسة الأجنبية و تطور السوق الموازي. أما المجموعة الثانية التي مسها التدهور فهي مجموعة صناعات الحديد و الصلب و الميكانيك و الإلكترونيك و الكهرباء التي تشكل في الحقيقة النواة الصلبة للصناعة الجزائرية و التي كان يفترض أن يتمحور حولها كامل النسيج الصناعي الجزائري.

و يرجع الهزال الذي أصبح يميز الصناعة الجزائرية، حسب الحجج المقدمة من قبل الملاحظين إلى تدهور خزينة الشركات و خسائر الصرف التي تبدو كأهم عامل مفسر تتم فصل معه العوامل الأخرى مثل عدم تحصيل الحقوق و انكماش الطلب الكلي، و المنافسة الأجنبية و الاحتفاظ بمخزونات كبيرة نفوق احتياجات الاستغلال، بالنسبة للمواد الأولية و قطع الغيار. و تراكم مخزون الإنتاج بسبب سوء البيع.

المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية لبرنامج التثبيت و التعديل :

تعتبر هذه الآثار، لا مفر منها، لأن انكماش الطلب يعني تراجع التشغيل و مستوى المعيشة بصفة عامة. و يتعلق الأمر بتأثير مركب لارتفاع الأسعار و التجميد الجزئي للأجور و ارتفاع الاستقطاعات الضريبية، و انحسار التغطية الاجتماعية التي كانت تضمنها إعانات موازنة الدولة. و إن كانت الإصلاحات التي بوشرت منذ 1986، قد سيطر عليها الجانب التدريجي لاحتواء آثارها الاجتماعية. فإن السياسات المطبقة منذ 1994 كانت أقل تسامحا من الناحية الاجتماعية. فتأثيرات انسحاب الدولة عن دعم المجتمع و الصرامة المعتمدة في ميدان الأجور و تحرير الأسعار المصحوبة بتدهور قوي للدينار كانت لها آثار سلبية على الأجراء و البطالين و محدودي الدخل. كما يبدو من الجدول (7).

الجدول (7) تطور بعض المؤشرات الاجتماعية، الفترة (1993 – 1996)

1996	1995	1994	1993	
24,4	27,2	-	-	1- كتلة الأجور كنسبة من الناتج الداخلي الخام
9,1	9,5	10,3	10,5	- منها أجور الوظيف العمومي
0,8	1,3	2,9	4,9	2- صندوق التعويض (%) من الناتج الداخلي الخام
56,2	52,2	42,9	24,1	3- سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في نهاية الفترة
28,3	28,1	24,4	23,2	4- نسبة البطالة

المرجع : تقرير صندوق النقد الدولي.

+ CNES التقرير نصف سنوي 1996.

+ Ecotetechnics.

تبين هذه الأرقام ارتفاع نسبة البطالة بسبب زيادة عرض العمل و تسريح العمال. كما تدل على تدهور القدرة الشرائية بصفة عامة.

و قد عرفت القدرة الشرائية للأجراء حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات تدهورا ب 30% ما بين 1990 – 1996. أما فيما يخص الفترة التي غطاها البرنامج (1994 – 1997) فإن القدرة الشرائية للأجراء كانت دائما في اتجاه الانخفاض. كما يدل عليه أرقام الجدول.

الجدول (8) تطور القدرة الشرائية للأجراء، الفترة (1994 – 1997)

(%)

السنة	1994	1995	1996	1997
القدرة الشرائية	-10	-7	-3,5	-0,5

المصدر : Bouzidi, Abdlmadjid, Op cit, PP 160

و قد كان هناك نوع من الاستدراك لهذا التدهور، و لم تعد القدرة الشرائية للأجراء تتدهور في سنة 1997 بفعل عاملين اثنين تمثلا في انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 5,7% سنة 1997 و في زيادة الأجور التي حدثت سنة 1977 و 1988 و التي وصلت 49,3%.
لكن خلال فترة تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي الكلي فإن الأجور خسرت 21% من قدرتها الشرائية و هي خسارة كبيرة.

و نظر للسببين السابقين الذكر فإن المشكل الذي يبقى مطروحا بحدة هو مشكل البطالة و المحافظة على مناصب الشغل، أكثر من المحافظة على القوى الشرائية. إذ أن البطالة كانت قد عرفت تراجعا من 33% سنة 1967 إلى 16,5% سنة 1985. لكنها عادت إلى الارتفاع إلى 23,2 سنة 1993، ثم قفزت إلى 28,3% سنة 1996 بفعل تنفيذ البرنامج. بحيث أن التدهور كان بأكثر من خمس نقاط. و يبين هيكل البطالة أن الفئات الشبابية من السكان هي الأكثر تعرضا للبطالة.

فبالنسبة للشريحة 16 – 19 سنة كان معدل البطالة 63,5% و بالنسبة للشريحة 20 – 24 سنة كان المعدل هو 55,6% و يمثل عدد البطالين الذين لم يعرفوا عالم الشغل أبدا 75% من العدد الإجمالي.
و حسب معطيات تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي فإن العدد الإجمالي للعمال الذين تم تسريحهم لأسباب اقتصادية يقدر بأكثر من 68500 بالنسبة لسنتي 1995 منهم 19700 في السنة الأخيرة لوحدها.

و قد قدمت حصيكت الحكومة بالنسبة لسنة 1996 أرقاما إضافية خاصة بالفترة 1997 – 1998، حددت فيها عدد العمال المسرحين في تلك الفترة بـ 130000، و يرجع ثقل هذه الحصيلة إلى كون إعادة الهيكلة بدأت تمس الشركات ذات البعد الوطني.

و حسب Ecotechnics فإن 423 شركة خفضت عدد العمال سنة 1996 منها 222 في البناء و الأشغال العمومية، و 97 في الخدمات و 73 في الصناعة و 31 في الفلاحة. و قد مثلت صيغتا التأمين على البطالة و التقاعد المسبق للعمال الصيغتان المتبعتان لتخفيض مناصب الشغل. بحيث أن 72% من المحلات استفادت من الصيغة الأولى بحلول 30 جوان 1996.

و تظهر الحصيلة التي قدمها تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي إن تخفيض عدد العمال ما بين أكتوبر 1996 إلى سبتمبر 1999 بلغ 384.321 عاملا. و قد كان 36% من العمال المسرحين، أي 113006 عاملا من عمال الشركات القابضة للبناء و الأشغال الكبرى. و قد كانت خسارة مناصب الشغل بسبب حل الشركات، من بين العدد السابق، تقدر 42540 منصب شغل. و قد توزع عدد العمال المسرحين ما بين 1996 و سبتمبر 1999 حسب نمط التسريح كالتالي :

- 14,5% أحيلوا إلى التقاعد، 47% أحيلوا على التقاعد المسبق.

- 29% اختاروا التسريح المسبق.

- 27% استفادوا من آلية الصندوق الوطني للبطالة.

- 5,6% للتسريح المؤقت.

- 23,7% غادروا لأسباب أخرى (وفاة، انشغالات أخرى).

لكن و في نفس الوقت فإنه تم خلق مناصب شغل جديدة من طرف الشركات العمومية الاقتصادية (EPE) التابعة للشركات القابضة الوطنية و الجهوية، كما أن عمليات التنازل عن الأصول للعمال التي نقدتها الشركات القابضة الجهوية في إطار إعادة هيكلة الشركات العمومية المحلية (EPL) سمحت بخلق عدة ملكيات

للعمال. و بالتالي فإن الخسارة الصافية في التشغيل بسبب إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي كانت تقدر بـ 258400 منصب شغل.

و بالإضافة إلى التأمين على البطالة و الإحالة إلى التقاعد المسبق التي كانت تعني العمال المسرحين فقط فإن السلطات اتخذت إجراءات أخرى لمحاربة البطالة. مثل خلق تعاونيات الشباب و التشغيل المأجور بمبادرة محلية (ESIL) و من بداية 1995 إلى جوان 1996 ثم خلق 6100 تعاونية قدرة تشغيل الواحدة منها في المتوسط 2 - 3 فردا و تسمح صيغة ESIL بتشغيل الشباب خلال فترة تتراوح ما بين 6 أشهر إلى سنة و قد سمحت، بالنسبة لنفس الفترة بخلق 209000 منصب شغل منها 1,6 % منصب دائم فقط. المهم هو أن محاولة استرجاع التوازنات الداخلية و الخارجية، رغم تكلفتها الاجتماعية، لم تترك السلطات غير معنية بمشاكل البطالة و الفقر.

المبحث الرابع: تطهير ميزانيات البنوك و إعادة رسميتها :

كان الوضع النقدي و المالي قبل صدور قانون النقد و القرض سنة (1990) يتميز باللامح التالية :

- وجود تداول نقدي هام خارج الجهاز المصرفي.
- عجز هيكلي في سيولة الجهاز المصرفي.
- استخدام التمويل بالسحب على المكشوف كشكل رئيسي للقرض.
- ضعف في جمع و تعبئة الادخار مع وجود اقتصاد مواز نشيط.
- عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل.
- محافظ مالية للبنوك مكونة أساسا من قروض (على الشركات العمومية) مشكوك في تحصيلها.
- وجود أنظمة احترازية غير كافية.

و هو ما أدى إلى تدهور الملاءة المالية للبنوك بدرجة كبيرة على مر السنوات لدرجة أن 65 % من أصول البنوك كانت غير مذرة لعائد سنة 1990، مما دفعها إلى اللجوء المتزايد لاعادة التمويل من البنك المركزي، و الذي بلغ معدلات حرجة.

و قد تميزت فترة التسعينات ببذل مجهودات كبيرة لتطهير و إعادة هيكلة القطاع العمومي بصفة عامة و البنوك بصفة خاصة. فمنذ 1990 ظهرت الضرورة للبدء في تقييم قابلية البنوك العمومية للدفع وفق المعايير العالمية. و قد بين التقييم الأول، استنادا على الوضعيات العامة للبنوك مشكل القروض المشكوك فيها و عدم كفاية الأموال الخاصة. و بالتالي ظهرت حتمية التطهير و إعادة الهيكلة للبنوك مثلها مثل المؤسسات العمومية الأخرى. خصوصا بعد أن هيا قانون النقد و القرض (1990) الإطار المؤسسي لذلك الإصلاح. و تمثلت عملية تطهير ميزانيات البنوك العمومية في إعادة شراء القروض المشكوك فيها و قروض أخرى من طرف الخزينة العمومية و شملت :

- القروض المقدمة إلى الشركات الأم للمؤسسات العمومية التي أعيدت هيكلتها منذ سنة 1983.
- القروض المقدمة للمؤسسات العمومية المنحلة.
- القروض المقدمة للمؤسسات العمومية التي لا تزال تزاوّل النشاط.
- كما أعادت الخزينة العمومية شراء القروض الأخرى الناتجة عن :
- خسارات الصرف الناتجة عن تعبئة القروض الخارجية لدعم ميزان المدفوعات.
- الفروق في الفوائد على القروض الخارجية.
- مختلف العمليات التي قامت بها البنوك بطلب من السلطة.

و قد انطلقت عملية إعادة شراء القروض المصرفية المشكوك فيها، التي قدمت إلى المؤسسات العمومية، فعليا سنة 1991 و تمت على 3 مراحل :

1- المرحلة الأولى (1991 – 1996) : و فيها أعادت الخزينة شراء ديون 23 مؤسسة عمومية قبل مرورها إلى الاستقلالية، إثر تقييم مشترك بين الخزينة و البنوك العمومية على أساس معيار رسمي "القرض العادي"، قيم بعدد أشهر رقم الأعمال (بين 6 و 9 أشهر) بحيث أن القروض التي تفوق هذا المعيار تعتبر مشكوكا فيها و يعاد شراؤها من طرف الخزينة. و قد وصلت هذه القروض خلال السنتين 1991 – 1992 إلى ما يزيد عن 275 مليار دج أي ما يعادل حوالي 60% من إجمالي الائتمان المصرفي المستحق على الاقتصاد، و 23% من الناتج الداخلي الخام سنة 1992. أعادت الخزينة شراؤها في شكل التزامات مدتها 20 سنة بسعر فائدة 5%. و لتفادي تدهور قيمتها فقد تم تغيير شروط الشراء سنة 1996 لتتخفف المدة إلى 12 سنة و يرتفع سعر الفائدة إلى 10%.

خلال الفترة 1991 1996 مبلغ 217 مليار دينار جزائري، نقدا منها حوالي 80% في صورة تعويضات عن خسائر الصرف الأجنبي المحتملة بسبب الاقتراض الخارجي في الماضي بالنيابة عن الدولة. بينما ذهبت نسبة الـ 20% المتبقية كلها تقريبا إلى إعادة رسملة البنوك. فقد أعيدت رسملة بنك الجزائر الخارجي و القرض الشعبي الجزائري في سنة 1995 من خلال مساهمات من الميزانية مقدارها 10 ملايين دج. و قد تمت الرسملة بتمويل حكومي إضافي على النحو التالي :

- أصدرت الحكومة في عام 1996 ما قيمته 24,9 مليار دج في شكل سندات مدتها 20 سنة لإعادة رسملة أربعة من البنوك العمومية الخمسة (باستثناء بنك الجزائر الخارجي).

- المرحلة الثانية (1996 – 1998) : بالإضافة إلى إنفاق 8 مليار دج من الموازنة في أفريل 1997، لإعادة رسملة الصندوق الوطني للتوفير (CNEP) بعد تحويله إلى بنك للإسكان. فإن الحكومة قامت خلال الربع الأول من عامك 1997 باستبدال ما قيمته 187 مليار دج من القروض المصرفية غير العاملة بسندات خزينة مدتها 12 سنة (و كذلك مقابل القروض المشكوك فيها المستحقة على الشركة الوطنية للسكك الحديدية، و شركة سونلغاز و دواوين استيراد الأغذية و الأدوية). و قد كان سعر الفائدة على هذه السندات 10%.

و قد شكلت هذه العملية 24% من رصيد ائتمان البنوك للاقتصاد بنهاية 1996 و أدت زيادة على ذلك إلى زيادة مدفوعات الفائدة في ميزانية 1997 بمقدار 0,6% من الناتج الداخلي الخام تقريبا.

و قد كانت إعادة رسملة كل بنك مصحوبة بتوقيع عقد أداء بين الحكومة و مديري البنوك. بتحمل بمقتضاه مدير البنك المسؤولية الخالصة عن احترام نسب كفاية رأس المال المحددة من قبل بنك الجزائر. أما البنوك فقد منحت بدورها، استقلالية متزايدة في اتخاذ القرارات التشغيلية بشأن توزيع الائتمان. و على الخصوص رفض تقديم أي قرض للمشاريع ذات المخاطرة العالية.

و توازيا مع التطهير، خلال تلك المرحلة فقد تم وضع آلية سميت "آلية البنوك / المؤسسات"، بهدف التصدي إلى عمليات السحب على المكشوف المتراكمة بأسعار فائدة عالية على المؤسسات العمومية ثم استعادة صحة أوضاعها المالية بشكل تدريجي. و بعد عمليات تدقيق شاملة لحسابات الشركات العمومية قامت البنوك و الشركات القابضة التي تضم الشركات العمومية الكبرى، بالاشتراك مع ممثلين عن بنك الجزائر و الخزينة العمومية بتحديد الوحدات الإنتاجية القادرة على الاستمرار، و التي يمكن للبنوك مساندها، و تلك المتعثرة.

و بناء على ذلك، قبلت البنوك جميع نسبة كبيرة من المسحوبات على المكشوف في شكل قروض متوسطة الأجل بأسعار فائدة منخفضة. و مما يجدر ذكره هو أن الخزينة العمومية قامت ضمن إطار التطهير و

بهدف تخفيف أثره على خزينة البنوك. بتقديم تسبيقات إلى البنوك، في إطار القروض المعاد شراؤها. و قد قدرت هذه التسبيقات خلال الفترة 1991 – 1998 بـ (281,2) مليار دج.

- المرحلة الثالثة (2000 – 2001) : و قد خصت عملية إعادة شراء قروض المؤسسات المنحلة و القروض المتعلقة باقتراحات حكومية (تجميد السحب على المكشوف للملف الاجتماعي) و قد وصل المبلغ الإجمالي لهذه القروض 346,5 مليار دج. بما فيها إعادة الشراء الجزئي لخسائر الصرف و فروقات أسعار الفائدة (21,213) في شكل التزامات مدتها 20 سنة و بسعر فائدة قدره 6% و سميت "الالتزامات المجمعة". كما قررت الخزينة كذلك و في نفس الوقت إعادة شراء القروض الفلاحية من البنوك و التي وصل مبلغها 15 مليار دج. و بالنظر إلى عملية إعادة رسملة البنوك من طرف الخزينة العمومية، فإن هذه العملية جرت على 5

مراحل :

- الأولى سنة 1991 و ارتكزت على تقييم بنك الجزائر للوضعيات المالية للبنوك في نهاية 1991. و تمت إعادة الرسملة التي أنجزت في السنوات 1993 و 1995 و 1997 اعتمادا على تحليلات أنجزتها مكانت تدقيق دولية، و تم المصادقة عليها من طرف بنك الجزائر. التدقيق الأول تم اعتمادا على الوضعية المالية للبنوك في نهاية 1991 و وضعية تسيرها أثناء إجراء التدقيق، أما الثاني و الثالث فقد اجريا بالاستناد إلى الوضعية المالية في نهاية سنة 1993 و سنة 1995 فقط. و تمت إعادة الرسملة الأخيرة على أساس تقييم الوضعية المالية للبنوك في نهاية 1999 قام بها بنك الجزائر.

و قد تمت إعادة الرسملة نقدا لتقوية الأموال الخاصة الأساسية، و بسندات مساهمة لتقوية الأموال الخاصة التكميلية.

و في نهاية 2001 وصلت إعادة رسملة البنوك الستة (بما فيها الصندوق الوطني للتوفير CNEP) إلى

:

- 74,4 مليار دينار دفعت نقدا منها 6,6 مليار لم يتم دفعها إلا في نهاية سنة 2002.

- 60,1 مليار دج في شكل سندات، منها 10,0 مليار لم يتم إلا في بداية 2002.

و تجدر الإشارة إلى أن الخزينة العمومية قامت بإعادة شراء مسبقا لـ 28,9 مليار دج من بين 60,1 مليار من السندات ليوضع هذا المبلغ ضمن رأسمال البنوك المعنية. و يسمح بتقوية الأموال الخاصة الأساسية.

أولا: استرجاع التوازن الخارجي :

كانت وضعية ميزان المدفوعات، دائما، وثيقة الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية في الجزائر. و قد عرفت الاختلالات الداخلية المستمرة في أواخر الثمانينات محاولات تحرير المعاملات الخارجية و أدت إلى وجود سعر صرف مغالي فيه، و تراكم للديون الخارجية، و تم تمويل الإنفاق غير القابل للاستمرار بالاقتراض من الخارج. و قد عجل تصاعد نفقات خدمة الديون من سحب التمويل الخارجي في مواجهة بوادر أزمة ميزان المدفوعات في نهاية سنة 1993، التي كانت بدورها أحد العوامل الرئيسية وراء لجوء السلطات إلى مساعدة صندوق النقد الدولي، و لما كانت تعديلات الأسعار النسبية و تحرير الأسعار تشكل حجر الأساس في برامج صندوق النقد الدولي الذي انطلق بتخفيض فوري هام في قيمة الدينار الجزائري و تضمن إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية و سعر الصرف.

مما ترتب عنه آثار واسعة الانتشار على الوضع المالي للشركات و البنوك و الموازنات العمومية، التي تطلب الأمر التكفل بها ضمن إطار الإصلاحات الهيكلية. و قد استهدف برنامج إصلاح القطاع الخارجي تخفيض خدمة الدين إلى مستوى قابل للاستمرار و تحسين أوضاع ميزان المدفوعات بحلول منتصف سنة 1988. و كان العنصر الرئيسي في البرنامج هو تخفيض قيمة الدينار الجزائري و التحول من ربطه بسلة من

العملات إلى نظام التعويم الموجه الذي يستجيب لإشارات السوق. و قد كان التخفيض في هذه المرة في قيمة العملة، على خلاف الفترات السابقة مصحوبا بالحصول على مساعدات خارجية و إتباع سياسة اقتصادية ملائمة تهدف إلى تعزيز عملية ضبط الأوضاع المالية و الإنعاش الاقتصادي. و قد تضمنت هذه السياسة :

1- تحرير الأسعار و نظامي الصرف و التجارة الخارجية بشكل رئيسي لتقريب الأسعار المحلية من الأسعار الدولية و توفير الحوافز الملائمة لعمل قوى السوق.

2- إتباع سياسات جبائية صارمة.

3- القيام بإصلاحات هيكلية لإنشاء آليات السوق و تحقيق استجابة العرض.

و استهدفت إستراتيجية صندوق النقد الدولي المساعدة على الحد من نقص الواردات الذي نتج عن الضوابط الإدارية، و ذلك من خلال الربط بين تحرير التجارة الخارجية و الحصول على قدر كاف من التمويل الخارجي للسماح بمزيد من الاستيعاب المحلي.

ثانيا: إصلاح التجارة الخارجية :

تضمن برنامج الإصلاح الذي بدأ تنفيذه في أبريل 1974 تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية تمثلت أساسا في :

- إلغاء كل القيود على الصادرات باستثناء بعض الحالات المتعلقة بحماية التراث الفني و التاريخي للجزائر.

- اعتماد مبدأ حرية الواردات لكل المتعاملين الاقتصاديين، بشكل عام.

كانت القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية خلال عقدي السبعينات و الثمانينات، تخضع للتخطيط المركزي. فقد منحت الحكومة حقوق استيراد احتكارية إلى مؤسسات عمومية معينة، و كانت كل المؤسسات العمومية الأخرى و الشركات الخاصة تحتاج إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع و الخدمات المستوردة. و في سنة 1989 شرع في تطبيق برنامج تدريجي لكنه هام لتحرير النظام التجاري. فقد ألغيت قيود الاستيراد المركزية ليحل مكانها نظام أكثر مرونة يقضي بتخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي و الائتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص. ثم تصاحب قانون النقد و القرض (1990) بصور قانون التمويل الإضافي في أوت 1990، الذي أدخل نظاما يضم شركات الامتياز و شركات البيع بالجملة. و هو ما ساهم إلى حد ما في تفكيك احتكارات الاستيراد. و في أبريل 1991. أصبح لأي شخص معنوي مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع لإعادة بيعها كشركة للبيع بالجملة. مما ساعد على خلق جو من المنافسة. كما منح المستوردون الحق في الحصول على العملات الصعبة بالسعر الرسمي. و أزيلت جميع القيود على تراخيص الاستيراد رغم بقاء بعض الصادرات خاضعة للرقابة الإدارية بسبب القيود التجارية المحلية. و كانت كل عملية استيراد تتم من خلال أحد البنوك لمساعدة المستورد على الحصول على الائتمان بالعملات الصعبة بشروط ملائمة. في حين ظلت القيود على تجارة الخدمات – السياحة و المصاريف الصحية و التعليمية في الخارج – قائمة.

و في سنة 1992، دفع تجدد الاختلالات المالية السلطات إلى تشديد القيود على الصرف الأجنبي و توسيع نطاق حظر الواردات. و منذ أواخر 1992 شرعت السلطات في تطبيق قواعد صارمة على التمويل : فالمعاملات التي تزيد قيمتها عن مئة ألف دولارا أمريكي أصبحت تخضع لموافقة اللجنة الخاصة. كما كان على الائتمانات التجارية أن تفي بحد أدنى فيما يتعلق بأجل استحقاق يتراوح من 18 إلى 36 شهرا. و لما كان الائتمان التجاري بهذه الشروط غير متاح في حالة واردات السلع الوسيطة. فقد كانت الواردات منحازة إلى

المنتجات النهائية. و لإزالة هذا التحيز أصدرت السلطات تعليمات بحرمان الواردات "غير ذات الأولوية" من تسهيلات النقد الأجنبي.

و قد سعت الحكومة منذ بداية الصدمة النفطية المعاكسة في سنة 1986 م حتى مارس 1994 إلى احتواء الواردات من خلال تطبيق القيود على التجارة و المدفوعات. و نتيجة لهذه السياسات كانت الواردات أقل بحوالي 30% سنة 1988، منها في سنة 1985. و بعد حدوث بعض الزيادة عقب التحرير التجاري في سنة 1981 شددت الضوابط و قيود الصرف مرة أخرى في سنة 1992 لكفالة خدمة الديون الخارجية بالكامل. و بحلول سنة 1993 لم تعد الواردات تشكل سوى ثلثي مستواها سنة 1985 بالقيمة الحقيقية. و هو ما أدى إلى آثار سلبية على القطاع الإنتاجي.

و قد كان الاتجاه الجديد للسياسة التجارية، بعد 1994 يهدف إلى تفكيك الآليات التي تم وضعها منذ 1992 و قد تم إلغاء اللجنة المشتركة التي شكلت من أجل تسيير موارد العملات الصعبة الأجنبية و النظر في كل طلب عملة أجنبية يقدم من طرف المستوردين.

و على مستوى تمويل الواردات، عدل بنك الجزائر في أفريل 1994 شروط تمويل عمليات الاستيراد، بحيث أن البنوك المعتمدة أصبحت مسؤولة على تطبيق رقابة ملائمة على حسن تنفيذ نشاط الاستيراد. و من بين ما يجب التحقق منه هو أن يكون المستورد يملك الطاقة المالية الكافية، أو الضمانات المناسبة لمواجهة دفع ثمن الواردات أو خدمة الدين المحتمل المتعاقد عليه لحسابه كما يجب على البنوك التي تلتزم بعمليات التجارة الخارجية أن تتوفر على نظام مراقبة و تسيير الأخطار و السهر باستمرار على الحفاظ على مستوى تطور التزامات عملاتها، الخارجية، في حدود أموالهم الخاصة.

كانت عمليات الاستيراد تتم من طرف كل عون اقتصادي لديه سجل تجاري أو من طرف كل إدارة على أساس توطين بنكي مسبق و إجباري. و منذ سبتمبر 1994 توسع مفهوم المتعامل الاقتصادي ليشمل الحرفيين الذين لا يملكون سجلات تجارية، و لكن يمكنهم التسجيل في سجل الحرف و المهن.

و في أفريل 1994 تم العمل بقائمة الواردات السالبة و تحرير عشر سلع أساسية كان استيرادها يخضع إلى معايير فنية و مهنية. كما تم تحرير المعدات المهنية و الصناعية، و أزيلت الحدود الدنيا التي كانت مفروضة على سداد قروض المستوردين (ما عدا واردات السلع الرأسمالية). كما تم بعد ذلك، إلغاء القائمة السالبة على الواردات. و ألغيت القيود الأخيرة على الواردات في جانفي 1995 (التعليمية رقم 1995/05/12) التي تمثلت في إلغاء الحد الأدنى لأجل استحقاق القروض الخارجية لتمويل واردات السلع الرأسمالية. و الواردات من سلع التجهيز التي تزيد قيمتها عن 500000 دولار أمريكي أصبحت إجبارية التمويل بقروض تجارية دولية. كما تم إلغاء شروط قيام المستوردين باستيراد سلع معينة مع مراعاة المعايير الفنية و المهنية (الأدوية، السميد، الحليب...). لتعزيز التكامل الإقليمي، و زيادة الانفتاح الاقتصادي خففت الحماية الجمركية و كذلك الحدود القصوى للتعريف الجمركية على الواردات أولا سنة 1996 من 60 إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي سنة 1977. و بالإضافة إلى تحرير التجارة المنظورة، شرع في تحرير العمليات غير المنظورة ابتداء من جوان 1995 بالتصريح بالمدفوعات لأغراض العلاج و التعليم في الخارج بتقديم إثباتات في حدود مبلغ سنوي، أما نفقات السفر إلى الخارج فحدد لها مبلغ سنوي بعد أن تم التصريح بها في شهر أوت 1997، ليطبق التصريح فعلا منذ 15 سبتمبر 1997.

أما على جانب الصادرات، فقد ألغى كل الحظر السابق على الصادرات - حوالي 20 بندا - و في جويلية سنة 1996 أصبح نظام التجارة الجزائري خاليا من القيود.

و نتيجة لتحرير التجارة الخارجية، عرفت الواردات ارتفاعا قويا سنة 1994 و استمر ذلك الاتجاه التصاعدي في سنة 1995 (الجدول 52.3) غير أن مستوى الواردات سنة 1995 ظل أقل من مستواه في سنة 1990 بالقيمة الحقيقية، بالرغم من التحرير التجاري، و انخفضت الواردات باستمرار منذ سنة 1995 إلى سنة 1997، و قد كان ذلك الانخفاض راجعا إلى أسباب عدة من بينها هبوطها منذ 1996 بعد طفرة أولية لإشباع الطلب المكبوت و هبوط الواردات الغذائية إثر الارتفاع الاستثنائي في الإنتاج الزراعي المحلي، و الصعوبات التي واجهتها المؤسسات العمومية في الحصول على التمويل الأجنبي، حيث أصبحت تعاني من صعوبات مالية بسبب المنافسة الشديدة التي أصبحت تواجهها. كما انخفضت واردات السلع الاستهلاكية، كذلك، بسبب هبوط الدخل الحقيقية للأسر. و قد استمر ضغط هذه القوى في خفض الواردات في سنة 1997. بالرغم من حدوث تغير أساسي في الميل إلى الاستيراد (y/M) بفعل برنامج التعديل الهيكلي. بعد تصفية و إعادة هيكلة المؤسسات غير الفعالة التي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات. مما أدى إلى تغيير آخر على تركيبة الواردات. ففي حين ظل النشاط الاقتصادي خارج المحروقات ضعيفا كان يتوقع أن يبقى حجم الواردات ضعيفا. لكن على المدى المتوسط، يتوقع أن تصبح الواردات تنمو مع نمو الناتج الداخلي الخام. و قد كان من المقرر تطبيق تخفيضات جمركية بموجب اتفاق التجارة مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

ثالثا: دور التمويل الخارجي في تخفيف عبء الدين الخارجي :

بعد أن طلبت الجزائر في شهر أبريل سنة 1994 إعادة جدولة شاملة لديونها من الدائنين الثنائيين و الدائنين الرسميين. طرأ انخفاض ملحوظ على التدفقات الرأسمالية الوافدة. و كان ذلك أساسا لأن وكالات ائتمان الصادات الرسمية سحبت الغطاء الممنوح للجزائر. و من قبيل المفارقة، أن الاقتراض الخارجي، الذي كان يتجاوز 6 ملايين دولار سنويا بصفة مستمرة في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات – عندما كانت الاختلالات الاقتصادية الكلية أخذة في التفاقم – انخفض إلى 4,5 مليار دولار سنة 1994 إلى 3,2 مليار دولار سنة 1995 و إلى 1,7 مليار دولار سنة 1997 عندما نجحت الحكومة في استرجاع استقرار الاقتصاد الكلي. كما يبدو من تطور تعبئة القروض (الجدول 9). غير أن الجزائر لتعويض هذا الانخفاض تلقت دعما لميزان المدفوعات يزيد عن 21 مليار دولار بين 1994 و مارس 1998. و جاءت معظم هذه الأموال من عمليات إعادة جدولة الديون مع نادي باريس و لندن و كان المبلغ المتبقي في شكل دعم لميزان المدفوعات من مؤسسات مالية دولية متعددة الأطراف، و خاصة من صندوق النقد الدولي الذي قدم حوالي 3 ملايين دولار خلال تلك الفترة. و بشكل عام، استطاعت الجزائر أن تحصل بفضل ذلك المزيج من التمويل الاستثنائي و الاقتراض الجديد الدائنين الرسميين و التجاريين أن تضمن تمويل خارجي يقدر بحوالي 30 مليار دولار بين 1994 و 1997 منها 10,3 مليار دولار سنة 1994 و 9,3 مليار دولار سنة 1995 و 6,3 مليار دولار سنة 1996 و 4,7 مليار دولار سنة 1997.

و قد ساعد التمويل الخارجي عملية التصحيح من خلال عدة قنوات :

أولا، لو لم يكن هناك دعم لميزان المدفوعات في المراحل الأولى فإن مجالات النمو و الاستثمار و البناء كانت ستعرف كسادا أقسى و أطول مما حدث فعلا.

فبعد التدهور الذي عرفه الناتج الداخلي الخام الحقيقي في 1993 – 1994، زاد هذا التجميع بأكثر من 4% بين عامي 1995 و 1996 و قد كانت هذه أعلى المعدلات المتتالية للنمو منذ سنة 1985. و بدون ذلك التمويل، مع ثبات الأشياء الأخرى. فإن الواردات ستكون أقل مما يعرض احتمالات النمو للخطر من خلال تخفيض الواردات من السلع الرأسمالية و لوازم الإنتاج الوسيطة.

و في عام 1995 عرفت واردات السلع الاستثمارية و السلع المعمرة الاستهلاكية انتعاشا قويا، بعد انطلاق الطلب المقيد، بفصل التحرير التجاري خلال الفترة 1994 – 1995. و في ظل مناخ التقشف الاقتصادي، فإن القضاء على نذرت السلع الاستهلاكية و التموين بالمواد الغذائية و المنتجات – و لو بأسعار عالية – من شأنه أن يجلب تأييدا عاما للبرنامج.

و ثانيا، فإن الجزائر استطاعت أن ترفع احتياطياتها من المستوى المنخفض و المثير للقلق سنة 1993 إلى ما يعادل ثلاثة أشهر تقريبا من الواردات في سنة 1994، مما أطلق إشارة مهمة للأسواق الدولية، تدل على تعافي الاقتصاد الجزائري. و بارتفاع أسعار النفط و صلت الاحتياطيات الرسمية إلى ما يعادل 9 أشهر من الواردات بنهاية 1997. و هبطت خدمة الدين إلى مجموع الصادرات إلى 30% (الجدول 9).

الجدول (9) تطور المديونية الخارجية و احتياطيات الصرف، الفترة (1993 – 1998)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الدين الخارجي (مليار دولار)	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.473
خدمة الدين قبل إعادة الجدولة (%) من صادرات السلع و الخدمات	86	93	87,7	53,5	-	-
خدمة الدين بعد إعادة الجدولة (%) من صادرات السلع و الخدمات	-	47	43,8	29,1	-	-
الاحتياطيات الاجمالية (مليار دولار)	1,5	2,640	2,110	4,230	8,040	6,840
الاحتياطيات بعد أشهر الواردات	1,9	2,98	2,1	4,5	9,03	7,38
مبلغ الدين إلى الناتج الداخلي الخام (%)	-	69,9	76,1	73,5	66,4	64,8
مبلغ الدين إلى صادرات السلع و الخدمات	-	3,07	2,85	2,43	2,12	2,80
خدمة الدين % من صادرات السلع و الخدمات	-	47,1	38,8	30,9	30,3	47,5
تعبئة قروض جديدة (مليار دولار امريكي)	6,5	4,6	3,2	1,8	1,7	1,8

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء. 2006، www.ONS.dz
و بنك الجزائر. إحصائيات ميزان المدفوعات.

الجدول (10) تطور أهم عناصر ميزان المدفوعات، الفترة (1993 – 1998)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات FOB	10.502	8.899	10.260	13.518	13.680	10.060
- صادرات المحروقات	10.102	8.606	9.730	12.637	13.180	9.670
- الصادرات خارج المحروقات	0,400	0,293	0,530	0,881	0,500	0,390
- الواردات FOB	7.774	9.158	10.200	9.090	8.530	8.81

2.660	2.490	2.561	2.753	2.755	1.889	- الواردات الغذائية.
1.250	5.150	4,428	0.60	-0.259	2.728	الميزان التجاري (الرصيد)
-0.920	3.210	1.419	-2.310	-1.820	-	- رصيد الحساب الجاري
4	1.500	1.480	-1.370	-3.990	-	- رصيد ميزان المدفوعات
12.85	19.49	21,6	17,6	16,3	17.25	- سعر البرميل بالدولار

المرجع : الديوان الوطني للإحصائيات. www.ONS.dz.

رابعاً: سياسة الصرف:

- تخفيض قيمة الدينار.

- عرف نظام الصرف الجزائري، في تطوره عدة مراحل، يمكن اختزالها في المراحل التالية.

1- نظام سعر الصرف الثابت (1964- 1987) :

- كان سعر الصرف خلالها يسير مثله مثل كل أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، إدارياً، وقد تميزت فترة سيادة نظام التعادل الثابت للدينار، ضمن إطار التخطيط المركزي، بتحقيق معدلات نمو معتبرة خلال ما يزيد على عقدين من الزمن، لكنه أدى إلى تشوهات اقتصادية كلية هامة برزت إلى الوجود مع الصدمتين البتروليتين 1986-1988، مما أدى بالسلطات إلى اللجوء إلى تعديلات في بعض متغيرات الأسعار منها تخفيض الدينار، لتعويض آثار انخفاض موارد الموازنة العامة بالدينار وخاصة تلك المرتبطة بجباية المحروقات التي تمثل حصة الأسد في مدا خيل الدولة.

- وقد تجلّى الانشغال باستقرار سعر الصرف الدينار خلال تلك الفترة من الناحية العملية في أساليب التسيير والصرف التالية:

- - التقيد بالسعر التعريفي (مقابل الذهب) خلال فترة سيادة نظام الصرف الثابت، المنبثق عن اتفاقيات بريتون و وذر.

- حيث كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة حتى 1971 على الأقل مسيراً باتفاقيات بروتون ووزد، وكان كل بلد عضو في الصندوق ملزماً بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الخالص أو بالتبعية للدولار الأمريكي الذي كان هو ذاته في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب، وقد كانت الجزائر بعد الاستقلال، تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، وكانت العملة قابلة للتحويل بحرية والانتقال غير أن التخوف من هروب ضخم لرؤوس الأموال، أدى بالسلطات النقدية إلى فرض الرقابة على الصرف سنة 1963، على كل العمليات مع بقية العالم، وقد ترافق هذا التغيير مع عدة إجراءات كانت تهدف إلى مراقبة التجارة الخارجية من بينها التخصيص (نظام الحصص) والرقابة على عمليات التصدير والاستيراد.

وقد اتبعت هذه الإجراءات في أبريل 1964، بخلق الوحدة النقدية الوطنية "الدينار الجزائري" والذي حددت قيمته بما يعادل 0.18 غراماً من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي الجديد.

و عقب أحداث 1968 في فرنسا، ثم تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، وانتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت 1969 من 4.9370 فرنكاً فرنسياً مقابل الدولار الواحد، إلى 5.5544 فرنكاً لكل دولار.

و خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي، شرعت الجزائر في تطبيق المخطط الثلاثي و الذي تطلب استقرار سعر الصرف. و قد كان المخطط الثلاثي من بين الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار علاقته الثابتة بالفرنك الفرنسي :
- الدينار الجزائري الواحد أصبح يساوي 1.25 فرنكا فرنسيا (أو الفرنك الفرنسي يساوي 0.888 دج) ما بين أوت 1969 و ديسمبر 1973.

- وأدى ضعف الفرنك الفرنسي خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية مما ترتب عنه إعادة تقييم مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

ب -استعمال سلة واسعة من العملات، بعد تعميم نظام الصرف العائم، إثر التخلي عن نظام بروتون و ودز. أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة، وتعميم أسعار الصرف المعمومة، اتخذ قرار بتغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 وقد كان ذلك النظام الجديد يسعى إلى تحقيق هدف مزدوج :

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وذلك بغرض تخفيف عبء التجهيزات والمواد الأولية و مختلف المداخلات المستوردة من قبل المؤسسات الناشئة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤات على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (هبوطية) لسعر الصرف، وذلك عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

و قد تم تحديد قيمة الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة، على أساس سلة مكونة من 14 عملة من ضمنها الدولار الأمريكي، منحت لكل عملة في هذه العملات، توجيهها محدد على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات.

ومن سبتمبر 1986 إلى مارس 1987 أدخل تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري بحيث أصبح التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974)، و قد كان هذا التعديل بمثابة تمهيد لسياسة التسيير الديناميكي لمعدل صرف الدينار التي شرع في تطبيقها انطلاقا من مارس 1987.

ج -استخدام سعر صرف وحيد لكل المعاملات الاقتصادية.
و قد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة "إدارية" و ليست اقتصادية للعملة الوطنية، و بمعنى آخر فإن سعر صرف العملات مقابل الدينار لم تكن تربطه أية علاقة، بأداء و كفاءة الاقتصاد الوطني، و بالتالي فإن سعر صرف الدينار، أخذ يبتعد شيئا فشيئا عن الواقع الاقتصادي الوطني، مما نجم عنه سلوك غير عقلاني في استخدام المواد الأكثر ندرة المتمثل في العملة الصعبة.

2- التسيير الديناميكي لسعر الصرف ابتداء من مارس 1987:

أدت الصدمة البترولية المضادة (سنة 1986) إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت باختلال مزدوج في موازنة الدولة و في ميزان المدفوعات. (بشكل خاص)، نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي، الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق الدولية، وقد بين هذا الوضع أن المشكل ليس مشكلا ظرفيا بقدر ما هو مشكل هيكلي و ذلك لعدم قدرة الاقتصاد على التعديل والتصحيح وفق الوضع الجديد مما يعني أن النموذج المتبع خلال عقدين تقريبا، بلغ حدوده، وعليه يجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، من حيث المضمون و التسيير و التنظيم. و قد تلخص التوجه الأساسي لهذه الإصلاحات في الانتقال التدريجي وبخطى سريعة من

الاقتصاد الإداري (المخطط مركزيا) إلى اقتصاد توجهه آلية السوق، بحيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة.

وقد تمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي و المالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال فإن ذلك لن يكون ممكنا إلا باستعادة الدينار لقيمتة الحقيقية الداخلية و الخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلالات التوازنات النقدية والمالية على هذين المستويين.

و بناءا على ذلك، كان لابد من أن توفق الإجراءات المتخذة لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل (تسديد الخزينة لالتزاماتها تجاه البنك المركزي، إيقاف تنقيد عجز الموازنة، تحديد التسبيقات الطرفية التي يمنحها البنك المركزي للدولة، التطهير المالي للشركات العمومية و البنوك)، بإجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي، مع بقاء الهدف النهائي هو الوصول إلى قابلية الدينار الجزائري للتحويل.

و من هذا المنطلق، أعلنت السلطات النقدية مند منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات أي مع نهاية 1993 أو بداية 1994، على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترافي.

و قد تمثلت عملية تعديل معدل الصرف وفق الطرق الأربعة التالية :

- الانزلاق التدريجي.

- التخفيض الصريح.

- تقنية التسعير المسماة "fixing session".

- سوق الصرف ما بين البنوك.

الانزلاق التدريجي :

تمثلت طريقة الانزلاق التدريجي في تنظيم " انزلاق تدريجي" و مراقب، طبق خلال فترة طويلة نسبيا امتدت في نهاية 1987 إلى سبتمبر 1992، وقد تم تعديل معدل الصرف بغية إصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وهكذا انتقل معدل الصرف من 4.936 لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد مع نهاية 1989. وانطلاقا من سنة 1990 وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، فانتقل معدل صرف الدينار إلى 12.1191 دينار للدولار الواحد في نهاية 1990 و قد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 يهدف المستوى الذي يسمح باستقراره و بالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، و قد اتخذت هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991.

و على هذا الأساس استمر الانزلاق ليصل في نهاية مارس 1991 إلى 17.76653 دينار مقابل الدولار الأمريكي الواحد، و يستقر عند هذا المستوى طيلة السنة أشهر الموالية قبل اعتماد طريقة التخفيض الصريح.

التخفيض الصريح:

اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 وطبقا لما اتفق عليه مع صندوق النقد الدولي في إطار ترتيب الاستعداد الائتماني قرارا بتخفيض معدل صرف الدينار ب 22 % بالنسبة للدولار الأمريكي ليصل معدل صرفه إلى 22.5 دينار مقابل الدولار الواحد، و استقر سعر صرف الدينار حول هذه القيمة إلى غاية شهر مارس 1994.

غير أن هذا الاستقرار النسبي في معدل سعر الصرف الاسمي لم يكن يقابل الأساسيات الاقتصادية : صدمات معاكسة في شروط التبادل، سياسات جبائية و نقدية توسعية، أدت إلى جعل التضخم في الجزائر، باستمرار أعلى من ذلك السائد لدى شركائها التجاريين. و بالتالي فإن قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية كانت قد ارتفعت نسبة 50 % بين أكتوبر 1991 ونهاية 1993. بينما ارتفعت النسبة بين السعر في السوق الموازي و السعر الرسمي في أوائل 1994 إلى 4 أضعاف بعد إن كانت قد انخفضت من حوالي 5 أضعاف في منتصف الثمانيات إلى 2 في سنة 1991.

و قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي (بتاريخ 94/04/10) و بدون سابق إعلان أجري تعديل طفيف لم يتعدى 10 %، تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد و القرض (بتاريخ 94/04/10) و ذلك بنسبة 40.17 في المائة. و بهذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 ديناراً مقابل الدولار الأمريكي الواحد.

و في انتظار اعتماد تقنية جديدة لتحديد سعر الصرف وابتداء من سبتمبر 1994 ألا و هي تقنية جلسات التسعير fixing sessions. ثم الاتفاق في إطار البرنامج على السماح " بانزلاق" ليصل سعر الدينار إلى 40 ديناراً مقابل الدولار الواحد.

طريقة التسعير fixing : و هي بمثابة نظام للتسعير بالمزاد العلني استهدف تدعيم قابلية الدينار للتحويل. و هي تعتمد على جلسات يومية تعقد في مقر بنك الجزائر وتجمع ممثلي البنوك التجارية المقيمة برئاسة ممثل بنك الجزائر مع العلم أنها كانت تعقد أسبوعياً في بداية انطلاقها.

و قد سمحت هذه الطريقة بتبيان القدرة على إشباع طلب المتعاملين على العملات الصعبة و وفرت للسياسة النقدية فرصة لتعميق معارفهم و إدراك تأثير المعلومات السياسية والاقتصادية والمالية على سلوك سعر الصرف. كما مكنت في التحضير لإعداد التنظيمات و الإجراءات و الموارد البشرية، الضرورية لإنشاء سوق الصرف، لكن الأهم من ذلك أنها مكنت من تحديد سعر الصرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض و الطلب. و ما ميز تقنية الـ fixing التي استمر العمل بها إلى غاية 1995 هو نجاح بنك الجزائر في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات و بما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف و السياسة النقدية . و يرجع ذلك طبعاً إلى أحكام الصرف التي تملّي على المصدرين بيع مداخلهم صادرهم إلى بنك الجزائر باستثناء المصدرين خارج المحروقات الذين بإمكانهم الاحتفاظ بـ 50 % من مداخلهم. و بالنظر إلى هيكل الصادرات الجزائرية فإنه يستنتج وجود العديد من طالبي العملات الصعبة (البنوك) مقابل عارض وحيد (بنك الجزائر). كما تجدر الإشارة إلى أن إعادة تشكيل احتياطات الصرف سمحت للسلطات المالية بإقامة قابلية تحويل تجارية فعلية للدينار الجزائري و أن التمويلات الاستثنائية لميزان المدفوعات و اليسر المالي في المدى المتوسط مكن من توسيع مجال تحرير الواردات في بداية 1995 و الانتقال إلى قابلية تحويل العمليات الجارية عن طريق تحرير البنود غير المرئية و تم في هذا السياق الانتقال إلى مرحلة السوق المصرفية المشتركة للصرف.

سوق الصرف ما بين البنوك:

تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على إقامة سوق صرف بين البنوك في أواخر 1995، و هو ما شكل أحد الأهداف الهامة لبرنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995 - مارس 1998)، و قد أقيمت هذه السوق فعلاً، و باشرت نشاطها ابتداء من يناير 1996.

ما بين 1995 - 1998 تثمن سعر الصرف الفعلي الحقيقي بأكثر من 20 % و اتبع بتدهور بـ 13 % ما بين 1998 و 2001. و بعد 16 شهراً من التثمين الحقيقي منذ 2002 بسبب تثمين اليورو مقابل الدولار

الأمريكي، تدخلت السلطات في سوق الصرف الأجنبي في المنصف الثاني في سنة 2003 لإعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى مستواه الذي كان سائدا في نهاية 2002 بذل مستواه الذي كان سائدا في نهاية لسنة 1995 وبين جوان وديسمبر 2003 تثمن الدينار مقابل الدولار 11.5 نقطة و تثمن سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) بـ 7 2/1 %.

ومنذ سنة 1995 كانت سياسة الصرف في الجزائر تهدف إلى المحافظة على سعر صرف حقيقي مستقر. و بتدخله فإن البنك المركزي يؤثر بقوة على سعر الصرف الاسمي كي يحقق هدف سعر الصرف الحقيقي و من الناحية العملية فإن البنك المركزي يحتفظ بمقابل كل المعاملات في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لتضافر ثلاثة عوامل :

1. صادرات الجزائر تتشكل من أكثر من 95 % من المحروقات.
 2. قانونا مقبوضات الصرف الأجنبي لصادرات المحروقات يجب أن تحول إلى الدينار مباشرة لدى بنك الجزائر.
 3. معاملات رأس المال تخضع إلى رقابة دقيقة.
- وبإقرار ضمان القابلية للتحويل للدينار الجزائري بالنسبة للمعاملات الجارية منذ سنة 1997، فإن سوق الصرف الموازي قد أخذ في الانكماش، بحيث أن الفارق بين السوق ما بين البنوك والسوق الموازي تقلص إلى حوالي 25% فقط في نهاية 2003.

المبحث الخامس : السياسات النقدية و الجبائية بعد التعديل :

تميزت السياسات النقدية و الجبائية بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، باستثناء سنتي 1998 و 1999 باستقرار مضطرب للمناخ الاقتصادي الكلي، و باعتماد سياسة اقتصادية كلية تهدف إلى :

- التحكم في التضخم.
- استمرارية المالية العامة، بما فيها استدامة قابلية تحمل الدين الخارجي.
- استمرارية الوضعية الموائمة لميزان المدفوعات وتخفيض حساسية الاقتصاد تجاه الصدمات الخارجية و السعي لتحسين شروط التنافسية الخارجية. في ظل تعويم مدار لسعر الصرف.
- و قد استمر بقاء التوازن الداخلي والخارجي، خاضعين للعوامل الخارجية، فبعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي، وما تضمنته من الحصول على تمويلات استثنائية.
- في إطار إعادة الجدولة أو لدعم ميزان المدفوعات، فإن وضعية التوازنات الكبرى أصبحت وثيقة التبعية إلى صادرات المحروقات، و لما تتميز به من أسعارها من تقلبات في السوق الدولية، و هو ماله عميق الأثر على السياستين الجبائية و النقدية.

و بعد الصدمة الخارجية المضادة لسنتي 1998-1999، عرف ميزان المدفوعات عجزا وصل إلى (2.4- مليار دولار أمريكي سنة 1999، و وصل انخفاض رصيد الميزان الجاري إلى 0.02 مليار دولار أمريكي و تدهورها ما في الأصول الخارجية إلى 169.6 مليار دج بعد أن كان 280.7 مليار دج سنة 1998، مما أدى تدهور الرصيد الإجمالي للخرينة العمومية، نتيجة لتدهور إيرادات الدولة من المحروقات و وصوله إلى 16.50 مليار دج أو إلى (-0.51 %) من الناتج الداخلي الخام كما يبدو من الجدول (11).

لكن بعد انقضاء هذه الصدمة و عودة أسعار المحروقات إلى مواصلة الارتفاع، منذ سنة 2000، عرف الوضع المالي الكلي عودة إلى التوازن، الذي تميز منذ ذلك الحين و إلى غاية 2006 بالاستقرار، الذي تدعم على امتداد طول الفترة مرتكزا على :

- 1- انتعاش متزايد في ميزان المدفوعات، بسبب تحسن أسعار البترول. و ملائمة مؤشرات المديونية الخارجية، بالإضافة إلى استمرارية استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- 2- تعافي و تحس وضعية المالية العامة، بازدياد فائض الخزينة العمومية و تراكم الادخار المالي للدولة، مما سمح منذ سنة 2000 بإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، على المدى المتوسط (2001-2004). و الرجوع إلى سياسة الاعتماد على موازنة الدولة (الاتفاق العام) كمحرك للنمو، لكن في ظل ظروف مالية اتسمت بانخفاض معدل التضخم، و عدم اللجوء إلى طلب التمويل من النظام المصرفي، و عدم الإزاحة بسبب توفر ادخار مالي معتبر لدى الخزينة، ناهيك تحسن الوضعية الخارجية.
- 3- الزيادة المعتبرة في السيولة المصرفية، المدعمة بتحسين معتبر في السيولة العمومية، و ذلك ضمن مناخ تميز بالانتهاء من تطهير دمة البنوك العمومية، الذي انطلق منذ التسعينات.
- 4- تحسين شروط تمويل الاقتصاد، وبالأخص تمويل الاستثمارات المنتجة ضمن مناخ اتسم بالتحكم في التضخم.

الجدول (11) تطور أهم مؤشرات المالية العامة، الفترة (1999 – 2005)

الوحدة : مليار دج

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005*
إيرادات الموازنة	950.50	1578.10	1505.53	1603.20	1974.40	2229.70	3081.70
منها: إيرادات المحروقات	588.30	1213.20	1001.40	1007.90	1350.00	1570.70	2352.70
نفقات الموازنة	961.70	1178.10	1321.03	1550.60	1690.20	1891.77	1985.90
الرصيد الإجمالي للخزينة	-16.50	398.80	171.02	10.50	438.50	436.00	1102.90
- التمويل							

- المصرفي	64.40	-407.40	-31.60	31.60	-31.60	-209.20	-412.40	-1062.20
- غير المصرفي	24.70	105.70	85.33	32.80	-138.40	29.60	75.00	
- الخارجي (صافي)	-72.60	-97.10	-110.57	-74.90	-90.90	-53.20	-115.70	
الرصيد الإجمالي للخبزينة (%) الناتج الداخلي الخام	-0.51	9.67	4.01	0.23	8.33	7.12	14.75	

المصدر : بنك الجزائر * السنة 2005 : تقديرات الإغلاق

أولاً: ريع المحروقات و التوازن النقدي بعد ارتفاع أسعار المحروقات.

يؤثر ريع المحروقات على المجاميع النقدية، و بالتالي فإنه يمكن أن يكون مصدر اضطراب في سوق النقود، و من خلال تحليل القنوات التي يمكن أن يؤثر عبرها (ارتفاع أسعار المحروقات على توازن سوق النقود، يمكن تصور سياسات نقدية أفضل و بالعودة إلى الإطار المحاسبي الذي سبق عرضه في الفصل الثاني، في المبحث الخاص بنموذج صندوق النقد الدولي، يمكن صياغة الكيفية التي تؤثر من خلالها الزيادة في أسعار المحروقات على توازن أو اختلال سوق النقود.

إن أهمية الفائض في عرض النقود "Exante" تتعلق بتوزيع مداخل المحروقات بين الحكومة و الشركات البترولية و سياسة الإنفاق الحكومي كذلك. و يمكن التعبير عن تأثير صدمة خارجية إيجابية في المدى القصير في ظل سعر الصرف الثابت، بالمعادلة التالية :

$$\Delta M^s = \Delta NFA + \Delta NCG + \Delta CE.$$

حيث أن:

M^s : عرض النقود.

NFA : صافي الأصول الأجنبية.

NCG : صافي الأقرض إلى الحكومة.

CE : الأقرض للاقتصاد.

إذا افترض أن سوق النقود في وضعيه توازن، بينما حدث ارتفاع في الأسعار الدولية للمحروقات، يؤثر في المدى القصير على قيمة الصادرات بمقدار ΔR فقط، و بافتراض أن الطلب الخارجي على المحروقات، و الإنتاج المحلي (و كذلك الطلب المحلي على الواردات) لا تتغير في هذه المرحلة و بترك الأشياء الأخرى ثابتة فإن احتياطات الصرف سترتفع كذلك بمقدار ΔR و بالتالي و كتقريب أولي فإن

$$\Delta R \approx \Delta NFA.$$

و قبل أخذ التأثيرات الناجمة من التغيرات التي تحدث في سيولة النظام المصرفي، في الحساب، فإن عرض القروض المصرفية لا يتغير بتراكم الأصول الأجنبية الصافية و أن :

$$\Delta CE = 0$$

و بافتراض أن حصة من الإيرادات الإضافية من صادرات المحروقات (α) تذهب إلى موازنة الدولة و أنها تدخر فإن ذلك يعني أن:

$$\Delta NCG = - \alpha \Delta R$$

و بالتالي فإن عرض النقود سيزيد (Exante) بمقدار:

$$\Delta M^s = (1 - \alpha) \Delta R$$

أما الطلب على النقود فإنه لا يتأثر، بطريقة مباشرة بالصدمة، كما أن الناتج الداخلي الحقيقي، على خلاف الناتج الداخلي النقدي لا يتأثر مباشرة كذلك يتغير سعر البترول، في المدى القصير على الأقل. (بمعنى إن الناتج الداخلي الخام الحقيقي لا يتعدل تبعا لمتغيرات شروط التبادل). و يمكن توسيع نفس الحاجة إلى سعر الفائدة الاسمي وإلى مستوى أسعار الاستهلاك بدرجة أقل. و بالتالي فإن الصدمة الايجابية لسعر البترول ستؤدي إلى اختلال (Exante) في سوق النقود- بافتراض عدم وجود رد فعل من قبل السلطات النقدية- و يمكن استرجاع التوازن في هذا السوق عبر احد (أو تشكيلة من) التدابير التالية:

- انخفاض في سعر الفائدة الاسمي.
- زيادة في مستوى الأسعار.
- زيادة في الناتج الداخلي الحقيقي.

يظهر النموذج إذا أن أهمية الفائض (Exante) في عرض النقود يتعلق بشكل حاسم بتوزيع مداخل المحروقات، فإذا كانت الدولة تستحوذ على كل المداخل وأنها قررت أن تدخر أي دخل في حسابها لدى البنك المركزي، فإنه سيكون لدينا :
(بافتراض عدم وجود تغير في الائتمان المحلي).

$$\Delta NCG = - \Delta NFA = - \Delta R$$

و بالتالي فأن:

$$\Delta M^s = \Delta R - \Delta R + 0 = 0$$

و ضمن هذا المضمون فإن سوق النقود سيبقى بالتالي في حالة توازن. لكن و بما أن حوالي 65 % من مداخل المحروقات تستحوذ عليها الدولة في الجزائر فإن السياسة النقدية عليها أن تتعامل مع الـ 35 % الباقية و التي تمثل حصة سوناطراك و مع السيولة التي تضخ في السوق النقدي من جراء استخدام الدولة لمداخل المحروقات.

ثانيا :إدارة السياسة النقدية

كان الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-1998 متمثلا في تجميع صافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر، و قد سمح تعميق إصلاح أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 1994-1998 لبنك الجزائر بأن يتوفر على تشكيلة من أدوات السياسة النقدية تمثلت في :

- معدل موجه يحدد وفقا للتطورات الاقتصادية الكلية، و تطور المؤشرات النقدية.
- أدوات السوق النقدية المتمثلة في أخذ الأمانات و إعلان مزادات بالقروض، و قد اعتمد هذا النظام منذ 1995 كنمط رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي، و كأهم أداة غير مباشرة للسياسة النقدية.
- نظام الاحتياطات الإجبارية.

و في سنة 2000 فإن ارتفاع صافي الأصول الخارجية وصل إلى ما يعادل 30 %، من الكتلة النقدية الاسمية لكن توسع الكتلة النقدية (M_2) لم يكن سوى 12.99 % غير أن هذا الاحتواء، أو التحكم النسبي في توسع الكتلة النقدية لم يكن راجعا إلى العمليات المالية بل إلى التعقيم الجزئي لتراكم صافي الأصول الأجنبية عبر السياسة الجبائية. ففي أفريل سنة 2000 أنشأت السلطات صندوقا لضبط موارد المحروقات (خارج الموازنة العامة) يهدف :

- إعادة تشكيل وسادة الاحتياطي الخارجية التي استخدمت خلال فترة 1998-1999، التي انخفضت فيها مداخيل المحروقات .

- لخدمة مخزون الدين العمومي، ضمن مناخ متميز بمحدودية قدرات التمويل المصرفية، و غير المصرفية (لأن تمويل الخزينة يخضع قانونا إلى حدود دقيقة، والتمويل غير المصرفي مقيد بضيق سوق سندات الخزينة الذي لا يزال ضعيف التطور).

- توطيد استقرار و سلامة الإنفاق العمومي على المدى الطويل.

فأي إيرادات محروقات فائضة عن تلك المحددة في الموازنة العامة للدولة تودع في صندوق الضبط، الذي لا يزال في الوقت الحالي غير منفصل عن حساب الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر.

و قد اعتمدت قوانين المالية في السنوات السابقة على توقعات محافظة حول تطورات أسعار الصرف، فقد كانت 19 دولارا للبرميل سنة 2000 و 22 دولار سنة 2001 و 19 دولار لسنتي 2002 و 2003 بينما كانت الأسعار الفعلية في المتوسط هي 28,5 دولارا سنة 2000 و 24,8 سنة 2001 و 25,2 سنة 2002 و 29,03 سنة 2003 و 38,66 سنة 2004.

و قد أدى إنشاء الصندوق إلى تدفق موارد هامة إليه، بلغت 1.052.5 مليار دج في نهاية 2003 (14.3 مليار دولار) أو ما يعادل 20.5 % من الناتج الداخلي الخام، و قد أدخل قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات إستثنائية من البنك المركزي إلى الخزينة العمومية كمصدر إضافي للتدفقات الواردة إلى صندوق ضبط الموارد، وهذا التغيير يرتبط بقانون النقد والقرض لسنة 2003 الذي يرخّص في المادة 46 لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة العمومية بصفة استثنائية تسبيقا يوجه حصريا للتسيير للنشيط للمديونية العمومية الخارجية. و من الناحية القانونية فإن الأموال المتراكمة في الصندوق يمكن أن تستخدم :

1- لتمويل عجوزات الموازنة العامة للدولة عند انخفاض المداخل الفعلية للمحروقات عن تلك المتوقعة في قانون المالية.

2- تخفيض الدين العمومي القائم.

و فيما يتعلق بالنقطة الأولى فإن قانون المالية لسنة 2004 حدد مبلغ الأموال الممكن سحبها من الصندوق بالنقص المسجل في الحصيلة عندما تكون أسعار المحروقات الفعلية أدنى من المتوقعة في قانون المالية.

أما الاستخدام الثاني فإنه يفتح فجوة في عملية الموازنة، فاستخدم الموارد المالية لصندوق الضبط في اهتلاك المدفوعات أدى إلى استخدام فعلى لمداخيل المحروقات في إنفاق إضافي (عادة من خلال قوانين المالية التكميلية) مما أدى إلى عجوزات في الموازنة أعلى مما توقعه قانونا المالية و إلى حد الآن فإن أسعار المحروقات كانت باستمرار أعلى مما توقعته قوانين المالية و بالتالي فإن سياسة السلطات تمثلت أساسا في حصر استخدام موارد الصندوق في تمويل مدفوعات إهلاك الدين العمومي.

و قد بلغت موارد الصندوق كنسبة مئوية إلى الناتج الداخلي الخام في السنوات 2000، 2001، 2002، 2003 على التوالي : 5.7 % و 9.5 % و 6.2 % و 11.1 % و بلغت في نهاية 2005 ما قيمته 1843 مليار دج.

و في سنة 2000، وصلت المبالغ المتراكمة في حساب الخزينة العمومية لدى البنك المركزي 320 مليار دج (حوالي 8% من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات) و بقيامها بذلك فإن الدولة عقلت فعلا حصة كبيرة من تراكم الأصول الأجنبية الصافية (حوالي 50 %)، رغم أن الوضع الجبائي عرف توسعا مقارنة بسنة 1999 (ارتفع العجز في الموازنة العامة خارج المحروقات بـ 6% من الناتج الداخلي الخام خارج

المحروقات)، كما أن جزءا في المداخل الغير متضمنة في الموازنة لم يتم ادخالها، فإن هذا التوسع الجبائي كان صغيرا مقارنة بالزيادة التي عرفها صافي الأصول الأجنبية. و يظهر ذلك من خلال الزيادة الهامة في الرصيد الإجمالي للخرينة العمومية الذي ارتفع من وضعية سالبة (قريبة من الصفر) سنة 1999 إلى 9.7 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2000.

و السياسة النقدية لم تكن لديها الأدوات الملائمة لامتناس فائض السيولة في سنة 2001 ضمن محيط تميز بالتوسع الجبائي.

و رغم الزيادة المستمرة في عوائد المحروقات فإن فائض الموازنة تقلص بشكل كبير في سنة 2001، و قد كان ذلك على الخصوص نتيجة لزيادة معتبرة في النفقات الرأسمالية و 15 % زيادة في أجور الموظفين في جانفي 2001.

و قد انعكس هذا التطور المرافق بمدفوعات هامة لخدمة الديون العمومية من طرف الخزينة إلى البنوك مما أدى إلى زيادة في النمو النقدي سرعة من حوالي 13 % سنة 2000 إلى أكثر من 22 % سنة 2001. و قد حدث هذا الارتفاع رغم الزيادة في صافي الأصول الأجنبية في سنة 2001 و 2002 مقارنة سنة 2000 التي شكلت 21% من المخزون النقدي الاسمي لسنة 2001 مقابل حوالي 30% سنة 2000)، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار و ارتفاع المعدل المتوسط للتضخم من الصفر سنة 2000 إلى 4.2 سنة 2001 و في سنة 2001 فإن أغلبية البنوك لم تلجأ إلى نافذة إعادة الخصم لإعادة التمويل من البنك المركزي و قد انتهى استخدام هذه الآلية في نوفمبر 2001 بانخفاض معتبر في احتياجات إعادة التمويل لدى البنوك .

و احتفظت البنوك لدى البنك المركزي بأرصدة احتياطية بما يتجاوز مستويات مبالغ الاحتياطات الإجبارية، و انخفضت أسعار الفائدة كثيرا في السوق النقدي ما بين البنوك و كان الانخفاض إلى أدنى من معدل إعادة الخصم في خريف 2001.

و في سنة 2001 لم يكن لدى بنك الجزائر الأداة المناسبة لامتناس السيولة الزائدة لدى البنوك الأداة الفعالة الوحيدة كانت تتمثل في معدل الاحتياطات الإجبارية الذي رفع من 3 % إلى 4.25 % خلال الربع الأخير من السنة المعنية .

و إثر التراكم المتزايد للأصول الأجنبية الصافية (الجدول 12) فإن السلطات العمومية , و بإعطاء التوسع الجبائي , قد قدرت في أفريل 2002 إدخال تسهيلة إيداع (أو مزادات السيولة السلبية) لدى البنك المركزي لامتناس السيولة المصرفية الفائضة.

الجدول (12) تطور أهم مؤشرات الوضعية النقدية، الفترة (1999 – 2005)

الوحدة : مليار دج

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
4179.4	3119.2	2342.7	1755.7	1310.70	775.9	169.6	صافي الأصول الخارجية
	618.9	1011.8	1145.8	1162.8	1119.1	1267.3	صافي الأصول الداخلية
839.04	1514.4	1803.6	1845.5	1648.2	1493.8	1592.3	القروض الداخلية
939.2-	20.6-	423.4	578.6	569.7	677.5	847.9	قروض إلى الدولة
1778.3	1535.0	1380.2	1266.80	1078.4	933.7	1150.7	قروض للاقتصاد

4146.9	3738.1	3354.4	2901.5	2473.5	2022.5	1789.4	النقد و شبه النقد
2422.7	2160.6	1630.4	1416.3	1238.5	1048.2	905.2	النقد
1724.2	1577.5	1724.0	1485.2	1235.0	974.3	884.2	شبه النقد
55	61.1	63.8	63.9	58.1	49.3	55.3	معدل السيولة النقدية
10.9	11.4	15.6	17.3	22.3	12.99	13.6	معدل الكتلة النقدية M ₂ %
-	3.2	2.9	3.4	3.2	3.7	4	المضاعف النقدي

المصدر: بنك الجزائر مؤشرات نقدية و مالية سنة 2006

و يبدو من الجدول (13) لجوء بنك الجزائر إلى هذه الأداة خلال السنوات من 2002 إلى 2004 و تزايد أهمية هذه الأداة عبر الفترة.

الجدول (13) سحب السيولة من طرف بنك الجزائر، الفترة (2002 – 2005)

الوحدة مليون دج

السنة	2002	2003	2004	2005
المبالغ	129700	250000	400000	450000
معدل الفائدة	2.750	2.750	0.750	1.683

غير أن بنك الجزائر لم يتمكن من امتصاص كامل السيولة المعروضة من طرف البنوك مما يعني بقاء سيولة فائضة في السوق. و بالطبع فإن ذلك ينجز عنه توسع إضافي في عرض النقد من خلال منح قروض جديدة ووضع ضغط على الأسعار باتجاه الصعود.

إن عملية التعقيم هي في حد ذاتها عملية مكلفة و لا يجب الاعتماد عليها بشكل دائم. لأن المشكل في المدى الطويل يتمثل في القضاء على النقائص الهيكلية المعيقة للتعميق المالي Financial deepening و في مسائل السياسة الاقتصادية الكلية مثل المستوى الملائم للإنفاق العمومي على المدى الطويل أو المعدل الأمثل للاذخار.

و بالتالي فإن الآثار النقدية لارتفاع (و حتى انخفاض) مداخل المحروقات لا يمكن تحليلها بصفة منعزلة عن قرارات السياسة الجبائية.

و بالإضافة إلى سحب السيولة فإن هناك أدوات نقدية و جبائية أخرى يمكن استخدامها كعمليات السوق المفتوحة مثل إصدار سندات الخزينة أو سندات مصرفية متوسطة المدى التي إذا ما بيعت إلى الجمهور قد تؤدي إلى كسب سعر فائدة أعلى من ذلك الذي يكسب من احتياطات الصرف الأجنبية المقابلة فعن طريق بيع السندات الحكومية أو سندات البنك المركزي في السوق النقدي تكون السلطات قادرة على امتصاص السيولة الفائضة ، و منع سعر الفائدة الاسمي من الانخفاض كما أن عمليات السوق المفتوحة يمكن أن تساعد على تطوير السوق المالي في الجزائر.

و بما أن القدرة التعقيم في الجزائر في الوقت الراهن لا تزال محدودة بسبب نقص تطور السوقين النقدي و المالي فإن السلطات النقدية ليس أمامها في الوقت الحالي سوى الاستمرار في مزادات السيولة السلبية و هو ما يشكل الممارسة السائدة لحد الآن.

و هناك خيار آخر للتحكم في فائض السيولة يتمثل بالتعقيم عبر السياسة الجبائية. فيما أن أغلب مداخل المحروقات تستحوذ عليها الدولة فإن التعقيم من خلال السياسة الجبائية هو أسهل و محبذ لتجنب عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الناتج عن السياسة الجبائية المتماشية مع الدورة الاقتصادية، التي تنقل التقلبات في سوق المحروقات الدولية إلى الاقتصاد المحلي، فيخلق صندوق ضبط الموارد، عبرت السلطات الجزائرية عن وعي بتكاليف عدم اليقين الكبير الذي يكتنف تطور أسعار المحروقات و عن تبني نظرة أطول مدى قادتها مبدئيا إلى تعقيم و طأة الصدمة البترولية عبر السياسة الجبائية و إلى تحديد النفقات العمومية بناء على نظرة متعددة السنوات و تجنب - و هو الأهم - مخاطر تعديلها باستمرار و بشكل حاد في بعض الأحيان، بسبب تقلبات أسعار المحروقات. مما جعل السياسة الجبائية تكتسب بعدا جديدا ، تمثل في النظرة المتوسطة المدى. من هنا تبرز الأهمية القصوى للتنسيق ما بين البنك المركزي و الخزينة العمومية فيما يخص تسيير السيولة. إذا سمح الاستخدام المتزايد لأداة سحب السيولة من طرف بنك الجزائر بإجراء اقتطاعات إضافية في السوق النقدي.

و خلال السنوات 2001 - 2004 ظهرت القاعدة النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية مدعومة باستقرار المضاعف النقدي كما يبدو من الجدول (54.3) الذي يظهر تطور المضاعف النقدي من سنة 1999 إلى 2004، و بتقديم القاعدة النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية فإن بنك الجزائر أعاد منذ فيفري 2001 تنشيط أداة الاحتياطات الإجبارية و ذلك لدفع البنوك نحو إدارة سيولتها بشكل أحسن و التصدي للتأثير السلبي الذي تمارسه الصدمات الخارجية الإيجابية على السيولة المصرفية.

و قد أبقى بنك الجزائر على الاحتياطات الإجبارية كأداة غير مباشرة للسياسة النقدية على امتداد سنة 2003، و خلال سنة 2004 تم تفعيل أداة الاحتياطي الإجباري من جديد لأن مجلس النقد و القرض نشر تنظيما يحدد إطار الاحتياطي الإجباري . كما أن معدله وصل إلى 6.5% في ماي 2004 و زيادة على ذلك فإن الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الأمانات، مزادات القروض) لم يكن بالإمكان استخدامها خلال السنة 2004 و كذلك في سنتي 2002 و 2003 بحيث أن تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية عن طريق هذه الأدوات قد توقفت كما سبق ذكره، منذ نهاية 2001 بسبب عدم تقديم البنوك لعطاءات في مزادات القروض و عدم لجوئها إلى أخذ الأمانات (لـ 24 ساعة و لأجل). كما أن لجوءها إلى إعادة التمويل من البنك المركزي وصل إلى الصفر منذ نهاية 2001 و بصفة إجمالية فإن الهدف النهائي للسياسة النقدية معبر عنه باستقرار الأسعار على المدى المتوسط ، أي معدل التضخم بـ 3% قد تم تحقيقه في سنة 2004، حيث أن تضخم أسعار الاستهلاك بلغ 3.6 بالنسبة لمؤشر الجزائر الكبرى مقابل 2.6 سنة 2003 وبأخذ الانزلاق السنوي فإن التضخم سقط إلى 2 % سنة 2004 مقابل 4% سنة 2003.

كما أن الاستقرار النقدي ينعكس كذلك سنة 2005 في معدل التضخم الذي وصل إلى 1.6 في المتوسط خلال السنة و هو ما ينسجم مع توجه التضخم النقدي نحو الانخفاض على مدى الخمس سنوات الأخرى. و بالإضافة إلى ذلك فإن استمرار تراجع وتيرة النمو النقدي على مدى السنوات الثلاث الأخيرة حيث انخفضت من 15.6 سنة 2003 إلى 11.4 سنة 2004 و 10.9 سنة 2005، سمح بتحديد الهدف الوسيط للسياسة النقدية بواسطة الاستخدام المنسجم للأداتين : سحب السيولة و الاحتياطات الإجبارية. و بالتالي فإن إدارة السياسة النقدية ساهمت بالفعل في التحكم في التضخم. و في خلق استقرار نقدي. يشكل مرساة ثمينة للنمو الاقتصادي الذي يجب أن يدعم بتخصيص أكثر فعالية للموارد خاصة إطلاق المخطط الخماسي 2005 – 2009 ضمن ظروف مالية و نقدية جد ملائمة، مما يشكل أداة دعم لتوزيع السيولة في الاقتصاد الوطني، لفائدة النمو الاقتصادي. زيادة عما قامت به السلطات من إجراءات قطاعية (آليات ضمان و تدعيم) مصاحبة للتمويل المصرفي على المدى المتوسط و الطويل للمؤسسات الاقتصادية و النمو الاقتصادي.

و قد شكل التحسن القوي و المضطرب لاحتياطات الصرف، بصفتها مؤشر عن الوضعية الخارجية حيث تضاعفت بحوالي 12 مرة ما بين 1999 و 2005 بانتقالها من 4.72 مليار دولار سنة 1999 إلى 56.18 مليار دولار سنة 2005 كما يبدو من الجدول (53.3)، بالإضافة إلى التحسن المتزايد أهمية لوضعية الخزينة العمومية بصفتها مؤشر عن الوضعية المالية الداخلية حيث انتقل الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام من (-0.52 %) سنة 1999 إلى 14.75 سنة 2005 كما يبدو من الجدول (53.3).

المحدد الرئيسيين للوضعية النقدية خلال الفترة 1999 – 2005 و قد عرف تجميع صافي الأصول الخارجية لبنك الجزائر خلال الفترة اتجاها تصاعديا مستمرا، فقد انتقل هذا التجميع من 2325.9 مليار دج في نهاية سنة 2003 إلى 3109 مليار دج سنة 2004، بعد أن سبق و أن قفز من 1313.6 في نهاية 2001 إلى 1742.7 مليار دج في نهاية ديسمبر 2002 بينما بقي صافي الأصول الخارجية للبنوك ضعيفا بل أنه قد انخفض سنة 2004 إلى 10.1 مليار دج بعد أن كان 16.7 مليار دج سنة 2003 و 13 مليار دج سنة 2002. و بالفعل فإن تجميع صافي الأصول الخارجية (أي صافي الأصول لخارجية الموحدة لبنك الجزائر و البنوك) قد ارتفع من 169.6 مليار دج سنة 1999 إلى 775.9 مليار دج سنة 2002. سنة بداية إعادة تكون الاحتياطات و استمر في الارتفاع إلى أن وصل إلى 4179.4 سنة 2005 .

و تجدر الإشارة إلى أن هذا التجميع قد تجاوز منذ 2001 التجميع M_1 (النقود الورقية و المعدنية المتداولة + الودائع تحت الطلب لدى البنوك و الخزينة العمومية و الصكوك البريدية). و في نهاية 2005 وصل إلى 1.72 مرة M_1 .

كما مثل صافي الأصول الخارجية في نهاية 2004 ما يعادل 83.5% من الكتلة النقدية M_2 (أي M_1 + الودائع لأجل بالدينار و الودائع بالعملات الصعبة).

بعد أن كانت لا تمثل (بالنسبة إلى M_2) سوى 9.5% في نهاية 1999 و تنتقل إلى 60.1% في نهاية 2002 و 69.8% في نهاية 2003 و تصل في نهاية 2005 إلى 100.8% و هو ما يشير إلى ظاهرة جديدة و متميزة للاستقرار النقدي في الجزائر منذ 2001، زيادة عن كون تجميع صافي الأصول الخارجية يلعب دورا رئيسيا في توسيع السيولة النقدية. و بالفعل فإن صافي الأصول الخارجية برز منذ سنة 2001 بمثابة المصدر شبه الوحيد للخلق النقدي من طرف النظام المصرفي إلى حد تضائل صافي الأصول الداخلية الذي عرف تناقصا مضطربا منذ سنة 1999 إلى سنة 2004. و هو ما يؤكد على أن الاحتياطات الرسمية أصبحت المقابل الرئيسي و بالتالي بمثابة الضمان للرموز النقدية (السيولة) M_2 في الاقتصاد الوطني. و أن احتياطات

الصرف الرسمية التي عرفت تراكما سريعا و كبيرا بسبب تحسن وضعية صادرات المحروقات، أصبحت تعتبر مصدرا كامنا لتوسع القرض المحلي.

و كمقابل للكتلة النقدية M_2 فإن القرض المحلي (للدولة و للاقتصاد) قد عرف انخفاضا مستمرا منذ سنة 2002 إلى سنة 2005 حيث انخفض سنة 2005 إلى ما يمثل 48% من مستوى سنة 2002. و هو ما يعبر عن أهمية الوضعية الدائنة الصافية للخرينة العمومية لدى بنك الجزائر في مواجهة القروض الممنوحة للاقتصاد و بالتالي و على عكس السنوات السابقة فإن الدولة أصبحت تتمتع بوضعية دائنة اتحاه النظام المصرفي سنة 2004. إن القروض الصافية التي قدمها النظام المصرفي للدولة قدرت بـ 20.6% مليار دج في نهاية 2004 و ذلك بعد ما عرفت انخفاضا مستمرا منذ سنة 1999 حيث بلغت 84.79 مليار دولار و وصل مستواها سنة 2003 إلى أقل من نصف مستوى سنة 1999 .

إن تطور الوضعية الدائنة للخرينة العمومية لدى بنك الجزائر سنة 2004 يعكس تماما الاتجاه الإنكماشى الذي عرفته القروض الصافية للنظام المصرفي للدولة و هو ما أفضى إلى دائنية صافية للدولة تجاه النظام المصرفي منذ سنة 2004. و بالتالي فإن القروض الصافية للنظام المصرفي للدولة لم تساهم في خلق النقود سنة 2004 لأن ودائع الخرينة العمومية لدى بنك الجزائر ليست جزءا من التجميع M_2 .

أما القروض للاقتصاد فقد عرفت نموا متواصلا منذ سنة 2000 حيث كانت تمثل 933.7 مليار دج سنة 2002 و ارتفعت إلى 1778.3 مليار دج سنة 2005. و أصبحت منذ سنة 2004 تمثل المكون الوحيد لتجميع القروض في القرض المحلي. و قد سجلت نموا في سنة 2003 بـ 8.9% و 11.2 % سنة 2004 و 15.85% سنة 2005 مما يؤكد انبعاث الإقراض إلى الاقتصاد منذ سنة 2001 (الجدول 14).

و يبين الجدول (14) توزيع القروض إلى القطاعين العام و الخاص من 2002 إلى 2005

الجدول (14) توزيع القروض إلى القطاعين الخاص و العام، الفترة (2002 – 2005)

الوحدة : مليار دج

السنة	2002	2003	2004	2005
قروض إلى القطاع الخاص	551.0	588.4	675.4	883
قروض إلى القطاع العام	715.8	791.6	859.6	895.3
قروض إلى الاقتصاد	1266.8	1380.0	1535.0	1778.3

المصدر : بنك الجزائر

و يبين الجدول السابق أهمية القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص حيث تطورت من 43% من القروض المقدمة للاقتصاد إلى 50% سنة 2005 و يجدر الذكر أن سنة 2005 عرفت بروز ظاهرة الحقوق المشكوك فيها على القطاع الخاص و تركز القروض على زبائن قليلين.

و رغم الانتعاش الذي عرفه نمو الائتمان المقدم إلى الاقتصاد بالقيمة الحقيقية إذ بلغ 13.9% سنة 2005 مقابل 9.1% سنة 2004 و 4.8% فقط سنة 2003 فإن مستوى الوساطة المالية بدلالة تخصيص الموارد يبقى ضعيفا نظرا للنمو الهام في الادخار المحلي منذ سنة 2000 حيث قدر فائض الادخار الوطني

على الاستثمار بـ 18.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2005 فقد كان الادخار الوطني يمثل 51.6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2005. من الناتج الداخلي الخام بينما لم يكن الإستثمار يمثل سوى 33.3%. أما التطور النقدي فقد تميز بتطور منسجم لمجاميع القروض للاقتصاد و الكتلة النقدية M_2 كما يدل عليه الجدول (54.3) إذ أن التجميع M_2 سجل نموا بـ 10.9% في سنة 2005 مقابل 11.4% و 16.6% سنة 2003 بفعل تأثير نمو صافي الأصول الخارجية و هو ما يؤكد على تراجع معدل النمو النقدي الذي كان 17.3% سنة 2002 و 22.3% في سنة 2001 و هذا التباطؤ في النمو النقدي تأكد رغم مناخ تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مدى السنوات (2002 – 2004) و بالتالي الحقن المتزايد للإشارات النقدية في الاقتصاد الوطني عبر الدائرة الجبائية.

إن مواصلة تباطؤ معدل التوسع النقدي خلال الفترة المذكورة مع استقرار معدل نمو الناتج الداخلي الخام ترجم بتراجع معدل السيولة أي (M_2 / الناتج الداخلي الخام) من 63.9% و 63.8% سنتي 2002 و 2003 إلى 61.1% سنة 2004 و 55% سنة 2005 و بالفعل فإن الزيادة المعتمدة في معدل السيولة سنة 2000 مقارنة بسنة 2001 (من 58.1% إلى 63.9%) و بالنسبة لسنة 2000 (49.3%) كان مرتبطا بالدفع الذي أعطاه برنامج الإنعاش (2001 – 2004).

و أحد المؤشرات الهامة الأخرى عن وضعية السيولة في الاقتصاد الوطني، يتمثل في تطور معدل السيولة خارج المحروقات، و الذي عرف تزايدا مضطربا منذ سنة 2000 (80.7%) إلى سنة 2003 98.9% كي يستقر عند مستوى 98.5% في سنة 2004 معبرا بالتالي عن ضخامة توسع السيولة النقدية و شبه النقدية بالنسبة للنشاط الاقتصادي خارج المحروقات.

و بصفة عامة يسجل خلال الفترة (2001 – 2005) اتجاه هبوطي لوتيرة التوسع النقدي. زيادة عن تميز سنة 2004 بتقارب معدل نمو القروض للاقتصاد و معدل نمو الكتلة النقدية M_2 هذه اللوضعية النقدية الملائمة تعتبر ملائمة لتحسن في الوساطة المصرفية. زيادة على ظهور الارتباط في السنوات الثلاثة السابقة، بين تطور الظروف المصرفية و تطور النمو و ضبط السيولة المصرفية على الخصوص كأداة للاستقرار النقدي.

المبحث السادس : تطور جباية المحروقات في الجزائر و إعادة تنظيم قطاع المحروقات

تميزت الجباية البترولية في الجزائر بالمراحل الأربع التالية :

- الفترة 1962 – 1983

- إصلاحات 1983

- التعديلات التي أدخلها قانون 86 – 14

- القانون رقم 05-7 المؤرخ في 28 أبريل 2005

أولا: المرحلة الأولى 1962 – 1983

و قد ارتكز النظام الجبائي في المحروقات في بداية هذه المرحلة على صيغ قانون البترول الصحراوي الصادر سنة 1958 و تدابير اتفاقيات إيفيان لـ 18 مارس 1962 التي نصت على ضرورة التعاون من أجل تثمين الخيرات الباطنية للصحراء.

و بعد تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 صدرت في 12 أبريل من نفس السنة نصوص متعلقة بتعامل الدولة الجزائرية مع جباية المحروقات (الأمر 71 – 22 الصادر في أبريل 1971) اعتمدت نفس الأسلوب المتبع في الشرق الأوسط و حددت في نفس الوقت تدخل الشركات الأجنبية في عمليات استكشاف و

استغلال المحروقات السائلة على أساس التعاون الدولي و قد كانت جباية المحروقات تعتمد أساسا : على الإتاوات و الضرائب المباشرة :

أ. الإتاوات : و قد ظهرت في بادئ الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها تعويض و مقابل عن تحطيم و استغلال الثروات العمومية انطلاقا من إمكانية استنزاف الإحتياطيات المتاحة و عدم قابليتها للتجديد و قد اعتمدت هذه الإتاوات فيما بعد من قبل الدول المنتجة

و الإتاوة بطبيعة الحال هي استقطاع مستقل عن الربح لأنها تمثل قيمة ثابتة من الإنتاج تدفع حتى قبل التسويق و قد كانت في الأصل قابلة للاسترجاع لاحقا من الضرائب على الأرباح لكن انطلاقا من سنة 1960 تغيرت القاعدة و أصبحت الإتاوات عبارة عن أعباء قابلة للتخفيض مثلها مثل أي تكلفة أخرى و إن كان مبلغ الإتاوات يختلف من بلد لآخر إلا أنه كان يدور على العموم قبل سنة 1974 حول 12.5% من السعر الوحدوي لإنتاج المحروقات السائلة أو الغازية و قد ترتفع النسب في بعض الأحيان حسب شرائح الإنتاج.

و انطلاقا من سنة 1974 حددت منطقة الأوبك معدل الإتاوة على الإنتاج الخام بـ 20 % من السعر المرجعي إلا أن بعض البلدان أدخلت بعض التعديلات في تشريعاتها الخاصة لتخفيف هذا المعدل حسب ظروف الاستغلال.

و بالنسبة للجزائر فقد حددت بالنسبة لمحروقات الغازية بـ 20% من قيمة الإنطلاق من الحقل (VDC) المحددة سنة 1960 بـ 24.54 دج لألف م3 و بقيت ثابتة لغاية 1988 أما بالنسبة للمحروقات الغازية فقد كلن هناك فرق بين المحروقات الموجهة للسوق الوطنية في شكل منتجات مكررة حيث تخضع لإتاوة تساوي 20 % من سعر التنازل المحدد إداريا بـ 2 دولار أمريكي للبرميل و استمر ذلك لغاية 1983 و بين المحروقات الموجهة للتصدير (بترول خام ، مكثفات ، منتجات مكررة) .

حيث فرضت عليه إتاوة بـ 20% من السعر المرجعي الجبائي (و هو سعر يتحدد في إطار منظمة الأوبك و يستخدم من طرف الدولة كقاعدة لحساب الضريبة المباشرة على الإنتاج) للخام المصدر على حاله

ب. الضرائب المباشرة البترولية :

و هي تفرض عند تحقيق الأرباح على العكس من الإتاوة و قد كانت الدول من حيث إخضاع الشركات البترولية لهذه الضريبة تقسم إلى قسمين :

1. دول تخضع مستغلي آبار المحروقات إلى النظام العام للضرائب على الأرباح التجارية و الصناعية.
2. دول تخضع مستغلي آبار المحروقات إلى ضريبة نوعية عن الأرباح الناتجة عن هذا الاستغلال تسمى "الضريبة المباشرة البترولية" و هو ما يمثل الممارسة السائدة في معظم الدول البترولية و خاصة المنتجين الكبار منها و التي يعتمد دخلها على الربح البترولي بصفة أساسية.

و قد كان معدل الاقتطاع إلى غاية 1970 في حدود 50 % وفقا لمبدأ التوزيع المتعادل للربح. لكن ابتداء من سنة 1974 أصبح المعدل المطبق من قبل دول الأوبك 85% من السعر مخفضا بالإتاوة و تكلفة الإنتاج و قد لجأت بعض الدول إلى تدابير تحفيزية لتطوير الإنتاج في المناطق الوعرة أو إلى منح بعض التخفيضات.

و في الجزائر كانت هذه الضريبة تدفع في شكل تسبيقات شهرية تبعا للربح الجبائي المحقق خلال الشهر السابق للتسديد على كل الأنشطة بنسبة 85% من النتيجة الخام. و تتكون النتيجة الخام من رقم الأعمال الجبائي مخفضا بالأعباء الهيكلية و الإتاوات على نشاط الإنتاج :

الضريبة المباشرة البترولية = 0.85 (السعر الجبائي- الإتاوات – تكاليف الإنتاج).

- و يتمثل السعر الجبائي في :
- السعر المرجعي الجبائي للخام المصدر على حاله بالنسبة لمجموع المحروقات السائلة الموجهة للتصدير
- سعر التنازل (2 دولار للبرميل) بالنسبة للمحروقات السائلة الموجهة للسوق المحلي
- سعر التنازل بالنسبة للمحروقات الغازية .

ثانيا: المرحلة الثانية 1983 – 1985

و قد تميزت بإصلاح الجباية البترولية ، فيما يخص الوعاء الضريبي المستخدم لحساب الإتاوة و الضريبة البترولية. لان استخدام السعر المرجعي أدى إلى مفارقة تمثلت في كون السعر المرجعي أعلى دائما من السعر الحقيقي و قد جاء هذا الإصلاح في قانون المالية 1983 حيث تقرر تحديد القيمة المستعملة في حساب الجباية على المكثفات على أساس السعر الحقيقي (FOB) من ميناء شحن المنتج.

و بالنسبة للجباية على البترول الخام المسلم للتكرير ألغت المادة 74 من قانون المالية 1983 التمييز الذي كان قائما بين البترول المسلم للسوق المحلي و ذلك الموجه للتكرير من أجل التصدير ، و تم تحديد قيمة واحدة لحساب الجباية على البترول الخام مهما كانت وجهته.

و أصبح الوعاء الضريبي الجديد يتكون من Net Back للبترول الموجه للتكرير المحدد انطلاقا من السعر المتوسط لتقييم الطن من المنتجات المكررة في السوق المحلي و السوق الخارجي.

أما بالنسبة للبترول المصدر على حاله، فقد اختفى مفهوم السعر المرجعي الجبائي ليصبح السعر الجبائي مطابقا لسعر البيع الحقيقي.

ثالثا: المرحلة الثالثة : التعديلات التي أدخلت مع القانون 86 – 14

بعد الإصلاح الضريبي لسنة 1986 سن القانون 86 – 14 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بأنشطة الاستكشاف و البحث و الاستغلال و النقل عن طريق القنوات للمحروقات.

أدخلت تدابير و تعديلات الهدف منها تحفيز الشركات البترولية الأجنبية على الاستثمار في الجزائر إثر الصدمة البترولية المضادة و عدم قدرة السلطات على تحقيق الاستثمارات الهامة الضرورية لعملية تنمية البحث عن المحروقات و قد كانت تلك التدابير تتعلق ب :

- كمية المحروقات الخاضعة للإتاوات
- كيفية تحديد وعاء اقتطاع الإتاوات
- السعر القاعدي و سعر التنازل

و قد نص ذلك القانون على نوعين من الاقتطاعات :

1. الإتاوات على الإنتاج : التي تخضع لها المحروقات المستخرجة من الآبار الأرضية أو البحرية تحسب على أساس كمية المحروقات المستخلصة بعد عمليات المعالجة مع استبعاد الكميات المعاد ضخها في الآبار و المستهلكة ذاتيا لأغراض الإنتاج أو المهدورة وهي تحدد بحد مقبول تقنيا و يكون محل تبرير و تقييم هذه الكميات بالسعر الجبائي أو القاعدي المحدد و المعتمد من قبل الوزير المكلف بالمحروقات انطلاقا من وضعيات التسويق المختلفة للمؤسسة بالنسبة لكل سلسلة من المنتجات على النحو التالي :

أ- بالنسبة للمحروقات السائلة المصدرة على حالها يكون السعر القاعدي مساويا للأسعار المحددة عن طريق القنوات النظامية و التي يمكن أن تكون أقل من أسعار البيع المطبقة من قبل المؤسسات الوصية المكلفة بالتصدير.

ب-بالنسبة للمحروقات الغازية المصدرة على حالها يكون السعر القاعدي يساوي سعر البيع المطبق على هذه المحروقات و يجب أخذ بعين الاعتبار في الحالتين المذكورتين سابقا سعر الصرف المتوسط لشراء العملات الصعبة خاصة الدولار المعتمد من قبل بنك الجزائر خلال شهر إنتاج تلك المحروقات .

ج- بالنسبة للمحروقات السائلة المسلمة لمعامل التكرير الوطنية ، يكون السعر القاعدي حسب الحالة على التوالي

-بالنسبة للخام تكون المنتجات المستخرجة منه موجهة للتصدير بالسعر Net Back انطلاقا من صادرات المنتجات المكررة

-بالنسبة للخام الذي تكون المنتجات المستخرجة منه موجهة للسوق الداخلي يتحدد عن طريق التنظيم

د-بالنسبة للمحروقات الغازية المسلمة للسوق الوطنية يكون السعر القاعدي يساوي سعر التنازل أو التحويل الذي يحدد عن طريق مرسوم :

رتبت المناطق وفق ترتيب تصاعدي حسب صعوبة الاستغلال و البحث و قد طبقت تعديلات على الإتاوات بحيث بقيت دون تغيير بالنسبة للمنطقة A بينما انخفضت إلى 16.25 % بالنسبة للمنطقة B و 12.5 % بالنسبة للمنطقة C و قد حددت هذه المناطق عن طريق المرسوم 87-175 الصادر في 21 جويلية 1987 .

و تدفع الإتاوات نقدا حسب رغبة الوزير المكلف بالمحروقات في شكل تسبيقات شهرية مع تسوية ثلاثية (فصلية) و تتم تسوية الدورة كليا قبل 21 مارس من العام الموالي.

و في حالة الدفع العيني يوجه طلب بذلك إلى المعني من قبل الوزير المكلف بالمحروقات بعد إشعار وزير المالية على أن يكون هذا الطلب 6 أشهر قبل بداية تسليم الكمية التي تدفع تساوي 5/1 الكمية الخاضعة للإتاوة في الشهر الماضي و في حالة خضوع المكلف إلى إتاوة مخفضة فإن الكمية تتحدد على أساس المعدلات المعتمدة للتخفيض و يكون التسليم على عاتق المكلف إلى غاية النقاط العادية للتسليم.

أما فيما يخص الضرائب على النتائج فإن القانون أكد على الأحكام السابقة فيما يخص قاعدة حساب الضريبة غير أنه ميز بين نشاط الإنتاج و أنشطة النقل، و التكرير حيث أن هذه النشاطات الأخيرة تخضع للضريبة على النتائج بمعدل الضريبة على أرباح الشركات بينما يخضع نشاط الإنتاج و البحث إلى الضريبة البترولية المباشرة التي حددت حسب معدل متناقص تبعا لصعوبة المناطق و قد احتفظ القانون بالنسب 85% و 75 % و 65% تبعا للمناطق C.B. A.

و قد عدلت هذه الأحكام بالقانون 91-21 الذي كان يهدف إلى البحث عن مساهمة أكثر أهمية لرأس المال الأجنبي بحيث أن معدل الضريبة البترولية المباشرة أصبح يمكن أن ينخفض إلى 42% أما معدل الإتاوات فيمكن أن يصل إلى 10 % و ذلك تشجيعا للاستغلال في بعض المناطق التي تشكل صعوبة خاصة ، و لتشجيع الشركات الأجنبية على استخدام تقنيات الاسترجاع الأكثر تقدما.

و تحدد الضريبة على النتائج في أنشطة الإنتاج على أساس الكميات المسوقة (تصدير، تسليم للسوق الداخلي) و سعر تثمين الإنتاج (السعر المعتمد من قبل الإدارة بالنسبة للإتاوة) مع إجراء تخفيضات تتعلق بالأعباء الهيكلية و قيمة الإتاوة حسب الصيغة التالية :

$$idp = \alpha \left[\sum_{k=1}^n Q_{ik} \cdot p_{ik} + \sum_{j=1}^n Q_{ej} \times p_{ej} - c_s - R \right]$$

حيث أن

idp = الضريبة البترولية المباشرة

α = معدل الاقتطاع الضريبي

p_{ik} = سعر التنازل على المنتجات المسلمة للسوق الداخلي

Q_{ik} = الكميات من المنتجات k المسلمة للسوق الداخلي

Q_{ej} = الكميات المصدرة من المنتجات j .

P_{ej} = السعر القاعدي بالنسبة للمنتجات j المصدرة.

C_s = الأعباء الهيكلية بما فيها أعباء النقل و التكرير

R = الإتاوات

و بما أن الجباية الكلية = الإتاوات + الضرائب على النتائج فإن :

$$F = 0.85[CA - C_s - R] + R + idp(tl)$$

حيث أن

F = الجباية البترولية

CA = رقم الأعمال

R = الإتاوة

$Idp(tl)$ = الضريبة البترولية المباشرة على النقل و التكرير

رابعاً: المرحلة الرابعة : جباية المحروقات بعد صدور القانون 005 - 7

نظر للأهمية النسبية المتميزة التي أصبح يحتلها قطاع المحروقات ضمن الناتج الداخلي الخام (45%) سنة 2005 بعد أن كانت 26% سنة 1980 و لمكانة الصدارة التي يتميز بها ضمن الصادرات (99%) و ثقلها ضمن إيرادات الدولة بحوالي 3/4 من الإيرادات و اعتماد برنامج دعم النمو على موارد المحروقات بصفة أساسية، فإن الدولة ضمن سعيها للانفتاح الاقتصادي و جلب الاستثمارات الخارجية و عدم رغبتها في تحمل حصة كبيرة من الاستثمارات (إلتزامات الدولة ضمن قانون المحروقات السابق) لقطاع المحروقات مما يخفض قدراتها على التمويل الذاتي ، و تطوير موارد إضافية لموازنة الدولة سنت قانوناً جديداً للمحروقات، صدر في 28 أفريل 2005.

و قد حدد هذا القانون الجديد النظام القانوني و الإطار المؤسسي و حقوق و الإلتزامات الأشخاص في ممارسة نشاطات البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بواسطة الأنابيب و تكريرها و تحويل و تسويق و تخزين و توزيع المنتجات البترولية و كذا الهياكل و المنشآت التي تسمح بممارسة تلك النشاطات. و قد أدخل القانون حرية الدخول إلى المنشآت البترولية التحتية المتضمنة عمليات النقل بواسطة الأنابيب و التكرير و التحليل و التسويق و التخزين و التوزيع و بسط الإطار التقاعدي في ميادين البحث و الإنتاج و النقل.

و خلق وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية و الاستقلالية المالية و هما :

1. " سلطة ضبط المحروقات " و تكمن مهمتها في مراقبة النشاطات في مجال المحروقات ، و ضبطها و تسهر على احترام :

- التنظيم المتعلق بتطبيق التعريفات و مبدأ الاستعمال الحر من الغير، لمنشآت النقل بواسطة القنوات و التخزين
- التنظيم التقني المطبق على النشاطات التي يحكمها قانون المحروقات
- التنظيم في مجال الصحة و الأمن الصناعي و البيئة و الوقاية من المخاطر الكبرى و إدارتها.
- دفتر الشروط الخاص بإنجاز منشآت النقل بواسطة الأنابيب و التخزين

- تطبيق المقاييس و المعايير المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي
- تطبيق العقوبات و الغرامات التي تسدد للخزينة العمومية في حالة مخالفة القوانين و التنظيمات.
- دراسة طلبات منح امتياز النقل بواسطة الأنابيب و تقديم توصيات إلى الوزير المكلف بالمحروقات
- تقديم توصية إلى الوزير المكلف بالمحروقات بسحب امتياز النقل بواسطة الأنابيب في حالة تقصير خطير في تنفيذ عقد الإمتياز
- تسيير صندوق معادلة و تعويض تعريفات نقل المحروقات و المنتجات البترولية.
- التعاون مع الوزير المكلف بالمحروقات في مجال السياسة القطاعية و إعداد النصوص التنظيمية التي تحكم نشاطات المحروقات
- 2. الوكالة الوطنية لتنمين موارد المحروقات (النفط) التي تتمثل مهامها في :
 - ترقية الاستثمارات في مجال البحث و استغلال المحروقات
 - تسليم رخص التنقيب
 - القيام بعمليات طرح المناقصات عن المنافسة و تقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث و / أو الاستغلال
 - منح مساحات البحث و مساحات الاستغلال و إبرام عقود البحث و / أو الاستغلال
 - متابعة و مراقبة، بصفتها طرفا متعاقدا تنفيذ عقود البحث و / أو الاستغلال المحروقات طبقا لأحكام القانون
 - دراسة مخططات التنمية و الموافقة عليها وتحيينها دوريا
 - التأكد من أن استغلال (موارد المحروقات يتم ضمن احترام المحافظة المثلى عليها)
 - تحديد و جمع الإتاوة و إعادة دفعها إلى الخزينة العمومية ابتداء من يوم العمل إلى يوم تحصيلها، بعد خصم المبالغ التي حددها القانون لتمويل الوكالتين سابق و هي (0.5%) من عائدات الإتاوة و التي تدفع في حساب (النفط).
 - ترقية و تبادل المعلومات الخاصة بالسوق الغازية.
 - الحرص على أن المتعامل، قد سدد الرسم على الدخل البترولي و الرسم المساحي المنصوص عليها في الباب الثامن من قانون المحروقات الجديد، و كذا دفع الرسوم المتعلقة بحرق الغاز و استعمال المياه عند الاقتضاء.
 - المساعدة على ترقية الصناعة الوطنية.
 - تشجيع نشاطات البحث و التنمية.
 - التعاون مع الوزير المكلف بالمحروقات في مجال السياسة القطاعية و إعداد النصوص التنظيمية التي تحكم نشاطات المحروقات.
 - القيام بإعداد مخطط على المديين المتوسط و الطويل لقطاع المحروقات بناء على مخططات متوسطة و طويلة المدى للمتعاقدين و إرساله إلى الوزير المكلف بالمحروقات في شهر يناير من كل سنة.
 - تبادل المعلومات الجبائية فيما يخص عقود البحث و /أو استغلال المحروقات مع الإدارة الجبائية
 - أما النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث و / أو استغلال المحروقات فقد تمثل في :
 - 1-رسم مساحي غير قابل للحسم يدفع سنويا للخزينة العمومية يسدده المتعامل بالدينار الجزائري أو بدولار الولايات المتحدة الأمريكية بسعر الصرف عند الشراء لدولار الولايات المتحدة الأمريكية الذي يحدده بنك الجزائر يوم التسديد، بمجرد دخول العقد حيز التنفيذ. و يتم حسابه على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع و يحدد مبلغه بالدينار الجزائري لكل كلم² كالتالي :

السنوات	مرحلة البحث	مرحلة الاستبقاء المحدد في المادة 42 + المرحلة الإنشائية المحددة	مرحلة الاستغلال
---------	-------------	---	-----------------

المناطق	1 إلى 3 مدرج	5 - 4	7 - 6	في المادة 37	
المنطقة أ	4000	6000	8000	400000	16000
المنطقة ب	4800	8000	12000	560000	24000
المنطقة ج	6000	10000	14000	720000	28000
المنطقة د	8000	12000	16000	800000	32000

و يتم تحيين هذه المبالغ حسب الصيغة التالية

متوسط سعر الصرف عند بيع دولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار للشهر الميلادي السابق لكل تسديد ينشرها بنك الجزائر ، يقسم على (80) ويضرب في مبلغ الرسم المحدد أعلاه. و يشرع في تطبيق التقييس في أول يناير من كل سنة بقيمة الرسم المستحق، و تتأكد الوكالة الوطنية لتأمين المحروقات (النفط) من أن الرسم قد تم دفعه للخزينة العمومية.

2- إتاوة تدفع شهريا للوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات و تعد على أساس كميات المحروقات المنتجة و المحسوبة بعد عمليات المعالجة على مستوى الحقل، نقطة القياس و تستثنى من حسابها كميات المحروقات التي تكون :

- إما مستهلكة لاحتياجات الإنتاج المباشرة

- إما ضائعة قبل نقطة القياس

- إما أعيد إدماجها في أحد أو العديد من الأماكن شريطة أن تكون هذه الأماكن ضمن نفس العقد

و يجب أن تكون كميات المحروقات المستهلكة أو الضائعة و المنشأة من حساب الإتاوة في حدود مقبولة تقنيا و موضوع تقرير.

و يكون مبلغ الإتاوة لشهر معين مساويا لمجموع قيم كل جزء من الإنتاج لنفس الشهر مضروبة في نسبة الإتاوة المطبقة على كل جزء من الإنتاج

و تحدد الإتاوة شهريا على جميع كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال باستعمال المعدل الشهري للسعر القاعدي حسب السعر (FOB) (عند ميناء الشحن).

3-رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة العمومية

و يساوي الدخل البترولي قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقصا المبالغ المحسومة المرخص بها سنويا و تساوي القيمة المتراكمة للإنتاج المثلث منذ بداية استغلال المحروقات ناتج كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال الخاضعة للإتاوة مضروبة في السعر المستعمل لحساب الإتاوة.

أما المبالغ المحسومة المرخص بها فتتكون من العناصر التالية :

- الإتاوة.

- الحصص السنوية للاستثمار من أجل التطوير.

- الحصص السنوية لاستثمارات البحث.

و إذا اقتضى الأمر :

مؤونة لمواجهة تكاليف التخلي و / أو الإصلاح. مصاريف تكوين الموارد البشرية الوطنية لفائدة نشاطات المحروقات. تكلفة شراء الغاز من أجل الاسترجاع المدعم. و يجب ألا تتضمن هذه الاستثمارات الفوائد و التكاليف العامة.

و يعتبر حسم الرسم على الدخل البترولي كلفة قابلة للخصم من القاعدة الجبائية عند احتساب الضريبة التكميلية للناتج.

و لحساب الرسم على الدخل البترولي يتم استعمال النسب المحددة في الجدول التالي :

الجدول(15) نسب حساب الرسم على الدخل البترولي

70	الحد الأول S1	القيمة المتراكمة للإنتاج المثلث المعبر عنها بـ 10 ⁹ دج
385	الحد الثاني S2	
%30	المستوى الأول	نسبة الرسم على الدخل البترولي
%70	المستوى الثاني	

يتم تحيين الحدين S1 و S2 حسب الصيغة التالية :

- سعر الصرف المتوسط عند البيع لدولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار الجزائري للشهر الميلادي الذي يسبق التسديد الذي ينشره بنك الجزائر مقسما على 70 و مضروبا في مبلغ كل حد. و عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثلث (PV) أقل من الحد الأول أو تساويه يتم حساب الرسم على الدخل البترولي باستخدام النسب الخاصة بالمستوى الأول.

وعندما تكون أكبر من الحد الثاني يتم استخدام النسبة الخاصة بالمستوى الثاني. أما عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثلث تفوق المستوى الأول أو تقل عن الحد الثاني أو تساويه فإنه يتم استعمال الصيغة الآتية لحساب نسبة الرسم على الدخل البترولي :

$$\left\{ 30 + (S1 - PV) \frac{40}{S1 - S2} \right\} = \text{النسبة المئوية (\%) للرسم على الدخل البترولي}$$

و تستفيد الحصص السنوية للاستثمارات في مجال البحث و التطوير باستثناء تلك الخاصة بالاسترجاع المدعم من قاعدة التقويم (uplift) المحددة كالتالي :

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{المنطقة أ} \\ \text{و} \end{array} \right\} \text{نسبة التقويم : } 15\%$$

المنطقة ب حصة سنوية للاستثمار : (20%) توافق 5 سنوات

المنطقة ج
المنطقة د

نسبة التقويم : 20 %
و
حصة سنوية للاستثمار : (12.5%) توافق 8 سنوات د

و يطبق على مستوى كل المناطق حصة سنوية للاستثمار تقدر ب (20%) توافق مدة 5 سنوات و نسبة تقويم (20%) على استثمارات الاسترجاع المدعم و يتم حسم كل تكلفة شراء الغاز لضمان عمليات إعادة حقن الغاز و عملية الدورة و تكاليف تكوين الموارد البشرية الوطنية و إذا اقتضى الأمر تكاليف التخلي عند احتساب الرسم على الدخل البترولي في دون الاستفادة من تقويم (uplift).

4- ضريبة تكميلية على الناتج تدفع سنويا للخزينة العمومية

5-ضريبة عقارية على الأملاك الأخرى ماعدا أملاك الاستغلال كما هو محدد في التشريع و التنظيم الخاصين بالجباية العامة السارية المفعول و تعفى النشاطات المتعلقة بالبحث و / أو الاستغلال من :

- الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالأملاك و الخدمات المتعلقة بنشاطات البحث و / أو الاستغلال.
- الرسم على النشاط المهني.

- الحقوق و الرسوم و الإتاوة الجمركية المفروضة على عمليات استيراد التجهيزات و المواد و المنتجات التي يتم استعمالها فقط في نشاطات البحث و / أو استغلال مكامن المحروقات دون سواها.

- و بالنسبة للغاز يتم تحديد السعر القاعدي المستعمل لحساب الإتاوة و الضرائب و الحقوق و الرسوم كما يلي :
● في حالة عقد بيع الغاز للتصدير : السعر الموجود في العقد إذا كان يفوق أو يساوي السعر المرجعي و في حالة العكس يكون السعر القاعدي مساويا للسعر المرجعي

و قد حددت المادة 61 من القانون الجديد كيفية تحديد السعر المرجعي بحيث أن السعر المرجعي يحسب حسب الأسعار المتحصل عليها خلال الفترة السابقة انطلاقا من كل عملية تصدير للغاز الجزائري و تكون الأسعار المعتمدة لحساب السعر المرجعي هي الأسعار الأكثر ارتفاعا من بين الأسعار الآتية :
- السعر الناجم عن كل عقد.

- السعر المرجعي للفترة السابقة بحيث أن السعر المرجعي الابتدائي المحسوب عند تاريخ صدور القانون هو السعر المتوسط المرجح للسداسي السابق المتحصل عليه من مختلف عقود بيع الغاز الجزائري الموجه للتصدير.

و لا يمكن أن يكون السعر المرجعي للبرميل المعادل للبترول أقل من نسبة مئوية من معدل سعر "صحراء بلند" للثلاثي السابق الصافي من الكلفة إلى غاية الشحن و الذي تنشره جريدة مؤكدة شهريا.
و في حالة بيع الغاز للسوق الوطنية يكون سعر بيع الغاز هو السعر الساري المفعول خلال السنة المدنية المعتبرة عند نقطة التسليم خارج أنبوب الغاز. المبدأ الأساسي الذي سطره النظام الجديد مقارنة بالنظام السابق هو أن التدفقات النقدية كانت في القانون السابق تدخل كلها في حساب سوناطراك عبر بنك الجزائر ثم تعطي سوناطراك إلى الدولة حصتها في شكل جباية أما في النظام الجبائي الحالي فإنه يعطى للدولة الأولوية في الاستحواذ على جباية المحروقات سواء من سوناطراك أو من المستثمرين الآخرين.

و بالتالي فإن النظام الجديد يسمح بالإعلان عن تجارية الحقول و يحفز أكثر على الاستغلال في الحقول الصغيرة و الأكثر هامشية في السابق مما يحسن موارد الدولة مع التأكيد على أن سوناطراك يمكنها أن تحتفظ بالأبار المستغلة إضافة إلى حق الشفقة (20-30%) بالنسبة للاكتشافات الجديدة المحققة من طرف الشركات الأخرى دون أن تتحمل أخطار تكاليف البحث و الاستغلال التي قد تتجاوز في بعض الأحيان 50% من التكلفة الكلية. و قد كان النظام السابق المبني على اقتسام الإنتاج لا يشجع استثمار الشركات الدولية خاصة في الحقول الهامشية و لا يشجع على تخفيض التكاليف لأنه يحصل في شكل $costoil$ (تكلفة الاستثمار و الاستغلال) مهما تكن التكاليف في الرسم على الدخل البترولي لم يكن مشجعا بما فيه الكفاية.

كما كان النظام السابق يسمح للشركات الأجنبية أن تبقى عن بعد لأن التزاماتها الجبائية تسوى عن طريق سوناطراك مما لا يسمح بالتأكد من شفافية تسييرها من وجهة نظر السلطة الجبائية. و قد كانت سوناطراك تمثل قوة عمومية و كيانا تجاريا أما القانون الجديد فيجعل كل المتعاملين يخضعون للجبائية البترولية على قدم المساواة سواء كانوا رعايا أجنبية أم وطنيين. لكن ما يؤخذ على القانون هو إخضاع قطاع استراتيجي إلى منطق النظام التجاري الدولي مما يخضع مصير أهم مورد للدولة في المستقبل إلى المنطق التجاري البحث و تقديم تنازلات غير مبررة اقتصاديا.

و قد عدل الأمر رقم 06 الصادر سنة 2006 و أتم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل سنة 2005 في الميادين التالية :

توسيع سلطات وكالتي الضبط، (المادة 12 من الأمر 06 الصادر سنة 2006).

إجبار سوناطراك على المشاركة في جميع عقود البحث و التنقيب و الاستغلال و في امتياز نقل المحروقات بواسطة الأنابيب بنسبة لا تقل عن 51% (المادة 32 من الأمر السابق الذكر). و ذلك قبل الشروع في عملية المناقصة و فتح المنافسة و هو ما يسمح بضمان مشاركة سوناطراك بالأغلبية في جميع العقود التي تبرم إثر إعلان المناقصات من طرف الوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات "النفط" في المستقبل من جهة و تضمن لها من جهة أخرى مرونة في اتخاذ القرار إن كانت تشارك بمفردها أو في إطار الشراكة بنسبة لا تقل عن 51% من أجل القيام بأشغال البحث و الاستغلال أو أشغال الاستغلال فحسب.

تأسيس أتاوة غير قابلة للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب، على حصة الإنتاج الخاصة بهم عندما يكون الوسط العددي الشهري لأسعار البترول الخام "البرانت" يتجاوز ثلاثين دولارا للبرميل الواحد. و ذلك فيما يخص عقود الشراكة المبرمة بين سوناطراك و شريك أجنبي و أكثر في إطار قانون 86 - 14 عندما لا يخضع كل أو جزء من الإنتاج المترتب عن هذه العقود و الذي يعود إلى هؤلاء الشركاء إلى آلية الفرز. (المادة 101). و تبلغ نسبة هذا الرسم المطبق (من أول أوت 2006) على الإنتاج الذي يعود إلى الشركاء الأجانب 5% كحد أدنى و 50% كحد أقصى. و تقوم سوناطراك من أجل سداد هذا الرسم لدى الخزينة العمومية بخصم كميات المحروقات الموافقة لمبلغ هذا الرسم من حصة الإنتاج الذي يعود إلى الشركاء الأجانب المعنيين.

إن رفع السعر المرجعي للجبائية البترولية (من 20 إلى 30 دولارا للبرميل) في العقود المبرمة وفق قانون 1986 جاء ليتوافق مع التطورات الجديدة لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية (إذ بلغت أزيد من 70 دولارا للبرميل)، و قد برر بأهمية فوائض القيمة التي يحققها شركاء سوناطراك الأجانب القدامى المرتبطين معها بناء على قانون 1986. و هي قيم مالية محققة إثر ارتفاع أسعار البترول دون أن يكون هؤلاء الشركاء لآلية الفرز غير المنصوص عليها في العقود المبرمة في إطار قانون 1986، في حين أن سوناطراك تخضع

بمفردها لهذه الآلية بموجب الأحكام الإنتقالية إلى الإجراءات الجبائية الجديدة التي نص عليها قانون المحروقات الجديد رقم 05 – 07.

الفصل الثامن: السياسة الجبائية

اعتبرت السياسة الجبائية التوسعية بأنها مصدر التضخم، و العجز الخارجي، و بالتالي كموجه أساسي في اقتصاد الاستدانة، و لذلك فإن مجهودات التعديل الهيكلي، خلال مرحلة التدهور الاقتصادي كان يجب أن تتمحور حول التحكم في الإنفاق العمومي بل و حتى حول تقليصه.

و قد كان اتفاق الاستعداد الائتماني (أفريل 1994) و تسهيل التمويل الذي غطى الفترة (1995 – 1998) مع صندوق النقد الدولي يهدفان أساسا إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة و ذلك كي يمكن :

- 1- تخفيض مخزون الدين الداخلي الذي زاد ارتفاعه بسبب تخفيض سعر صرف الدينار.
 - و على المدى المتوسط لمواجهة خدمة الديون الخارجية التي ازدادت ارتفاعا، و التي بدأت أول عمليات تسديدها منذ 1988، مع أخذ بعين الاعتبار الأموال التي جلبتها إعادة الجدولة.
 - 2- تمويل إعادة هيكلة الشركات العمومية و تطهير محافظ البنوك، المصاحبة لها.
 - 3- تحقيق ادخار عمومي في المديين المتوسط و الطويل، كي يمكن دعم الإنعاش الاقتصادي، فيما بعد.
- و إذا كانت أهداف السياسة الجبائية تعني كلا جانبي الإيرادات و النفقات. فإن تحسين مستوى الإيرادات، يتحقق بواسطة توسيع مجال الرسم على القيمة المضافة و رفع المردود الجبائي و محاربة التهرب الجبائي و تطوير الاقتراض من السوق المالي لتجنب التمويل التضخمي. إلا أنه من المعروف أن زيادة الضغط الجبائي في مرحلة تدهور (أو ركود) اقتصادي هو أمر صعب، خاصة و أن الهدف هو الخروج من هذه المرحلة.

كما أن زيادة الضرائب بصفة عامة، تتناقص مع الفكر الليبرالي و مع هدف الإنعاش الاقتصادي. أضف إلى ذلك عدم قدرة الإدارة الجبائية على تحسين المردود الجبائي، و لذلك فإنه جل الاهتمام انصب في المديين المتوسط و الطويل على جانب النفقات أساسا.

و قد شمل هذا المجهود كلا من نفقات التسيير و نفقات التجهيز. و قد خص تقليص نفقات التسيير الأجور و الرواتب اللذين يعتبران أهم عنصر في النفقات الجارية. و قد كان يهدف من وراء جعل مستوى الأجور متواضعا، إلى التحكم في عدد العمال و تجميد رواتب الموظفين العمومي و الشركات العمومية. أو على

أقل تقدير تجنب التأشير أو الربط الكامل للأجور مع ارتفاع الأسعار، لوقف تغذية لولبة الأجور/ التضخم. إذ أن تطور كتلة الأجور كان وراء السيولة المفرطة، لأنه لم يكن مرتبطاً بتطور الإنتاجية. حيث أن ديناميكية الأجور كانت دائماً مرتبطة بتكلفة المعيشة أكثر مما كانت مرتبطة بالإنتاجية.

كما أن إلغاء إعانات الأسعار للمنتجات الأساسية اعتبر كهدف لتقنين النفقات العمومية، علماً و أن تحرير الأسعار هو أحد الأهداف الرئيسية للتعديل الهيكلي.

و قد صيغت هذه الأهداف كمياً في شكل أسقف لا يجب تجاوزها و يمكن أن تخضع للتغيير بعد مرور بعثات التقييم التي يوفدها صندوق النقد الدولي. فقد حددت إعادة التقييم الثانية، للبرامج مثلاً نسبة أجور و رواتب إلى الناتج الداخلي الخام سنة 1996 بـ 9,1% لكل سنة من السنتين الأخيرتين للاتفاق الموسع. و نسبة 10,5 و 10,3 بالنسبة لسنتي 1993 و 1994 على التوالي.

كما أن صندوق دعم الأسعار الذي كان يستوعب ما يعادل 4,9% من الناتج الداخلي الخام، حدد له سقف 0,8% فقط سنة 1996. و كان عليه ألا يحصل سوى على 0,6% في السنة الأخيرة من الإنفاق.

و بصفة عامة فقد توقعت إسقاطات برنامج الاستعداد الائتماني (Standby) تخفيض عجز موازنة الدولة من 5,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 0,3% سنة 1994. و العجز الاجمالي للخزينة العمومية من 8,7% إلى 3,3% منذ سنة 1996 ليصل بعد ذلك إلى 0,6% من الناتج الداخلي الخام في السنة ما قبل الأخيرة من الإنفاق.

النتائج : أعلنت الإصلاحات التي انطلقت منذ سنة 1988 عن انسحاب الدولة، بحيث أن يصبح دورها مكرساً لنشاط الضبط غير المباشر. و منذ ذلك الحين إلى الآن يمكن تحديد ثلاث مراحل فرعية، ميزت تطور السياسة الجبائية.

1- الفترة الأولى الممتدة من سنة 1989 – إلى سنة 1991، و التي تميزت بنوع من الأرثوذكسية، و بتقاسم فلسفة صندوق النقد الدولي.

2- الفترة الثانية و التي شهدت عودة شخصيات إلى السلطة معروفة بالتزامها بمنحى الوطنية الاقتصادية. رفعت شعار "اقتصاد الحرب" و حاولت استعادة السيادة الوطنية في القرار الاقتصادي. محاولة تجنب أفاق إعادة الجدولة، التي تجعل البلد يرتمي أكثر في أحضان صندوق النقد الدولي.

3- أما الفترة الثالثة فقد بدأت بإمضاء برنامج الاستعداد الائتماني، إثر فترة توقفه. و أفضت مباشرة إلى إمضاء اتفاق ثان "موسع" تميز من الناحية الجبائية بعودة الصرامة الجبائية. و الآن ما هي النتائج المحققة خلال الفترات الثلاث على صعيد السياسة الجبائية؟.

حسب ما يبدو من الجدول (16) فإن حصة الإيرادات في الناتج الداخلي الخام قد تحسنت بأكثر من 5 نقاط و نصف و يرجع هذا التحسن في الإيرادات إلى تحسن أسعار البترول، خلال أزمة الخليج و إلى انزلاق الدينار سنة 1988 و إلى تخفيض سعر الصرف الرسمي في سبتمبر سنة 1999.

الجدول (16) بعض المؤشرات المالية الهامة، الفترة (1986 – 1993)

الوحدة : % من الناتج الداخلي الخام

1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	
-8,7	-1,2	1,7	3,6	-1,8	-13,7	-8,7	-13,4	- الرصيد الكلي للموازنة (-) (عجز)
27,6	30,3	32,3	28,8	28,6	26,7	30,5	32,3	- الإيرادات :
15,9	19,3	19,1	13,7	10,8	6,9	6,7	7,3	* المحروقات ⁽¹⁾

11,6	11,1	13,1	15,1	17,8	19,8	23,8	24,8	* من غير المحروقات ⁽²⁾
36,9	31,5	30,6	25,2	30,4	40,4	39,2	45,7	- النفقات :
24,9	26,2	22,2	17,4	19,7	22,3	21,9	23,2	* الإنفاق الجاري
8,7	6,9	6,2	8,2	10,1	12,4	12,5	14,6	* الإنفاق الاستثماري
2,6	2,0	2,2	-0,4	0,6	5,7	4,8	7,9	* نفقات أخرى ⁽³⁾
6,3	1,1	-1,8	3,1	1,4	6,8	5,1	8,5	- التمويل المصرفي المحلي
1,6	2,8	5,7	2,5	-2,2	-2,6	0,9	-3,6	- الحساب الجاري الخارجي
53,0	52,0	60,6	43,0	47,0	41,7	39,1	34,7	- الدين الخارجي

(1) يشمل حصص الأرباح الموزعة من قبل سوناطراك من أصل الأرباح الجارية.

(2) يشمل المنح.

(3) تشمل الحسابات الخاصة للخرينة و صافي الأقرض و التخصيصات لصندوق إعادة التأهيل.
(التطهير).

المصدر : IMF. Algeria : Stabilization and transition to the market. Washington, 1998.

إذ أن سعر البترول عرف ارتفاعا هاما من 14,9 دولارا للبرميل سنة 1986 إلى 18,6 سنة 1987 ليقفز إلى 24,3 دولارا سنة 1990 و ليصل إلى 20,4 دولارا سنة 1991. و في نفس الوقت كان لا بد من 18,7 دينارا للحصول على دولارا أمريكي واحد سنة 1991 مقابل 9 و 5,9 سنتي 1991 و 1988 على التوالي. و هو ما نتج عنه فائض في الرصيد الكلي للموازنة بـ 1,7 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1991. كما يبدو من الجدول السابق.

و في جانب الإيرادات ارتفع الدخل من المحروقات بحوالي 12 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام بين عامي 1988 و 1991. و قد جاءت غالبية هذه الزيادة أي 9 نقاط مئوية من الناتج الداخلي الخام من تخفيض قيمة الدينار بينما نتجت النقاط المئوية الثلاث المتبقية من ارتفاع السعر العالمي للبترول. أما إيرادات الموازنة من غير المحروقات فقد انخفضت بحوالي سبع نقاط مئوية من الناتج الداخلي الخام، بسبب الأداء السيئ للشركات العمومية إلى حد كبير و بسبب انكماش الأرباح المحولة من البنك المركزي، الذي كان راجعا إلى حد كبير، إلى خسائر الصرف على الدين الخارجي.

و بذلك، نتيجة لهذه الاتجاهات المتضاربة، حدث تغير حاسم في هيكل إيرادات الموازنة، إذ ارتفعت نسبة الإيرادات من المحروقات إلى إجمالي الإيرادات من 23 % سنة 1985 إلى 58 % سنة 1993.

إذا بعد أربع سنوات من عجز الموازنة، عاد الفائض ليظهر من جديد بـ 3,3 % و 1,7 % من الناتج الداخلي الخام في سنتي 1990 و 1991 على التوالي، و قد كان سبب ذلك يرجع إلى التوفيق بين التقشف الشديد في الإنفاق و ارتفاع الإيرادات. حيث كان هناك التزام بالصرامة سواء فيما يخص نفقات التسيير أم نفقات التجهيز و تمويل الشركات العمومية.

و في جانب النفقات فإنها قد عرفت ترجعا ما بين سنتي 1986 و 1991 بأكثر من 14 نقطة مئوية. من الناتج الداخلي الخام. و هو ما يعطي فكرة عن الدور الجديد للدولة رغم عودة الجباية البترولية إلى الارتفاع. و في ما يخص النفقات الجارية، المعروفة بمقاومتها للتخفيض عادة. فقد عرفت اتجاها هبوطيا من 1986 إلى سنة 1991. و انخفضت بـ 5,8 نقطة في المئة من الناتج الداخلي الخام ما بين 1986 و 1990.

و قد كان هذا الانخفاض القوي نتيجة لانخفاض حصة الأجور و الرواتب في الناتج الداخلي الخام من 10,8 % سنة 1986 إلى 8,4 % فقط سنة 1991 و بعد أن كانت تمثل 11,3 % سنة 1988 و 12,1 سنة 1987.

أما ارتفاع النفقات الجارية بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام في سنة 1991 بأكثر من 5 نقاط في المئة مقارنة بسنة 1990، فيرجع إلى التثمين الذي أحدثه تخفيض سعر صرف الدينار في الفصل الرابع من تلك السنة، في النفقات المرتبطة بدعم الأسعار. فقد كانت هذه النفقات في الماضي تغطى بواسطة تخصيصات موازنية و موارد صندوق التعويض. فأعيد تقدير مبلغها بسبب تخفيض الدينار لتنتقل حصتها في الناتج الداخلي الخام من 1,8 % سنة 1990 إلى 5,6 % سنة 1991.

أما النفقات الرأسمالية فإن الانكماش فيها كان أشد قسوة بكثير. إذ أن نفقات الاستثمارات المباشرة (عبر موازنة التجهيز) قد تقلصت من 14,6 % سنة 1986 إلى 6,2 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1991. و قد كان الانكماش واضحا بصورة خاصة في ميدان الإنفاق على التعليم و الهياكل التحتية الأساسية. كما تقلصت الاستثمارات غير المباشرة للدولة (تسبيقات و قروض الخزينة) بدرجة كبيرة، بعد اتخاذ قرار بوقف تمويل الخزينة لأي استثمارات جديدة في الشركات الوطنية أو السكن العمومي المخصص للإيجار. فانتقل صافي الاقتراض من 6,2 % سنة 1986، بالنسبة للناتج الداخلي الخام إلى 1,8 % سنة 1988 ثم إلى (-1,0) % سنة 1990 و إلى الصفر سنة 1991. و هو ما يدل على توجه الدولة إلى الانسحاب من الميدان الاقتصادي. و قد أدت الوفورات التي حققها هذا التقشف إلى التعويض عن أوجه الإنفاق الإضافية الناشئة عن عنصرين هما : (1) تزايد تكلفة دعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية بسبب تخفيض سعر الصرف. و (2) الشروع في برنامج لإعادة تطهير و هيكلة الشركات العمومية. بمساعدة من البنك الدولي في صورة قرض لإصلاح الشركات العمومية و القطاع المالي، أنشئ لتحقيقه صندوق بموجب قانون المالية لعام 1991 تكمن مهمته في إعادة تأهيل البنوك و المؤسسات الاقتصادية من الناحية المالية. و قد انفق منه عام 1991 ما يعادل 2,6 % من الناتج الداخلي الخام لإعادة رسملة البنوك الشركات العمومية.

و انطلاقا من 1989 لم تعد الدولة تمويل الاستثمارات غير الممركزة. و في سنة 1990 أصبح فائض الخزينة العمومية أكبر من فائض موازنة الدولة، حيث وصل إلى 4,1 % من الناتج الداخلي الخام. و قد تم عزل نفقات تطهير و إعادة الهيكلة منذ 1991 في الصندوق المخصص لها و لم يمنع صرف حوالي 22 مليار دينار جزائري منها، الخزينة العمومية من تحقيق فائض إجمالي بـ 14,3 مليار دج جزائري (1,8 من الناتج الخام) سنة 1990. و بذلك فإن الخزينة العمومية أصبحت توضع تحت تصرف الاقتصاد موارد سوية و أصبحت تساهم في تخفيض آثار المزاخمة التي كانت المتسبب الرئيسي فيها لزم من طويل. و هكذا فقد أدى ضبط الإنفاق العمومي، مع ارتفاع إيرادات المحروقات، بفضل تحسن أسعار النفط و انخفاض سعر الصرف إلى ظهور فوائض مالية. و قد اعتمدت الحكومة سياسة جبائية متشددة كانت دافعا لهبوط ملحوظ في نمو السيولة النقدية و سمحت جزئيا باستيعاب السيولة الفائضة، كما يبدو من الجدول (17).

الجدول (17) تطور أهم متغيرات النقد و الائتمان، الفترة (1986 – 1993)

الوحدة : تغير منوي

1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	
-0,6	-0,4	5,2	0,0	-0,1	0,1	-0,1	-2,5	- صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي ⁽¹⁾
23,7	33,5	20,9	13,3	11,5	13,8	11,4	12,0	- الائتمان المحلي ⁽²⁾

17,8	0,0	-2,1	-3,3	10,7	9,3	9,7	10,9	- صافي الأقرض للحكومة ⁽³⁾
5,9	33,5	23,0	17,1	0,8	4,4	1,6	1,0	- قروض للاقتصاد
21,5	23,9	21,3	11,3	5,2	13,6	13,6	1,4	- النقود و شبه النقود
45,8	49,2	42,9	58,5	70,9	78,7	79,3	78,9	- نسبة السيولة ⁽⁴⁾

المصدر : IMF. Op cit

(1) و (2) التغير السنوي كنسبة مئوية من النقود بمعناها الواسع.

(3) التغيرات السنوية لسنتي 1993 تستبعد أثر البرنامجين الماليين لإعادة الهيكلة المالية، التي تنطوي على استبدال الديون التجارية على المؤسسات العمومية بسندات حكومية. و قد وصلت سنة 1993 إلى 275,5 مليار دج.

(4) النسبة تساوي M_2 إلى الناتج الداخلي الخام.

يبين الجدول (17) بالنسبة للفترة 1986 – 1993 أن الحكومة أمام الصدمة البترولية المضادة، و نظرا لعدم وجود سوق مالية، لجأت إلى الإصدار النقدي لتغطية العجزات المالية أو إلى تمويلها من خلال القروض الخارجية التي كانت أخذة في التراكم. حيث ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام من 30% سنة 1985 إلى 41,7% سنة 1986. بينما قفزت خدمة الدين إلى الصادرات من 36% إلى 78%، بسبب تقصير أجال استحقاق الديون.

لكن الإصدار النقدي لم يؤدي إلى زيادة كبيرة في التضخم نظرا لوجود الضوابط السعرية على نطاق واسع. بل أدى إلى زيادة استخدام نظام الحصص في أسواق السلع و تراكم السيولة الزائدة و إلى ارتفاع الأسعار في السوق غير الرسمية. التي زادت انتعاشا.

و هكذا فقد زادت نسبة النقود بمعناها الواسع (M_2) إلى الناتج الداخلي الخام، حيث وصلت إلى 76% سنة 1985 و ارتفعت إلى حوالي 79% سنة 1988. لكن و بفضل السياسة الجبائية الصارمة فقد حدث هبوط ملحوظ في السيولة النقدية و استيعاب نسبي للسيولة الزائدة. حيث انخفضت نسبة السيولة إلى الناتج الداخلي الخام من حوالي 79% سنة 1988 إلى 42,2% فقط سنة 1991.

كما أدى انخفاض قيمة صرف الدينار بنسبة تزيد 60% بين سنتي 1986 و 1991، بالإضافة إلى امتصاص السيولة الزائدة إلى تقليل الطلب الزائد على النقد الأجنبي بحيث تحسن رصيد الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي سنة 1991. و انحسر سعر صرف الدينار في السوق الموازية من خمسة أضعاف سنة 1988 إلى أقل من ضعفين سنة 1991.

لكن انخفاض قيمة العملة و التحرير الجزائي للأسعار المحلية و أسعار الفائدة أديا إلى ارتفاع معدل التضخم (مقاسا برقم الاستهلاك) إلى 22,8% مقارنة بـ 10,3% في المتوسط خلال السنوات الخمس السابقة. أما على المستوى الخارجي فقد ساهم مزيج خفض الإنفاق و تحويل الإنفاق، زيادة على تحسن أسعار البترول، إلى تحسن الميزان الجاري من حالة عجز يعادل 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 1988 إلى حالة فائض بنسبة 6% سنة 1991.

غير أن تطور حساب العمليات الجارية لم يكن يمثل تلك الاستجابة إذ أن قدرة الجزائر على التعاقد على قروض جديدة وصلت إلى منتهاها، بينما زادت مدفوعات خدمة الدين ارتفاعا، و بذلك بالرغم من الارتفاع الكبير في إيرادات المحروقات. مثلما يبدو من الجدول (18).

و في سنة 1991 قامت السلطات في نفس الوقت، بالإضافة إلى اتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي، بعمليات شاملة لإعادة جدولة ديونها استنادا إلى عمليات إعادة تمويل طوعية مع كل دائن على

حدة. بحيث تمت عملية إعادة جدولة مقدار 2,352 مليار دولار في مايو 1991 مع الوكالة الإيطالية لتأمين قروض الصادرات و في مارس 1992 أعيدت جدولة 1,5 مليار دولار مع مجموعة من البنوك التجارية برئاسة بنك "كريدي ليونيه". و قد عالجت هذه العمليات جزءا ضئيلا فقط من الدين الخارجي على أساس طوعي و لم تحقق تخفيضا كبيرا لعبء المديونية.

و على الرغم من ذلك وصلت الحكومة الوفاء بأمانة تامة بجميع مدفوعات الدين الخارجي حتى وصلت إلى 82% من حصيلة الصادرات سنة 1993 و منذ ذلك الحين أصبح وضع المدفوعات الخارجية غير قابل للاستمرار.

و في سنة 1994 طلبت الجزائر إعادة جدولة تامة شاملة من الدائنين الرسميين الثنائيين و التجاريين.

الجدول (18) أهم متغيرات الوضعية الخارجية بالأرقام المطلقة، الفترة (1986 – 1993)

الوحدة : مليار دولار أمريكي.

1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	
10,4	11,5	12,4	12,9	9,6	7,6	9,0	8,1	- الصادرات FOB
8,0	8,3	7,8	9,8	9,5	7,7	7,3	8,5	- الواردات FOB
0,8	1,3	2,4	1,4	-1,1	-0,2	0,2	-2,2	الحساب الجاري
0,0	0,2	0,5	-0,2	-0,6	-0,8	-0,3	-1,5	الحساب الكلي
1,9	1,8	2,0	0,8	0,9	1,1	1,7	1,4	الاحتياطات الرسمية
82,2	76,5	73,9	66,4	75,25	87,16	54,5	59,8	* خدمة الدين
							%	الصادرات

المصدر هو : Hadj Nacer, (1990)

* من 86 إلى 89.

Financement extérieur de l'économie Algérienne. Algérie – actualité N° 305, Semaine du 18 au 24 octobre (1990).

و من 90 إلى 1993. مليا بنك. رقم 46. فيفري – مارس. 2000

الأرقام الأخرى : FMI, Op cit

و خلال الفترة (1992 – 1993) حلت محل السياسة الجبائية المتشددة، و المتماشية مع توصيات صندوق النقد الدولي، سياسة تميزت بالتردد في إتباع السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقت إلى ذلك الحين، تبناها الإصلاحيون. مما جعل العجز يظهر من جديد في الموازنة سنة 1992 بـ 1,2% من الناتج الداخلي الخام و يصل إلى 8,7% سنة 1993.

و يرجع هذا التوسع الجبائي أساسا إلى قرار رفع الأجور قبيل الانتخابات التشريعية في نهاية 1991.

و إلى النفقات المرتبطة بالشبكة الاجتماعية ابتداء من سنة 1992، فقد انتقلت كتلة الأجور و الرواتب من 71

مليار دج سنة 1991 لتصل إلى 110,3 دج سنة 1992. أي بارتفاع بأكثر من 50% بالأسعار الجارية و حوالي 23% بالأرقام الثابتة حسب صندوق النقد الدولي كما ارتفعت نفقات التحويلات هي الأخرى بـ 50% بالأرقام الثابتة. و بالفعل فإن النفقات الخاصة بالشبكة الاجتماعية و التي جاءت مبدئيا لتعويض النفقات المتوقعة في صندوق التعويض. تراكمت مع هذه الأخيرة التي لم تلغ سوى سنة 1992 في شهر جوان.

و يرجع توسع العجز الكلي للموازنة سنة 1993 إلى زيادة النفقات بأكثر من 4 نقاط في المائة من الناتج الداخلي الخام إلى تراجع الإيرادات بـ 2,7 نقطة مئوية، بحيث أنه لم يعد من الممكن احتواء تدهور سعر البترول بانزلاق سعر صرف الدينار. فقد انتقل السعر المتوسط للبترول من 20,4 دولارا، 1992 إلى 17,8 سنة 1993 و انتقل سعر صرف الدولار من 21,8 ديناراً سنة 1992 إلى 23,3 ديناراً سنة 1993.

و بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الأجور فقد كان هناك ارتفاع في موازنة التجهيز و في خدمة الدين العمومي الذي بلغ 1000 مليار دج سنة 1993 و قد شكلت الحصة الخاصة بهذين العنصرين الآخرين أكثر من 90% من الزيادة التي حصلت في النفقات العمومية. كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام، فقد زاد الاستثمار الحكومي من 6,9% سنة 1992 إلى 8,7% سنة 1993. و كنتيجة كذلك هبطت نسبة المدخرات إلى الاستثمارات الحكومية بأكثر من 10% من الناتج الداخلي الخام.

و قد أثر تراجع السلطات عن سياسة الصرامة المالية على التطورات النقدية. بحيث أن قانون المالية التكميلي لسنة 1992. كان قد توقع عجزاً قدره 70 مليار دج في الموازنة العامة.

يمول بتسييفات من بنك الجزائر، الأمر الذي لم يكن ممكناً إلا بتعليق بنود قانون النقد و القرض (لسنة 1990) التي تحدد اللجوء إلى تمويل بنك الجزائر بما لا يتجاوز الـ 10% من الإيرادات العادية للدورة السابقة من جهة و تسديدها قبل السنة الجارية من جهة أخرى. و هو ما كان يعني إصدار النقد لتغطية عجوزات الموازنة العامة مما أحدث توسعاً نقدياً سريعاً، أدى بدوره إلى ظهور آثار تضخمية و قد خفت هذه الضغوط جزئياً، و خصوصاً في سنة 1993 عندما اتخذت الحكومة إجراءات لتشديد القيود على الأسعار و التجارة، أما الانخفاض الكبير في معدل دوران النقود بمعناها الواسع بالنسبة إلى الدخل فقد تسبب في عودة ظهور الزيادة في عرض النقود.

و بناءً على ذلك فإن التناقض بين سياسات إدارة الطلب التوسعية و التردد في تعديل سعر الصرف و ما صاحبه من استرجعية لإدارة الدين الخارجي سعت إلى تجنب إعادة جدولة الديون الرسمية مع انخفاض سعر الصرف، أدت إلى تدهور الحساب الجاري الخارجي. و قد كان رد فعل السلطات إزاء ذلك هو فرض القيود من جديد على التجارة و المدفوعات و تشديد الضوابط الإدارية مما أدى إلى سوء تخصيص الموارد و هبوط استخدام الطاقات الإنتاجية و انخفاض الاستثمارات في قطاع المحروقات بصفة خاصة، و حدث ندرة واسعة في مختلف السلع الاستهلاكية، و زيادة البطالة بـ 20% من القوة العاملة في سنة 1990 إلى 24% سنة 1993. و قد انتقد تقرير صندوق النقد الدولي بشدة هذه السياسات الجبائية التوسعية. و لم يتم تحرير الحصة الرابعة من قرض الاستعداد الائتماني الخاصة بالفترة 03 - 06 - 91 إلى 31 - 03 - 92. و بذلك فإن صندوق النقد الدولي بتعليقه لدفع الـ 75 مليون دولار الخاصة بهذه الشريحة كان قد طبق، بالفعل "شرطيته". و التي قد تكون توسعت إلى مبالغ غير معروفة القيمة. و قد حدثت هذه القطيعة مع صندوق النقد الدولي في وقت بقيت فيه منافذ الأسواق المالية الدولية مغلقة في وجه الجزائر.

و قد اجبر الاختناق المالي لسنة 1993، بسبب تدهور أسعار البترول و المسار المالي، السلطات على التفاوض حول اتفاق استعداد ائتماني جديد خاص بالسنة الجبائية 1994 - 1995، تبعه اتفاق قرض موسع على 3 سنوات. و بذلك تكون السلطات العمومية قد قبلت بمبدأ التعديل الهيكلي بمعناه الحقيقي أي مجموعة

معايير الأداء التي تذهب إلى أبعد من مجرد استرجاع الاستقرار الاقتصادي الكلي. فالتعديل الهيكلي، هو، ضمناً، بمثابة المرحلة التحضيرية لإنشاء اقتصاد السوق، و بالفعل فإن هدفه الأساسي هو بعد إعادة الاستقرار الظرفي للتوازنات النقدية و الجبائية (الداخلية و الخارجية) هو فرض الانفتاح التجاري و المالي الخارجيين، و بعبارة أخرى، فإن هدفه هو ترقية نمو قطاع تصديري يسمح بتوليد فائض مالي، ضروري لتسديد الديون الخارجية و تمويل الواردات الآخذة في التوسع.

و بعد الانفتاح الاقتصادي، يأتي الاندماج في منطقة تبادل حر، يكمن دوره في متابعة و إكمال الانفتاح الخارجي عبر التفكير التدريجي للحوافز الجمركية و إلغاء كل المعوقات أمام حرية التبادل، بشكل يكرس بصفة نهائية نمط التنمية الليبرالية، الذي كان برنامج التعديل الهيكلي قد أطلقه.

و بينما يبحث صندوق النقد الدولي و البنك الدولي عن تحقيق ذلك على مستوى كل بلد من خلال برامج التعديل الهيكلي، فإن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تحقيقه على مستوى المنطقة من خلال مشروع الشراكة الأوروبية ومتوسطة.

غير أن تحرير المبادلات الخارجية، إن كان يتوقع منه رفع كل الحواجز أمام حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال فإنه في ذات الوقت يعني توطيد الحواجز أما حركة العمل. و هذه الفرضية المحتواة ضمناً في برنامج التعديل الهيكلي هي جزء لا يتجزأ من مشروع منطقة التبادل الحر و قد تكون السبب الرئيسي لوجوده. إذ أن برنامج التعديل الهيكلي و التبادل الجهوي الحر ينتميان إلى نفس المنطق و يحملان في النهاية عوائق يمكن أن تدخل في صراع مع امكانية ظهور نمط تنموي مستقل و قابل للاستدامة. و إذا كان نمط التراكم المستقل يتميز بتمفصل قطاعات الإنتاج الأساسية أي إنتاج سلع التجهيز و سلع الاستهلاك. و بقدرته على إعادة إنتاج ذاته بطريقة موسعة، فلا بد أن تتمفصل أشكاله الهيكلية الرئيسية ذاتها حول نظام منسجم كي تشكل نمط ضبط. يخلق اجتماعياً أي نتيجة للصراعات الاجتماعية، و ليس كمنفذ شبه طبيعي للتعديل الهيكلي.

إن منطق الليبرالية المدعم برأس المال العالمي قد يعمل ضد سيرورة إنتاج نمط تنمية مستقلة، و يعيد إلى الواجهة القيد الخارجي الذي يجعله التعديل الهيكلي و بالتالي التبادل الحر الجهوي أكثر تصلباً. بخلقه لثلاث تبعات :

1- يؤدي إلى إضعاف دور الدولة، بتقليص هامش تدخلها إلى حد كبير في ميادين السياسة الاقتصادية الكلية بشكل خاص.

2- ينجر عنه، كذلك، تصلب أشكال المنافسة الدولية، التي يمكن أن يكون من نتائجها تحطيم الصناعة المحلية الناشئة. التي لا تزال هشة، و من جهة أخرى المرور عبر الخصوصية من شكل معين من أشكال احتكار الدولة إلى نمط من أنماط الاحتكار الخاص. المزدوج الجنسية في أحسن الأحوال و المتعددة الجنسية في أسوأها.

3- الفرض على الاقتصاديات الخاضعة لإعادة الهيكلة، المعايير التقنية الجديدة للإنتاجية، العائدة إلى التغيرات التكنولوجية الناتجة في بلدان المركز، و بالتالي فإن صناعة دول المحيط لا تعود تصلح سوى للرمي في سلة المهملات. و بسبب تدهور مخزونها التقني المقتنى بأسعار مرتفعة في العقود السابقة، فإنها تصبح تستورد وسائل تكنولوجية أكثر أداءاً أما الخبرة المكتسبة و المتراكمة خلال العقود السابقة فإنها تصبح مهتلكة و بدون فائدة.

و بالتالي فإن التعديل الهيكلي و التبادل الحر يعنيان ضمن هذه الشروط تفاقم الفجوة بين مستويات تنمية القوى المنتجة بين المراكز الجديدة للرأسمالية و المحيط الجديد.

4- و أخيرا و ربما أكثر أهمية، فإن تصلب القيد الخارجي. يضغط بثقله على سيرورة إعادة تكوين العلاقات الأجرية، و هو ما يتجسد في الصراعات الاجتماعية المحلية. فالشروط التكنولوجية و الاقتصادية التي تتم ضمنها هذه الصراعات هي مقيدة بمتطلبات المنافسة الخارجية و بالتالي بطرق الحصول على مكاسب الإنتاجية و توزيعها، التي تفرض ذاتها ضمن قطاع التصدير، و هنا فإن منطق التكلفة يتغلب على منطق الدخل في تحديد الأجور، التي يصبح تطورها محكوما بمنطق أسعار السلع المصدرة.

و منطق التكاليف هذا الذي يكون في بادئ الأمر محصورا في قسم السلع المصدرة. لا يمكنه أن يشتغل بصفة دائمة إلا إذا توسع إلى الأقسام المنتجة الأخرى و بالتالي إذا أصبح الصفة المهيمنة لنمط جديد من العلاقات الأجرية. و هو ما يفترض توفر الشروط الضامنة لمنافسة جد واسعة في سوق العمل. و بالأخص توفر نوع من التسوية (أو التنازلات) المؤسساتية التي يتغلب فيها تسلط الحكومة و/أو أرباب العمل في تسيير إعادة إنتاج العمل، على النقابات الضعيفة أو المنقادة.

و الحقيقة أن الأجر، سواء في منطق برنامج التعديل الهيكلي أو في منطق التبادل الحر هو تكلفة قبل كل شيء. و لكي يمكن مواجهة المنافسة الخارجية و تدفق الاستثمارات إلى داخل البلد في نفس الوقت، لابد من تخفيض تكلفة العمل كي يمكن تحقيق مكاسب الإنتاجية.

و إذا كان نظام التراكم يتميز بطريقة ترابط و تفاعل قسم إنتاج وسائل الإنتاج و قسم إنتاج سلع الاستهلاك، فيما بينهما، فإن ما يميز الاقتصاد الجزائري هو ضغط القسم الأول، مصدر و كمحرك التطور التقني و بالتالي مكاسب الإنتاجية، مما يجعل التمويل بوسائل الإنتاج يتعلق بالقدرة على الاستيراد، التي تتعلق بدورها بالقدرة على التصدير، بينما يجر منطق التعديل الهيكلي ذاته (و التبادل الحر) إلى دفع التنمية بالدرجة الأولى نحو القطاع المنتج للسلع القابلة للتصدير على حساب القطاعات المنتجة للسوق المحلية. و بذلك فإن القطاع الخارجي هو الذي يحدد طريقة تفصل القطاعات المكونة لنظام التراكم و التفصل سيكون في هذه الحالة بواسطة السوق الدولي مما يعني خضوعه إلى ديناميكية المبادلات الخارجية. كما يعني أن ظهور نمط تنمية جديد سيكون خاضعا إلى تبعية مزدوجة :

1- من جهة تصريف منتجات القسم المصدرة، في السوق الدولي، سيكون غير مؤكد، و متغير و شديد المنافسة.

2- و من جهة أخرى اقتناء سلع التجهيز و الخدمات عالية التكنولوجيا سيكون من ذات السوق العالمي (الخارجي) الذي تتحكم فيه الاحتكارات الدولية.

و في كلتا الحالتين فإن التبعية ستؤدي إلى تفاقم الشروط الخارجية للتمويل بسلع وخدمات التجهيز مما يؤدي إلى انسداد المصادر المحلية لكسب الإنتاجية. مما يجعل ظهور نمط تراكم جديد موضع تساؤل. كما يدل عليه مثال المكسيك مثلا. فالأمر كله يتعلق بطبيعة الحال بمحتوى القطاع المصدرة أي بنمط التخصص الخارجي الذي يتبعه كل اقتصاد.

و الجزائر في هذا الميدان لا تملك سوى هامش بسيط للمناورة لأن نوع التخصص الدولي الذي يعتمد على تصدير المحروقات هو موضع ريبة (مثله مثل نمط توظيف السلع المعتمدة على كثافة العمل)، إذ أن تقلب سوق المحروقات، يخشى منه أن يدفع البلد (الجزائر) نحو التهميش على المستوى الاقتصادي الدولي، لأنه لا يستطيع الوصول إلى المزايا المقارنة التي تفترض التحكم في التكنولوجيا و لا الاعتماد على توظيف النوع التقليدي الذي يعتمد على التحكم في تكلفة العمل التنافسية و هنا يبقى التساؤل حول البدائل و الآفاق التي تفتحها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مفتوحا.

أولا: أهداف و استراتيجية التعديل الاقتصادي الكلي مند سنة 1994

كان برنامج التعديل الاقتصادي الكلي منذ سنة 1994 يرمي إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية :

- 1- استرجاع توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات العملات الصعبة.
 - 2- الإسراع إلى تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر و تلك السائدة لدى شركائها التجاريين.
 - 3- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة و تخفيض البطالة، تدريجيا.
 - 4- تخفيض، التكاليف الانتقالية للتعديل الهيكلي على الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا.
- و لتحقيق هذه الأهداف، قررت الجزائر التخفيف من الضغوط الفورية الناتجة من ارتفاع أعباء الدين الخارجي و ذلك بتطبيق برنامج شامل لإعادة جدولة الديون بما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج الأربع. بالإضافة إلى مبلغ 5.5 مليار دولار أمريكي في صورة دعم استثنائي لميزان المدفوعات من صندوق النقد الدولي و عدد من المؤسسات الدولية و الإقليمية الأخرى من المانحين الثنائيين.
- و قد سمح توافر هذه المبالغ الضخمة من التمويل الخارجي بإحداث زيادة في معدل الاستيعاب المحلي خلال السنة الأولى من البرنامج و هو ما يدل عليه التحول في رصيد الحساب الجاري من فائض نسبته 19% من الناتج الداخلي الخام في عام 1993 إلى عجز بنسبة 4.3% سنة 1994. و هو ما يدل على أن التجربة الجزائرية تختلف بعض الشيء عن عمليات التعديل المعتادة التي يترتب عنها في البداية حدوث انكماش في الطلب الكلي.
- و قد كان من المفروض أن يؤدي التخفيف المؤقت للقيود الخارجي إلى إيجاد الوقت الكافي، لتنفيذ استراتيجية متوسطة المدى للإصلاح الحقيقي تركز على ثلاثة محاور :
- تعديل الأسعار النسبية و إزالة القيود على التجارة الخارجية و المدفوعات لتخفيف من نذرة السلع الأساسية و تخفيف التخصيص الفعال للموارد.
 - ضبط الإنفاق العام و تشديد السياسة النقدية لتقليص الطلب و تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي بمرور الوقت.
 - وضع الآليات المؤسساتية و السوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد سوق متنوع.

ثانيا: السياسة الجبائية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي

منذ سنة 1994 بدأت السلطات تحقق النجاح في ضبط الأوضاع المالية إلى حد كبير و تحول الرصيد المالي العام من عجز قدره 8.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى فائض بنسبة 2.4 % عام 1987 و زيادة على التخفيض في الاستيعاب الحكومي فقد نجح برنامج التصحيح المطبق منذ 1994 في القضاء تماما على مصادر العجزات شبه المالية الناتجة أساسا من خسائر المؤسسات العامة و الوكالات العامة مثل وكالات استيراد الأغذية و الوكالات العقارية العامة و خدمات الغاز و الكهرباء و السكك الحديدية إذ منذ سنة 1994 اعتمدت الحكومة استراتيجية من أربعة محاور لإزالة العجزات شبه المالية تمثلت فيما يلي:

- 1- تحديد الأسعار المحلية و إدخال زيادات على الرسوم و الإيجارات في اتجاه الوصول إلى مستويات التوازن الخاصة فيها.
- 2- تنفيذ إصلاحات هيكلية من خلال إبرام عقود الأداء بما في ذلك خوصصة معظم وكالات استيراد الأغذية و الوكالات العقارية العامة
- 3- إدخال أي إعانات متبقية في اعتمادات الموازنة بالإضافة إلى تكاليف صيانة شبكة السكك الحديدية فيما يخص الشركة الوطنية للسكك الحديدية و تكاليف كهرباء الريف في حالة شركة سونلغاز.

4- مبادلة ما قيمته 279 مليار دج من الديون المصرفية على وكالات استيراد الأغذية و الوكالات العقارية العامة و المرافق الأخرى بسندات حكومية طويلة المدى.

كما نجح البرنامج في زيادة قدرة وزارة المالية على المدى المتوسط في استخدام السياسات الضريبية و سياسات الإنفاق كأدوات فعالة من أدوات الإدارة الاقتصادية الكلية.

أهداف البرنامج في ميدان المالية العامة التاريخ

- توسيع نطاق تطبيق الرسم على القيمة المضافة عن طريق تخفيض الإعفاءات 1994-1996
- زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات و الأدوات الكهرومنزلية 1994
- زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33 % كخطوة أولى لتوحيد الضريبة المزدوجة على الشركات 1994
- إلغاء الإعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة 1994
- إلغاء المعدل الأقصى للرسم على القيمة المضافة و قدره 40% مع زيادة نسبة إيرادات الرسم على القيمة المضافة التي تؤول إلى السلطات المركزية 1995
- وضع رقم ضريبي لكل مكلف 1996
- تطبيق الرسم على القيمة المضافة على المنتجات البترولية 1997
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما في ذلك إلغاء الإعانات على السلع الاستهلاكية و تطبيق سياسة صارمة على الدخل 1994-1996
- إصدار قرار بتتضمن الميزانية للتمويل اللازم لجميع مشاريع الإسكان العام الجديدة المخصصة للتأجير 1996
- مراجعة الإنفاق العام بالتعاون مع البنك الدولي 1996

و تظهر الصرامة المنشودة كذلك من خلال الجدول (19) الذي يقدم توقعات البرنامج فيما يخص المالية العامة إذ أن الجدول يقدم قطيعة حقيقية مع السياسة الجبائية التي سادت في السنتين السابقتين للبرنامج حيث ان تخفيض النفقات شمل كل بنود الإنفاق بدون استثناء فالعجز الكلي للخزينة كان يتوقع منه أن ينتقل من 8.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 3.3% في نهاية الاستعداد الإئتماني (standby) و كان يتوقع من الخزينة أن تسترجع قدرة على التمويل (فائض الخزينة) منذ السنة الثانية و عند أخذ نفقات التطهير بعين الاعتبار فإن الفائض الإجمالي للخزينة يجب أن يبرز منذ السنة الثانية لبرنامج الإئتمان الموسع و يستمر في السنة الموالية.

الجدول (19) التوقعات الميزانية لبرنامج التعديل الهيكلي

الوحدة : % من الناتج الداخلي الخام

1997 – 1996	1996 -1995	الاستعداد الانتمائي 1995 -1994	
31.1	29.8	31.86	1 - إيرادات الموازنة
17.9	17.7	16.57	- جباية المحروقات
29.4	29.1	32.12-	2- نفقات الموازنة
			منها
22.4	22	24.2-	- النفقات الجارية
7	7.1	7.26-	- نفقات التجهيز
1.7	0.7	0.26-	3- رصيد الموازنة
0.1-	0.2-	-	4- الحسابات الخاصة
		0.25-	5- القروض الصافية للخزينة
1.6	0.3	0.51-	6- رصيد الخزينة
1-	1.5-	2.78-	7- صندوق التطهير
0.6	1.2-	3.29-	8- الرصيد الكلي للخزينة

المصدر : المجلس الاقتصادي و الاجتماعي

Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du pays 23/02/04

و قد كان هذا البرنامج يهدف هذا البرنامج من خلال سياسة جبائية تقشفية إلى إبطاء وتيرة نمو النفقات العمومية و توليد موارد موازنة ضرورية لتمويل إعادة هيكلة الشركات العمومية و البنوك أما على المدى المتوسط فن الفائض المحصل عليه يخصص لخدمة الدين العمومي الداخلي و الخارجي. و الدين العمومي الداخلي تطور من جراء عمليات إعادة هيكلة الشركات العمومية، و ارتفع ب 39% منذ السنة الثانية من اتفاق

الائتمان الموسع. إن هذا التطهير التدريجي للمالية العمومية أدى إلى ظهور فائض إجمالي في الخزينة العمومية بحوالي 3% سنة 1996 مقابل عجز قدره 8,7 سنة 1993.

الجدول (20) بعض المعطيات الهامة للمالية العمومية، الفترة (1977 – 1993)

الوحدة : % من الناتج الداخلي الخام.

1997	1996	1995	1994	1993	
35,5	32,2	30,6	29,3	27,6	إيرادات الموازنة
21,0	20,9	17,9	17,3	15,6	- جباية المحروقات.
30,6	28	30,0	31,2	33,6	- نفقات الموازنة.
3,0	3,9	0,6	-1,9	-6,1	- رصيد الموازنة.
2,4	2,9	-1,4	-4,4	-8,7	- الرصيد الإجمالي للخزينة
62,9	63,0	59,7	59,4	57,8	جباية المحروقات الموارد الجبائية (%)

المصدر : صندوق النقد الدولي.

ثالثا: تطور الإيرادات

و كما يبدو من الجدول السابق فقد عرفت السنوات 1994، 1996، 1997 صرامة جبائية ملحوظة، لأنه في الوقت الذي كانت الإيرادات الجبائية تتحسن كانت النفقات تتناقص. و قد ازدادت إيرادات الموازنة التي استمر اعتمادها على صادرات المحروقات بحوالي ست نقاط مئوية من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 1993 و 1977. و قد كان هذا الأداء القوي بسبب تظافر العديد من العناصر من بينها :

- 1- تعديل سعر الصرف.
 - 2- زيادة الواردات نتيجة لتحرير التجارة الخارجية.
 - 3- تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تقوية النظام الضريبي و توسيع القاعدة الضريبية.
- و قد كانت إيرادات المحروقات المقومة بالدينار أعلى بما يزيد عن ثلاثة أضعاف مستواها في سنة 1997، مقارنة بسنة 1993. و كانت هذه الزيادة ترجع بـ 75% إلى تخفيض سعر الصرف.
- و قد زادت الإيرادات كذلك، في سنة 1997 بفضل ارتفاع سعر البترول بأربع دولارات للبرميل سنة 1996 و بقيت عند هذا المستوى في سنة 1997 مع زيادة حجم الصادرات بـ 7,6%.
- و بالإضافة إلى ذلك، أحدثت آلية سعر البترول الخام المباع من قبل شركة سوناطراك إلى مصافي البترول المحلية، تمشيا مع تطور الأسعار العالمية، زيادة في تحسن الوضع المالي لسوناطراك. و جلبها لأرباح أعلى للدولة.

و قد ازدادت حصة إيرادات المحروقات في موازنة الدولة لتشكل حوالي 60% في المتوسط من موارد الموازنة خلال الفترة 1993 – 1997 كما انتعشت الإيرادات خارج المحروقات كحصة من الناتج الداخلي الخام من مستويات متدنية في 1992 – 1993 بفضل الأداء الجيد لحصة الضرائب المتعلقة بالتجارة إذ زادت حصيلة الرسوم الجمركية و الرسم على القيمة المضافة على الواردات نتيجة لزيادة الواردات بالحجم و تخفيض سعر الصرف، بالإضافة إلى إلغاء العديد من الإعفاءات و تقليل نسب التعرفة الجمركية. و قد سجلت الضرائب من المصادر غير البترولية تحسنا بلغ حوالي نقطة واحدة في المائة فقط من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1993 – 1997 بالرغم من التحسينات التي أدخلت على النظام الضريبي و التي شملت :

- 1- زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%.

2- تغيير النظام الضريبي على المنتجات المستهلكة محليا.

3- تخفيض الإعفاءات على الرسم على القيمة المضافة و زيادة معدلات هذه الضريبة و ارتفاع حصة الحكومة المركزية منها لتصل إلى 85% بينما تعود النسبة المتبقية (15%) إلى السلطات المحلية.

و يعكس هبوط نسبة الضرائب المتأتية من المصادر غير البترولية إلى الناتج الداخلي الخام انخفاض نسبة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام العام، و يرجع هذا الانخفاض جزئيا إلى ما شهدته سعر النفط من ارتفاع في الأسواق الدولية، بينما يرجع و إلى حد كبير إلى تدهور نشاط القطاع الإنتاجي.

رابعاً: إصلاح النظام الضريبي

في أوائل التسعينات كان النظام الجبائي الجزائري يتميز بالتعقيد، و قد أسس بناء على إجراءات طبقت منذ الاستقلال لتكثيف النظام الجبائي الموروث من العهد الاستعماري، في ظل الاقتصاد المخطط مركزياً. و في سنة 1992 طبقت السلطات برنامجاً إصلاحياً يهدف إلى تبسيط ذلك النظام و تحسين مردوده. و قد أدى الإصلاح الضريبي إلى تحسين نظام الضرائب المباشرة و غير المباشرة في الميادين التالية :

- فيما يخص الضرائب المباشرة، طبقت ضريبة جديدة على أرباح الشركات و حلت محل العديد من الضرائب المجدولة الأخرى. و قد كان في سنة 1992 معدلان رئيسيان للضريبة : 42% على الأرباح الموزعة لحملة الأسهم و 5% على الأرباح المحتجزة. و أضيفت إليهما سبعة معدلات أخرى على بعض الأنشطة، و طبقت العديد من الإعفاءات. كما طبقت ضريبة موحدة على دخل الأفراد لتحل محل نظام الضرائب المجدولة المتعددة. و طبقت كذلك ضريبة زائدة.

و يوفر الجدول الضريبي الجديد بالرغم من تعدد المعادلات فيه، و التي تبلغ 12 معدلاً من صفر إلى 70%. إعفاءاً ضريبياً مهماً بالمقارنة مع النظام السابق. كما طبقت ضريبة جديدة على الممتلكات و وضعت إرشادات رسمية لتقدير قيم الممتلكات.

- و فيما يخص الضرائب غير المباشرة، فإن العنصر المهم في الإصلاح كان يتمثل في إدخال الرسم على القيمة المضافة، بمعدلات أربعة تتراوح من صفر إلى 40%. و يعتبر هذا الرسم أقل بساطة من نظام الضرائب غير المباشرة السابق. و سمح بتوسيع الوعاء الضريبي، و أحدث خفض كبير في المعدلات الأعلى، و إزالة الضرائب التراكمية و لاسيما فيما يخص الخدمات. و الجدير بالذكر أن بعض الأنشطة أو القطاعات لم تكن تخضع للرسم على القيمة المضافة مثل الصادرات و مبيعات التجزئة و الزراعة و البنوك و التأمين و المهن الحرة. في إصلاح 1992.

و قد استكمل الإصلاح الضريبي في سنة 1992 بتطبيق تعريف جمركية جديدة تحتوي على ثمانية معدلات تتراوح من صفر إلى 60%. و بينما نصت التعريف الجديدة على زيادة الضرائب بدرجة عالية على المنتجات النهائية بالمقارنة مع الضرائب على المواد الخام و السلع الوسيطة. فقد ساعد تطبيقها كثيراً على تقليل الفوارق بين المعدلات العليا و الدنيا، و سمح بإدماج نسبة كبيرة من الضريبة التعويضية في هيكل التعريف الجمركية.

و منذ 1993، اتجهت الإصلاحات الضريبية أساساً إلى تحسين هيكل النظام الضريبي الذي طبق في سنة 1992، و ذلك عبر التدابير التالية :

- منح قانون الاستثمار الجديد، سنة 1993، معاملة خاصة للاستثمار في مجالات محددة بالإضافة إلى نظام عام يعطي مزايا ضريبية للمستثمرين المقيمين و غير المقيمين بالنسبة لجميع القطاعات بخلاف القطاعات المحجوزة للحكومة تحديداً.

- طبقت ضريبة الثروة بموجب قانون الموازنة لعام 1993 لتحل محل ضريبة تضامن تفرض على العقارات.
- أعيدت هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد (IRG) سنة 1994 لتخفيف العبء الضريبي و زيادة القاعدة الضريبية. فقد خفض معدل الضريبة على أرباح الشركات (IBS) بوحه خاص من 42% إلى 38% (33% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها) بينما خفض المعدل الحدي لضريبة دخل الأفراد من 70 في المائة إلى 50 في المائة.

- طبقت ضرائب الإنتاج على السلع الكمالية في عام 1994.
- جرى تبسيط الرسم على القيمة المضافة في عام 1995 بإلغاء أعلى نسبة و هي 40% و تحديد الحد الأقصى بنسبة 21، و توسيع نطاق الضريبة تدريجيا ليشمل قطاعي المصاريف و التأمين و الأنشطة المهنية و المنتجات البترولية. و إضافة إلى ذلك، رفع المعدل. بداية من يناير 1997 من 13% إلى 14% و نقل عدد من المنتجات الخاضعة لمعدل خاص و هو 7% إلى 14%.
- أعيدت هيكلة تعريفه الاستيراد في عامي 1996 و 1977 إذ انخفض عدد المعدلات إلى خمس معدلات تتراوح من صفر إلى 45%.

خامسا: تطور النفقات

عرفت نفقات الموازنة العامة للدولة انخفاضات بحوالي 5 نقاط مئوية من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 1993 – 1997 و قد كان هذا الانخفاض الكبير. و الذي أثر على النفقات الجارية و الرأسمالية، راجعا إلى العديد من إجراءات السياسة الجبائية التي اتخذت لخفض النفقات – مع تغيير هيكلتها بما في ذلك اتباع سياسة دخول متشددة. و تحرير الأسعار و تغيير ترتيب أولويات مشاريع الاستثمارات العمومية. و قد تم استخدام جزء من الوفرات المحققة بفضل تلك التدابير في إزالة العجزات شبه الجبائية و تقرير الشبكة الاجتماعية.

و قد انخفضت النفقات الجارية بمقدار 3,5% من الناتج الداخلي الخام ما بين 1993 – 1997، بسبب فرض سقف محكم على معظم بنود الإنفاق بالرغم من تخفيض سعر الصرف و أثره على الأسعار المحلية فقد هبط الإنفاق على الموظفين الذي شكلت ثلث مجموع النفقات عام 1993 بمقدار 1,4 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام بحلول عام 1997 استجابة لسياسة أجور صارمة و تجميد حجم الخدمة المدنية. كما تحققت وفورات هامة كذلك في بند التحويلات الجارية نتيجة لإلغاء إعانات الدعم العامة على السلع الغذائية الأساسية و المنتجات البترولية و تخفيض الإعانات للمنتجين في القطاع الزراعي.

و قد كانت هناك محاولة لزيادة فعالية الإنفاق على الشبكة الاجتماعية من خلال تحسين عملية تحديد القطاعات المستهدفة بالدعم. فقد تضمن برنامج التصحيح الهيكلي لعام 1994 إدخال تعديلات كبيرة على شبكة الأمان الاجتماعي باستحداث عنصرين جديدين :

- 1- برنامج الأشغال العامة الذي حل محل نظام الدعم العام الذي أخذ في إغائه تدريجيا. و برنامج لتوجيه التحويلات إلى عديمي الدخل الذين لم يحصلوا على المساعدة بشكل ملائم من قبل.
- 2- نظام التأمين ضد البطالة لتسهيل إعادة هيكلة القطاع الصناعي، كما أصبحت الحكومة تدخل الدعم الذي كان يقدم للإسكان. و يوجه إلى القطاع، في ميزانيتها صراحة.

و قد عوضت هذه الوفرات اعتمادات الموازنة العامة العالية المخصصة لمدفوعات الفوائد و التي جاءت في معظمها بسبب تأثير انخفاض سعر الصرف على خدمة الديون الخارجية. و زيادة على ذلك و يهدف إزالة العجزات شبه المالية في نهاية الأمر، تحول الدعم لشركة سونالغاز و شركة النقل بالسكك الحديدية من

إعانات ضمنية إلى إعانات صريحة في الموازنة العامة. كما أصبحت في نفس الوقت، جميع نفقات الإسكان العام تدمج في الميزانية بذا من تمويلها من خلال بنك الإسكان العام (CNEP).

أما النفقات الرأسمالية و القروض الصافية فبعد أن عرفت ارتفاعا قويا في سنة 1993 انخفضت بحوالي 2,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 1997. على الرغم من ارتفاع تكاليف الاستثمار التي تسبب فيها تخفيض قيمة الدينار الجزائري، و الإنفاق اللازم لإعادة إصلاح البنى التحتية التي تضررت بسبب أعمال العنف و التخريب. كما جاء الانخفاض الكبير في القيمة الحقيقية للنفقات الرأسمالية أيضا كتعبير عن الاعتراف بتدني نسبة الفائدة الاجتماعي للاستثمارات السابقة. أما انخفاض الإقراض الصافي للحكومة فإنه يرجع أساسا إلى قلة عدد مشاريع الاستثمار في المؤسسات العمومية. التي كانت لا تزال تمويل جزئيا من خلال الموازنة العامة لأن تنفيذ هذا الاستثمار بدأ قبل سنة 1998.

و قد عكس ضبط الأوضاع المالية على طول الفترة 1994 – 1997 كذلك هبوط التحويلات النقدية الموجهة من خلال صندوق تأهيل المؤسسات العمومية من 2,1 في المائة سنة 1993 إلى 0,7 في المائة من الناتج الداخلي الخام سنة 1997. و قد كان ذلك تعبيرا عن التزام الحكومة بتجنب عمليات الانقراض المتكررة للمؤسسات العمومية و البنوك من خلال اتخاذ تدابير إعادة هيكلة برفقة إعادة هيكلة مالية. و قد تضمنت هذه التدابير تحرير الأسعار و تسريح العمال. و بالإضافة إلى ذلك، تحمل المسيرين على نحو متزايد مسؤولية إيجاد موارد مالية بديلة لإعادة هيكلة المؤسسات مثل بيع الأصول، و رسملة المؤسسات من خلال تدابير الشراكة، و الحصول على القروض المصرفية.

و قد أفضى هذا الالتزام إلى غلق صندوق إعادة التأهيل في نهاية 1996 (و لو أن بعض عمليات الصرف استمرت إلى أوائل 1997).

و بخلاف التحويلات النقدية فقد نتج عن إعادة هيكلة المؤسسات إزالة العجزات شبه المالية مبادلة القروض المصرفية المشكوك فيها بسندات حكومية و هي القروض التي كانت قد منحت لوكالات إدارة العقارات العامة. و تمت هذه العملية في سنة 1995 حتى وصلت إلى حوالي 4,7 نقاط من الناتج الداخلي الخام. و علاوة على ذلك أصدرت الحكومة سندات حكومية بنسبة 1% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1996 لإعادة رسملة البنوك العمومية.

و بالرغم من هذه العمليات فإن رصيد الدين الحكومي الداخلي انخفض من حوالي 45% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى حوالي 22% في سنة 1977. و بخلاف الفائض المالي الذي تحقق في سنة 1997 فإنه قد أمكن الوصول إلى هذا المستوى المنخفض للمديونية العمومية المحلية بفضل توفر كميات ضخمة من التمويل الأجنبي بعد تسهيل جزء من المتحصلات الناتجة عن إعادة جدولة الدين الخارجي. و عند أخذ الالتزامات الداخلية و الخارجية معا، فإن رصيد الدين العمومي قد عرف انخفاضا من 99% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى حوالي 85% عام 1997، رغم تأثير انخفاض قيمة الدينار.

الخاتمة:

بتوفيق من الله تم الانتهاء من إعداد هذا المطبوع المعنون بـ "الإقتصاد النقدي" .
ونعود ونذكر بالفصول التي تضمنها هذا المطبوع البيداغوجي وهي على النحو التالي:
الفصل الأول سوف نحاول من خلاله التعرض إلى نشأة النقود، ثم يليه الفصل الثاني الذي تضمن القواعد النقدية، أما الفصل الثالث خصص لمعرفة عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه، والفصل الرابع تناول سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيه، أما الفصل الخامس تعرض إلى النقود والسيولة والثروة والفصل السادس تضمن البنوك التجارية: مفهومها ودورها في الوساطة المالية وأهميتها، أما الفصل السابع تضمن إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي في الجزائر والفصل الثامن تناول السياسة الجبائية.
وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في تبسيط المحاور المختلفة التي يدرسها طالب السنة الثالثة جذع مشترك علوم اقتصادية والسنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي في مقياس الإقتصاد النقدي

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية :

- 1- أمين سمير (1974). التطور اللامتكافئ. دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية. ترجمة برهان غليون. دار الطليعة. بيروت.
- 2- أمين سمير (1999). مناخ العصر. رؤية نقدية. مؤسسة الانتشار العربي. بيروت.
- 3- حميدات محمود (1987). مدخل للتحليل النقدي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 4- زكي رمزي (1987). التاريخ النقدي للتخلف. دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكوين التاريخي لدول العالم الثالث. سلسلة عالم المعرفة. الكويت.
- 5- زكي رمزي (1999). العولمة المالية. الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي. دار المستقبل العربي.
- 6- صندوق النقد الدولي (1997). آفاق المستقبل العالمي. الترجمة العربية. واشنطن.
- 7- قدي عبد المجيد (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. دراسة تحليلية نقدية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 8- قدي عبد المجيد (1995). فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية. دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري. فترة (1988 – 1995). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد جامعة الجزائر.
- 9- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان (2009). النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار وائل للنشر. الطبعة الأولى. عمان.

مراجع باللغة الأجنبية :

- 1- ABBAS FAYCAL. BOURAS RACHID (1994). La fiscalité pétrolière Algérienne. Contribution au budget de l'état. Les Annales de l'institut Maghrébin de l'économie douanière et fiscale. Alger. Kolea.
- 2- ABDOUN RABAH (1996). L'économie Algérienne prise au piège de sa dette extérieur. Les recherches internationales Hiver/ Printemps. Paris.
- 3- ABDOUN RABAH (1988). Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie. 1994 – 1988. Les cahiers du CREAD N° 46/47. Alger.
- 4- ADDI LA HOUARI (1990). L'impasse du populisme ENL. Alger.

- 5- AGLIATA M (1976). Régulation et crise du capitalisme, l'expérience des Etats-Unis. C. Levy. Paris.
- 6- AGLIATA M (1986). La fin des devises clés. La découverte. Paris.
- 7- AIZEMAN J and NANCY P MARISON (1999). Non renewable resources; a case for persistent fiscal surplus. IMF working paper N° 99/44. I.M.F. Washington. D.C.
- 8- BEN ACHEN HOU A (1980). Planification et développement en Algérie (1962 – 1980). La presse de EN. Alger.
- 9- BEN BITOUR AHMED (1998). L'Algérie au troisième millénaire. Défis et potentialités. Edition marinor. Alger.
- 10- BENCHIKH MADJID (1973). Les instruments juridiques de la politique Algérienne des Hydrocarbures. Librairie générale du droit et de jurisprudence. Paris.
- 11- BENISSAD M.E (1982). Economie du développement en Algérie. O.P.U.
- 12- BENISSAD M.E (1991). La réforme économique en Algérie. O.P.U. Alger.
- 13- BOUHOUCHE M.T. (2004). La politique monétaire définition évolution MEDIA BANK. N° 74.
- 14- BOUZIDI ABDEL MADJID (1999). Les années 90 de l'économie Algérienne. Les limites des politiques conjoncturelles. ENAG. Editions. Alger.
- 15- BOURGUINAT H (1999). Finance internationale ed PUF. Paris.
- 16- BRAHIMI ABDELHAMID (1991). L'économie Algérienne O.P.U. Alger.
- 17- DEBERNIS D (1966). Industries industrialisantes contenu d'une politique d'intégration régionale. Economie appliquée. Tome XIX. N° 3 – 4.
- 18- DE BERNIS D (1971). Industries industrialisantes. Les options Algérienne. Revue Tiers Monde. N° 47. tom XII.
- 19- DE BOISSIEU Christian (1980). Principe de politique économique. 2ème édition. Economica.
- 20- HADJ NANER. A.R (1990). Financement extérieur de l'économie Algérienne. Actualité du 18 – 24 Octobre.
- 21- HAMEL B (1983). System productif Algérien et indépendance nationale O.P.U. Alger.
- 22- HENNI A (1987). Monnaie et banque en Algérie. In monnaie crédit et financement en Algérie. CREAD. Alger.
- 23- IGHILAHARIZ SAID (1990). Eléments sur la formation des prix et des revenus. Les cahiers de la reforme. N° 5. ENAG. Alger.
- 24- LAKSACI M (1985). Financement de l'investissement productif. Application de l'analyse au cas de l'Algérie CIACO. Louvain. La Neuve.
- 25- LAKSACI M (1990). Le dinar Algérien. Unité de compte versus régulation financière. Les cahiers de la réforme ENAG. Alger.
- 26- LAKSACI M (2005). Condition de libéralisation réussie du compte courant XIIème. Réunion des gouverneurs des banques centrales des pays francophones. Marrakech. www.bank-of-algeria.

- 27- LEVY GARBOUA A.V et BRUNO WY MULLER (1981). Macroéconomie contemporaine. Economica. Paris.
- 28- MEKEDECHE A (1983). Le secteur des hydrocarbures. O.P.U. Alger.
- 29- MINISTERE de l'information et de la culture (1971). Le choix industriel de l'Algérie.
- 30- OUFRIHA FATIMA ZOHRA (1998). Ajustement structurel. Stabilisation et politique monétaire en Algérie. Les cahiers du CREAD. N° 46/47.
- 31- OSSAA ONDO (1999). Economie monétaire internationale (Eds) Estern.
- 32- PALLOIX C (1980). Industrialisation et financement. Revue du tiers monde.
- 33- PERROUX F (1983). Trois outils pour l'analyse du sous développement.
- 34- SAID AHMED A (1987). Du Dutch disease à l'OPEP disease.
- 35- SAID AHMED A (1992). Economie de l'industrialisation a partir des ressources naturelles O.P.U. Alger.
- 36- SAID AHMED A (1986). Monnaie, Prix, change et développement. Les cas des économies exportatrices du pétrole du tiers-monde. In revue monde et développement. N° 56.
- 37- YACHIR F (1983). Technologie et industrialisation en Afrique. O.P.U. Alger.
- 38- ZOUIOUCH CHARIF (2003). Avant projet de la loi sur les Hydrocarbures. Nouveau système fiscale. In revue périodique de l'ADEM. N° 1. Mars 2003.